منطقة كركوك

ومحاولات تغيير واقعها القومي

دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي خانزاد - اربيل- كُردستان العراق

ص.ب رقم: ١

www.araspublisher.com

منطقة كركوك

ومحاولات تغيير واقعها القومي

wU U Œu fi˘ ″ŋOQ

اسم الكتاب: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي
تأليف: د. نوري طالباني
منشورات ئاراس: ٢٣٦
الإخراج الفني: بدران أحمد حبيب + دلاور صادق أمين
الغلاف: آراس اكرم
كتابة الغلاف: الخطاط محمد زاده
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الثالثة: أربيل – ٢٠٠٤
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في اربيل: ٢٠٠٣/٣٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(الَّذِينَ أُخرِجُواْ مِن دِيَارهِم بِغَيرِ حَقٍّ)

سورة الحج (الآية ٤٠)

المحتويات

تقديم لورد ايڤبري 9

المقدمة 11

مقدمة الطبعة الثانية 14

الفصل الأول:

نبذة عن تاريخ منطقة كركوك وجغرافيتها 16

الفصل الثاني:

تاريخ توطين التركمان في المنطقة 23

أولاً- تقدير عدد نفوس التركمان في العراق 28

ثانياً- التوزيع الجغرافي الطائفي للتركمان 30

ثالثاً- مهن التركمان 32

رابعاً- تغيير الهوية القومية لبعض الكرد والعرب والتركمان 33

خامساً- وضع مدينة كركوك في العهدين العثماني والملكي 34

سادساً- العلاقة بين طائفتي التركمان السنة والشيعة 35

سابعاً- التوجه السياسي للتركمان 36

ثامناً- العلاقة بين الكرد والتركمان في المنطقة 37

الفصل الثالث:

محاولات تعريب منطقة كركوك 38

أولاً- فترة الحكم الملكي 39

* دور شركة النفط في تغيير الحالة القومية في مدينة كركوك 40

* إنشاء مشروع ري الحويجة لتوطين العشائر العربية 41

ثانياً- فترة الحكم الممتدة بين ١٩٥٨-١٩٦٨ 45

* الإجراءات التي اتخذها انقلابيو شباط ١٩٦٣ في منطقة كركوك 54

ثالثاً- الفترة من ١٩٦٨ حتى الآن 56

* الإجراءات التي اتخذها النظام داخل مدينة كركوك 57

* إجراءات النظام لتعريب محافظة كركوك 63

أ- مركز قضاء كركوك 67

ب- قضاء دوبز المعرب الى (دبس) 71

ج- قضاء حويجة 72

د- قضاء چمچمال 72

هـ- قضاء دوزخورماتو (طوز) 74

و- قضاء كفري 77

ز- قضاء كەلار (كلار) 79

حصيلة التعريب والتدمير في محافظة كركوك 81

الملاحق 87

الملحق الأول

* الوثيقة الأولى 89

* الوثيقة الثانية 91

* الوثيقة الثالثة 93

الملحق الثاني

عن أحداث كركوك التي وقعت في تموز ١٩٥٩ 96

الملحق رقم ٣

سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك قديماً وحديثاً 100

الملحق رقم ٤

كركوك في موسوعة عراقية صادرة عام ١٩٤٧ 124

تقديم

سرني كثيراً تلبية دعوة الدكتور نوري الطالباني لكتابة تقديم لدراسته القيمة المتعلقة بالتغيير الديموغرافي لمنطقة كركوك. لقد جاء في آخر تقرير للمبعوث الدولي الخاص بمسألة حقوق الانسان في العراق «ماكس فان در شتويل»، ان العراق لايزال يأتي في مقدمة الدول التي تمارس فيها الاضطهاد والارهاب بأبشع صوره. وتوجد حالياً في ايران والمملكة العربية السعودية وتركيا مئات الآلاف من اللاجئين. كذلك يعيش حالياً في الاردن عشرات ألوف آخرين هم في حالة لجوء فعلي، فضلاً عن جميع الذين أبيدوا أو أضطروا الى اختيار حياة المنفى. ولكن توجد بجانب هؤلاء أعداد لاتحصى رُحلوا جبراً من الاماكن والمناطق التي كانوا يتوطنون بها سابقاً. إن ابناء منطقة الاهوار في جنوب العراق ليسوا وحدهم الذين تعرضوا للترحيل من قبل نظام صدام؛ فقد سبقهم في ذلك أبناء منطقة كركوك وفق سياسة مقصودة، كما يوضحها لنا الدكتور طالباني في دراسته الخاصة بهذه المنطقة المختلطة سكانياً.

لقد باشر البعثيون بعد سيطرتهم على السلطة في انقلاب عسكري عام ١٩٦٨، بتنفيذ عمليات ترحيل في هذه المنطقة. وأدت تلك العمليات الى نقل عشرات الألوف من العوائل الكردية من منطقتهم، ليعيشوا منفيين في مناطق أخرى. إن هذه الأساليب الشنيعة التي هي من أسوأ مخلفات «جوزيف ستالين» لم يتردد الغرب في إدانتها في حينه.

ومارس النظام هذه السياسة بشكل فظيع ضد الكرد. وتشكل هذه الممارسة حرجاً كبيراً للنظام الذي سيحل محل النظام الحالي في العراق. أو هل يكون بوسع الذين أجبروا على ترك بيوتهم وأراضيهم من العودة اليها، كما نطالب بذلك الآن بشأن الحالة في البوسنة؟ أم أن سياسة التطهير العرقي التي نفذها النظام العراقي في منطقة كركوك ستصبح أمراً مباحاً بعد مرور فترة من الزمن عليها؟

لقد قدم الدكتور طالباني خدمة قيمة للعالم في كشفه عن سياسة التطهير العرقي التي مارسها نظام صدام ضد أبناء الشعب الكردي في منطقة كركوك.

إن هذه الجريمة يجب أن تضاف الى قائمة الجرائم الأخرى التي ارتكبها صدام ضد الانسانية. ونأمل أن يأتي يوم يدفع فيه ثمن ما أرتكب من جرائم بحق الجميع.

لورد ايڤبري

رئيس مجموعة حقوق الانسان

في البرلمان البريطاني – لندن

نيسان ١٩٩٥

المقدمة

كانت منطقة كركوك الغنية بحقولها النفطية وسهولها الواسعة الخصبة، أحد العراقيل أمام ايجاد حل سلمي للمسألة الكردية في العراق. واذا كان موقعها الجغرافي ووقوعها على الطريق الرئيسي الذي يربط الأناضول بايران والعراق سبباً أساسياً لتوطين التركمان فيها من قبل الدول التي حكمت المنطقة سابقاً، بهدف حماية الطريق الاستراتيجي والتجاري المذكور، فان اكتشاف النفط فيها بكميات كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى يأتي في مقدمة أسباب ضمها كجزء من ولاية الموصل العثمانية الى المملكة العراقية، التي تأسست عام ١٩٢١. وكانت هذه الاسباب جميعاً وراء المحاولات المستمرة التي أستهدفت تغيير الواقع السكاني فيها فيما بعد، وبصورة أخصّ منذ سنة ١٩٦٣.

لدراسة المحاولات السابقة والممارسات اللاحقة لتغيير الحالة القومية لمنطقة كركوك، ينبغي الاشارة أولاً، ولو بصورة مختصرة، الى جغرافية المنطقة وما شهدت من تغييرات عبر التاريخ واعطاء فكرة عن الحالة السكانية فيها. ويؤدي إجراء مقارنة بين ما كان عليه الوضع سابقاً، وما آل اليه بعد تلك المحاولات والممارسات، الى اعطاء فكرة حقيقية عنها.

لقد أعتمدنا في سرد المعلومات عن تاريخ المنطقة وماضيها وجغرافيتها على المصادر المعروفة بموضوعيتها وعلميتها الخالصة، تركية كانت أو عربية أو كردية أو غربية. إن مؤلف الموسوعة العثمانية (قاموس الاعلام)، المؤرخ والرحالة التركي شمس الدين سامي الذي زار منطقة كركوك قبل اكثر من قرن من الزمان ودوّن معلومات دقيقة عنها لايمكن أن يكون مناصراً للكرد. وكذلك الأمر بالنسبة للباحث العراقي شاكر خصباك المعروف بنزاهته العلمية التي يصعب التشكيك بها، أو بالنسبة للعديد من البحاثة الغربيين الذي ألفوا القسم الخاص بكركوك من دائرة المعارف الاسلامية باللغة الفرنسية، بعد تدقيقهم وتمحيصهم لآراء الكثيرين من المؤرخين والمختصين الآخرين، القدامى منهم والمحدثين، ويصح القول ذاته بالنسبة للعالمين الكرديين المرحومين محمد أمين زكي وتوفيق وهبي، هذا فيما يتعلق بالفصل

الأول من هذه الدراسة الذي حاولنا فيه اعطاء فكرة سريعة عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها والأوضاع السكانية والادارية فيها قبل المباشرة بتغيير الأوضاع السكانية فيها فيما بعد.

أما الفصل الآخر والأهم من الدراسة فهو مخصص لبيان ممارسات الأنظمة العراقية التي حاولت بصورة جدية ومكشوفة العمل على تغيير الواقع السكاني فيها. لقد وجدت في البداية، والحق يقال، بعض المصاعب في جمع المعلومات الدقيقة عن تلك الممارسات، خاصة خلال العقدين الأخيرين، بسبب صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية السرية التي تكشف عنها. ولكن انتمائي للمنطقة ولمدينة كركوك بالذات، ومتابعتي لتلك الممارسات منذ أن بدأ النظام العراقي الحالي بتنفيذ سياسته في هذا المجال، فضلاً عن أن معظمها كانت تنفذ علناً وجهاراً وتصدر بشأنها قرارات رسمية تنشر أغلبها في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) للدولة العراقية، بالاضافة الى اطلاعي على العديد من الوثائق الأخرى السرية، بما فيها بعض الاحصاءات عن العراق وعن المنطقة، وحصولي على بعض الدراسات التي هيأها عن المنطقة الكردية باحثون وهيئات كردية، ذللت لي الكثير من تلك الصعوبات والعراقيل.

لقد حاول النظام ابقاء الوثائق والأوامر والتوجيهات الصادرة عن الجهات العليا في الدولة سرية بعيدة عن متناول يد الأشخاص الذين لايعتبرون جزءاً منه، لذلك بقيت معظم تلك القرارات والأوامر السرية الصادرة عن مؤسسات (مجلس قيادة الثورة) و(لجنة شؤون الشمال) و(مجلس الأمن القومي) وأجهزة الأمن والمخابرات والاستخبارات العسكرية والأجهزة الحزبية والادارية في المنطقة بعيدة عن متناول الآخرين، باستثناء الجزء اليسير منها الذي تسرب بصورة أو أخرى الى علم التنظيمات السياسية الكردية. ولكن الرياح تجري أحياناً بما لاتشتهي السفن. فقد أنتقلت الى حيازة (البيشمرگه) الكرد معظم الوثائق والتقارير والاحصاءات السرية التي كانت محفوظة ابان إندلاع انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١، في خزائن تلك الاجهزة ومؤسساتها في كردستان. وقد قدرت أوزان تلك الوثائق والملفات الخاصة بالاحزاب والمنظمات الكردية السرية منها والعلنية وبالأفراد، للفترة من ١٩٤٦ حتى نهاية عام ١٩٩٠، بعشرات الأطنان، وصل أكثر من عشرين طناً منها الى مكتبة الكونگرس الامريكي عام ١٩٩٢، بهدف توثيقها تحت اشراف منظمة (Middle

East Watch) ومراقبين من الكرد. وقد بلغ عددها بعد تدقيقها وتوثيقها أكثر من خمسة ملايين صفحة. ويتبين من الدراسات الأولية لتلك الوثائق التي أجرتها المنطقة المذكورة والمتعلقة بوجه خاص بعمليات (الأنفال) السيئة الصيت، أنها تضم معلومات مذهلة عن ممارسات النظام المروعة، ليس فقط بشأن أعمالها واجراءاتها الهادفة الى تغيير الحالة القومية في منطقة كركوك والمناطق الكردية الأخرى في محافظتي الموصل وديالى، بل كذلك عن جرائم منظمة ارتكبها النظام تدخل ضمن مفهوم جريمة الابادة البشرية التي نظمت أحكامها إتفاقية باريس المبرمة في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨.

أما الاحصاءات الخاصة بعدد القرى الكردية التي جرى تدميرها فيما بعد وعن المنشآت التي كانت موجودة فيها، من مساجد ومدارس ومراكز صحية، بالاضافة الى عدد البيوت في كل قرية أو قصبة، وعن الأحياء العديدة التي بناها النظام في مدينة كركوك لاسكان الوافدين اليها – وهو المصطلح الذي يطلق عادة على عشرات الألوف من العوائل العربية التي جلبت من وسط العراق وجنوبه لتوطينها فيها – فهي مستمدة من الوثائق الحكومية الرسمية والدراسات التي أعدت في ضوئها من قبل هيئات كردية.

ويجب القول منذ الآن ان هذه الدراسة ما كان لها أن تظهر، لولا المساعدات والملاحظات القيمة التي ابداها لنا العديد من الأصدقاء من مختلف الاتجاهات السياسية ومن مختلف القوميات. كما نتوجه بالشكر والامتنان للهيئات الكردية التي قدمت لنا الكثير من الوثائق السرية، فلولاها لتعذر علينا تقديم هذه الدراسة بهذه الصورة المقترنة بالاحصاءات.

الدكتور نوري طالباني

لندن في ١٩٩٥/١/١٨

مقدمة الطبعة الثانية

كان للاهتمام الذي حظي به هذا الكتاب بعد صدور طبعته الأولى، ونفاد نسخه خلال فترة قصيرة نسبياً، سبباً من بين أسباب أخرى دفعنا للتفكير باعادة طبعه ثانية. وبصدد اهتمام المختصين بشؤون المسألة الكردية بما جاء في الكتاب، نشير الى ما كتبه أحدهم في وصفه إياه «بالجريء والنادر، لكشفه عن معلومات خطيرة عن منطقة كركوك، ومعالجته المأساة التي تعرض لها أبناء المنطقة بموضوعية تامة، كل ذلك بهدف التنقيب عن الحقيقة وتصحيح ما هو سائد في بعض الأوساط».

كذلك كان للملاحظات القيمة وبعض المعلومات الجديدة في مسائل تفصيلية محددة والتي نشرها بعض المطلعين على أوضاع المنطقة بعد صدور الكتاب وبصدده، حافزاً آخر شجعنا لاعادة النظر فيه على ضوء تلك المعلومات الجديدة. ولكن عدم إدراج التقديم الذي كتبه اللورد ايڤبري للكتاب، والذي تعذر نشره فيه بسبب وروده لنا بعد إكمال عملية الطبع، كان سبباً رئيسياً جعلنا نفكر جدياً بأصدار هذه الطبعة الجديدة. إن عبارات اللورد المساندة لكفاح الشعب العراقي بعربه وكرده وأقلياته الاخرى التي وردت في (تقديمه)، يجب أن تجد لها مكاناً بارزاً في مقدمة الكتاب، عرفاناً بجميل هذا الانسان الذي كرّس وما يزال معظم نشاطاته من أجل الدفاع عن حقوق الانسان في كل مكان، خاصة في البلدان التي تنتهك فيها تلك الحقوق بقساوة ووحشية.

إن سياسة التطهير العرقي – حسب تعبير اللورد ايڤبري – التي إتبعها النظام الدكتاتوري في منطقة كركوك تستحق بل تستوجب الادانة الصريحة والواضحة من قبل جميع الأطراف السياسية للمعارضة العراقية، إن كانت مهتمة حقاً باستعادة ثقة الشعب الكردي بها.

ونجد في هذا الميدان موقفين متناقضين يجب أن تقتدي تلك الأطراف بأحدهما. موقف مشرف للرئيس الچيكي ڤاكلاڤ هاڤل الذي طلب المغفرة لشعبه من خطيئة التسبب في آلام الأقلية الألمانية في چيكوسلوڤاكيا، عندما جرى تهجيرها إنتقاماً بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، علماً بأن الكرد كانوا دائماً من ضحايا الأنظمة العراقية المختلفة. وموقف آخر هو لطارق عزيز أحد أقطاب النظام الدكتاتوري في

بغداد، الذي قال بصلافته المعروفة لوفد كردي كان موجوداً في العاصمة العراقية في أواسط عام ١٩٩١، للتفاوض من أجل ايجاد حل سلمي للمسألة الكردية. فقد قال طارق عزيز للوفد عندما كانوا بصدد بحث مستقبل منطقة كركوك: «نعرف جيداً أن هذه المنطقة كردية، ولكننا لا نعطيكم ألا حقاً واحداً فيها، هو البكاء عليها عندما تمرون عبرها»!

إن أبناء منطقة كركوك المشردون حالياً في كل مكان لم يتوقفوا ولن يتوقفوا، ومعهم كل الشعب الكردي، في الكفاح من أجل العودة الى ديارهم، لأنهم مرتبطون بها وبكل ما هو موجود فيها. وللتدليل على مدى تمسك أبناء المنطقة بأرضهم، نشير الى موقف أبناء عشيرة (هەمەوەند) الكردية التي تقطن المنطقة. فقد تمّ ترحيلهم الى ليبيا من قبل السلطات العثمانية قبل قرن ونيف، ولكنهم عادوا الى وطنهم مشياً على الاقدام، رغم أن كثيرين منهم لاقوا حتفهم وهم في طريق عودتهم الى وطنهم.

إن الانسان يكون سعيداً بالعيش في المكان الذي يعتقد أنه ورث خصائصه وتاريخه عبر الزمن. وهو يستطيع أن يغفر ولكنه لاينسى، لأن النسيان فوق إرادته. نأمل أن يدرك هذه الحقيقة الذين سيتولون حكم العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري القائم، حتى لايجنوا الخيبة لأنفسهم ولا الدمار الزائد لبلادهم.

المؤلف

أواسط آذار ١٩٩٦

الفصل الأول

نبذة عن تاريخ منطقة كركوك وجغرافيتها

تعتبر منطقة كركوك الواقعة بين جبال زاگروس ونهرىْ الزاب الصغير ودجلة وسلسلة جبال حمرين ونهر سيروان (ديالى)، المنطقة نفسها التي كانت تعرف في العهد الساساني بـ(گەرمەكان GARMAKAN) أي بلاد أو موطن الـ(گەرم) أي الحار. ولاتزال التسمية نفسها تطلق على المنطقة لحد الآن، مع تحوير بسيط في نهايتها (گەرميان).

ووردت التسمية نفسها في المصادر السريانية تحت اسم (بيث گرماي BETH GARMAI) المخفف الى (باگرمي BAGRME)، المعرب الى (باجرمي -BAJR ME) أو (جرمقان) وتعني الـ(گەرم) أو بلاد الـ(گەرم) ايضاً[١]. وكانت المنطقة موضع اهتمام خاص من جانب جميع القوى والامبراطوريات التي أحتلتها، لأن طريق المواصلات والتجارة المار بسهولها الفسيحة كان يؤمن لها الاتصال بالعالم الخارجي، ولأن الطريق المذكور لم يكن بعيداً عن الممرات والمضائق الجبلية المحاذية له، كمضايق (بازيان) و (باسەره) و(سەگرمە) وغيرها، فقد اهتمت تلك القوى ببناء المواقع العسكرية في القصبات القريبة من الطريق، خاصة في مواقع (كفري) و(دوزخورماتو) و(داقوق) و(چمچمال) و(آلتون كوپري/ پردي)، بالاضافة الى مدينة كركوك نفسها. ووضعت تلك الامبراطوريات حاميات عسكرية في تلك المدن والقصبات بهدف الدفاع عنها والمحافظة على طرق المواصلات بينها. وكانت تلك القلاع العسكرية تستخدم ايضاً كقواعد لحركات جيوش تلك الدول ضد اعدائها، كما أتخذت من تلك المواقع مراكز لجباية الرسوم الگمركية من القوافل التجارية المارة عبر ذلك الطريق الآتية من غرب الاناضول أو من سوريا، والمتجهة صوب المدن الواقعة في جنوب غربي ايران، كمدن سنه (سنندج) و(كرمنشاه) و(همدان) وغيرها، أو الى بغداد وغيرها من المدن العراقية.

(١) توفيق وهبي. سفرة من (دەربەندى بازيان) الى (ملەى تاسلوجه). مطبعة المعارف. بغداد ١٩٦٥، ص٦.

إن (قاموس الاعلام) الذي يعتبر موسوعة تاريخية وجغرافية عثمانية مهمة، وقد نشر في الآستانة عام ١٣١٥هـ/١٨٩٦م، يحدد لنا موقع مدينة كركوك، مركز هذه المنطقة على الوجه الآتي:

«تقع ضمن ولاية الموصل التابعة لكردستان وعلى بعد ١٦٠كيلومتراً من الجنوب الشرقي لمدينة الموصل، وسط تلول عديدة متحاذية وبجانب واد وسيع يسمى وادي (آدم). وهي مركز ايالة سنجاق (شهرزور)، ولها من النفوس (٣٠٠٠٠) نسمة، وفيها قلعة و٣٦ جامعاً ومسجداً و(٧) مدارس و(١٥) تكية وزاوية و(١٢) خاناً و(١٢٨٢) دكاناً وحانوتاً و(٨) حمامات...». ثم يتطرق واضع الموسوعة العثمانية المذكورة الى الحالة القومية والاجتماعية في مدينة كركوك ويقول «ان ثلاثة أرباع الأهالي هم من الكرد، والبقية من الترك والعرب وغيرهم. ويقيم أيضاً في المدينة ٧٦٠ يهودياً و٤٦٠ كلدانياً»(٢).

وتشير دائرة المعارف الاسلامية (Encyclopedie de I'Islam) التي ألف ما يتعلق بـ(كركوك Kirkuk) في الجزء الخامس منها، المستشرق كرامرز (J.H. Kramers)، ثم أضاف اليها المستشرق (توما بوا Thomas Bois) ملاحظات هامة، قبل اعادة طبعها ثانية، تشير الى حدود منطقة كركوك كالآتي: «يحدها من الشمال الغربي نهر الزاب الصغير، وفي الجنوب الغربي جبل حمرين، ومن الجنوب الشرقي نهر ديالى، وتقع جبال زاگروس على حدودها الشمالية الشرقية»(٣).

وفي اشارتها الى آراء المؤرخين والمختصين الذين تطرقوا الى اسم كركوك، ورد في الموسوعة المذكورة ان كلا من (جاد S. H. Gadd) و(سدني سميث S. Smith) يعتقدان ان مدينة (أرفا ARRAFA) القديمة كانت تحتل موقع مدينة كركوك

(٢) قاموس الاعلام باللغة التركية. تأليف شمس الدين سامي. مطبعة مهران استانبول ١٣١٥هـ/١٨٩٨م؛ راجع ايضاً. هەلكەوت حكيم، كركوك مدينة النار والنور. مجلة (چريكه/ الصرخة) الصادرة في لندن، العدد الثالث، آب ١٩٨٤، ص١٤ وما بعدها.

(٣) دائرة المعارف الاسلامية باللغة الفرنسية:
Encyclopedie de I'Islam, Nouvelle édition, etablie avec le concours des Principaux Orientalistes, Tome V, Paris, G.P. Maisonneuve & Larose; Voir Kirkuk, Par J. H. Kramers et Th. Bois, p 149 et suiv.
راجع ايضاً هەلكەوت حكيم. المصدر السابق.

الحالية(٤). ثم تضيف ان الساسانين كانوا يطلقون عليها اسم (گەرمەكان GAR-MAKAN) الذي سبقت الاشارة اليه. وجاء فيها ايضاً ان المنطقة تعرضت في عهود الامبراطوريتين البابلية والآشورية الى هجمات الشعوب الجبلية الساكنة في شمالها الغربي. وقد عاش الگوتيون في المنطقة نفسها، واتخذوا من مدينة (آرابخا) مركزاً لهم، ويعتقد انها مدينة كركوك الحالية(٥). والراجح أن الگوتيين إجتاحوا أولاً بلاد آشور ثم أندفعوا نحو الجنوب حيث مركز الامبراطورية الأكدية، ولكن حكمهم أقتصر في نهاية الأمر على المناطق الشمالية من هذه البلاد.

ويعتقد السيد عبدالرزاق الحسني أن الذي أنشأ مدينة كركوك هو (سردنابال) ملك الآشوريين، مستنداً في ذلك على بعض المصادر السريانية، في حين يذهب الدكتور شاكر خصباك الى أن الگوتيين هم الذين شيدوا هذه المدينة(٦).

وهناك آراء عديدة بشأن أصل تسمية كركوك وإشتقاقها. فذهب العالمان الأثريان العراقيان طه باقر وفؤاد سفر، الى أن اسم كركوك انحدر من (گرگر)، وهي اسم بقعة النار الملتهبة خارج كركوك(٧).

ووردت في المصادر الآرامية اشارة الى أصل تسمية كركوك بصورة (كرخا -د- بيث سلوخ GARKHA DE BETH SELOOK) أي مدينة السلوقيين. ولكن الدكتور جمال رشيد احمد يذهب الى الاعتقاد ان تسمية كركوك لايمكن أن تعتبر اختزالاً للتسمية الآرامية المذكورة التي تطورت في العهد الاسلامي الى (كرخيني)، لأن هذه المدينة «وجدت قبل هذا التاريخ باسم (گرگر) كتقليد لصوت نيران منابع النفط الموجودة في هذه المنطقة التي سميت فيما بعد (بابا گرگر) التي كانت محيطة

(٤) C. J. Gadd, Revu. d'Assyr. et d'Archeol,Orient, 1926.

(٥) ليلى نامق جاف. كركوك: لمحات تاريخية. مطبعة خەبات. أربيل بكردستان العراق، ١٩٩٢، ص١٨.

(٦) عبدالرزاق الحسني. العراق قديماً وحديثاً. مطبعة العرفان. صيدا ١٩٥٦؛ الدكتور شاكر خصباك. الكرد والمسألة الكردية. بغداد ١٩٥٩، ص١٤-١٥.

(٧) طه باقر وفؤاد سفر. المرشد الى موطن الآثار والحضارة. الرحلة الرابعة. اصدار مديرية الفنون والثقافة الشعبية في وزارة الثقافة والارشاد العراقية. بغداد. ١٩٥٩، ص٨٠.

بمعبد (أناهيتا ANAHITA) قديماً»(٨).

اما المؤرخون العرب القدامى، فلم يشر احدهم الى اسم كركوك، باستثناء ياقوت الحموي الذي أشار الى قلعة باسم (كرخيني)(٩). وقد ذكر المؤرخ الاسلامي ابن الاثير في كتابه (الكامل) اسم بلد باسم (كرخيني) ايضاً.

وخلال العهد الاسلامي، كان اسم العراق يطلق على المناطق الواقعة بين البصرة والأهوار جنوباً، حتى تكريت وحلوان شمالاً، بينما كان يطلق اسم اقليم الجبال على المناطق الواقعة شمال العراق بحدوده الجغرافية المذكورة. أما المساحات التي تقع بين الحديثة وتكريت جنوباً حتى الموصل شمالاً، فكانت تعرف باسم اقليم الجزيرة أو دياربكر. وكانت منطقة كركوك جزءاً من اقليم الجبال الآنف الذكر.

ويذهب العلامة توفيق وهبي الى «ان كركوك مدينة قديمة، وهي اقدم ذكراً في المسمارية من مدينة أربيل، وان أقدم ما لدينا من المعلومات الخاصة بكركوك هو ما جاء في التقويم الجغرافي المشهور عن ممتلكات سرجون الأكدي (٢٥٣٠-٣٤٧٣ ق.م) من اسم بلاد (أرَّيخ) وقد شخصت بمدينة كركوك، وان اسم كركوك بقي بهذا الشكل الى عهد الماديين. ويرى بعض المؤرخين ان ذكر مدينة كركوك (أرَّيخ) جاء ضمن المدن التي مر بها الاسكندر اثناء زحفه من أربيل الى بابل (٣٣٠ ق.م)، ومن الكتاب القدماء الدين دونوا وصف منطقة كركوك، (سترابو ٦٣-١٩ ق.م) الذي أورد اسم الاقليم (ارتگيني)، الا أن بعض المفسرين يرون ان الاسم المذكور استنساخ مغلوط لـ(اديا بيني)، بل اظنه استنساخاً مغلوطاً لكلمة أخرى هي (گركيني) التي كانت في زمن (سترابو) على ما أرى مملكة عاصمتها المدينة التي نسميها اليوم (كركوك)، وأرى ايضاً ان الاسم (گرگيني) الذي لا أشك انه منحوت، يعود للدور الأغريقي، وانه مشتق من اسم (گرك) وكان موجوداً قبل زمن (سترابو) (سلوقوس) الذي أدخل اسمه عند الآراميين في تركيب (كرخ -د- سلوخ) يجب ان يكون احد السلوقيين الاربعة الذين حكموا بين (٣١٢-١٧٥ ق.م). ان التسمية ربما كانت وضعت في زمن (سلوقوس كالينيكوس) (٢٢٦ ق.م) الذي يُحتمل ان يكون قد

(٨) د. جمال رشيد احمد. دراسات كردية في بلاد سوبارتو. بغداد ١٩٨٤، دار الأفاق العربية للصحافة والنشر. ص٣٠ و٣١.

(٩) ياقوت الحموي. الجزء الرابع من معجمه. ص٢٧٦.

حصّن كركوك أو أعاد تحصينها، الا انه كانت هناك في حوالي الربع الأخير من القرن الثاني قبل الميلاد اسرة سكائية حاكمة عاصمتها تسمى (كرك) أو (كرخ)، وهي المذكورة في السجلات الكنسية بـ(كرخ -د- سلوخ) والمعروفة اليوم بـ(كركوك)، وإن منطقة كركوك لابد كانت تسمى في تلك القرون باسم (گركيني)، من «گرك»، باضافة إداة (يني ene) اليه وذلك أثناء العهد المسيحي حيث كانت هناك مملكتان متجاورتان تملكان استقلالاً داخلياً ضمن الامبراطورية الفرثية: مملكة (اديا بيني) وعاصمتها أربيل ومملكة (گركيني) وعاصمتها (كرك) اي كركوك، وكانت المملكتان موجودتين في بداية الحكم الساساني (النصف الأول من القرن الثالث الميلادي). ويبدو ان منطقة كركوك كانت تسمى (كركيني) وبلفظ (كرخيني) الآرامي الذي كان بصيغة (كرخيني) في القرن السابع الهجري، فذكره ياقوت (١٢٢٨م) بهذا الاسم». ثم يضيف العلامة وهبي «ان اسم كركوك كان (كرك)، بالآرامية (كرخ)، وان (كى رەك) مشتق من لفظ (كار) الآشوري ومعناه (القلعة، القرية المحوّطة) ومن اللاحقة (ak) المعروفة. فيظهر ان (الماد) هم الذين شكلوا كلمة (كى ر-ەك) بمعنى (القرية المحوطة بالمواد المكونة اي بالسور)، تلفظها الآراميون بعد ذلك بشكل (كرخ)، وكانت تسمى بذلك الاسم حتى العهد الاسلامي»(١٠). ثم يقول العلامة وهبي ان أول من أعلن وجود تقارب بين كلمتي (كرخيني) و(كركوك) هو العالم الألماني (هوفمان Hoffman) دون أن يذكر كيفية أشتقاق الاسمين من بعضها البعض(١١). ويشير الاستاذ توفيق وهبي ايضاً الى محاولة العلامة مصطفى جواد استنباط اسم كركوك الذي يقول «اما بكركوك فالظاهر انها أنتقلت من صورة (كرخيني) الى (كركي) ثم صغرت على الطريقة الفارسية فاصبحت (كريك) وأنتقلت الى كركوك».

ويلخص العلامة وهبي رأيه بشأن أشتقاق كركوك بما يلي: «اسم كركوك مشتق من (كەرەك - القلعة) باضافة اللاحقة (uk) اليها بصورة مضاعفة، وأوضحنا الاشتقاق الأول الذي كان في شكل (كەرەك)، واما الاشتقاق الآخر الذي حدث بمرور الزمن باضافة اللاحقة (uk) المذكورة التي تستعمل للتصغير والتحبب والدلالة الى اللفظ

(١٠) توفيق وهبي. نقلا عن ليلى نامق جاف. المصدر السابق. ص٣١-٣٢.

(١١) هومفان (G. HOFFMAN)، في مؤلفه باللغة الألمانية. الجزء الثالث، ١٨٨٠، نقلا عن دائرة المعارف الاسلامية. ص١٤٧.

المشـــتق الأول (كى رەك)، فـأســتـــقـــر اسم كـــركـــوك بشكله الحـــالي على هذا الأساس»(١٢).

ويسرد كثير من المؤرخين معلومات عن هذه المدينة منذ العهد الساساني، حتى غزو (تيمورلنگ) لها الذي فتك بالكرد الذين كانوا يتوطنون فيها وفي المنطقة المحيطة بها، ودمر جميع المناطق التي مر بها مع جيشه(١٣). وبعد وفاة هذا الطاغية، قضى (الآق قوينلو) التركمان على بقايا دولة (قەرەقوينلو) التركمانية أيضاً، ثم سيطروا على المناطق الواقعة تحت نفوذهم، ومنها منطقة كردستان. ثم استولى الصفويون على كردستان، وكان ذلك في عهد الشاه اسماعيل الصفوي، فكان عهد الصفويين، كعهدي (الآق قوينلو) و(قەرەقوينلو) التركمان، عهد ظلم وتدمير للمنطقة. فقد حاولت جميع هذه القوى الأجنبية التي أحتلت كردستان القضاء على الامارات الكردية الموجودة فيها الواحدة بعد الأخرى، وحاولت هذه القوى التي كانت تدين بالمذهب الشيعي (القزلباشي) الباطني احلال هذا المذهب في كردستان، خاصة وان الكرد كانوا من أهل السنة، فلم يكونوا محل ثقتهم(١٤). ويمكن اعتبار تاريخ احتلال كردستان من قبل هذه القوى بداية لعملية توطين التركمان في المنطقة.

اما الاتراك العثمانيون الذين أحتلوا المنطقة بعد طرد الصفويين منها، فكانت سياستهم تميل في البداية الى ارضاء الكرد واستمالتهم بقصد إثارتهم ضد الصفويين الشيعة، لذلك استطاع الامراء الكرد، بعد وقوع كردستان تحت النفوذ العثماني استرداد معظم مناطقهم، ومن بينها منطقتا أربيل وكركوك، حيث استردهما سيد

(١٢) توفيق وهبي. المصدر السابق. ص٣١.

(١٣) تشير الانسكلوبيديا التركية (باللغة التركية Turk Ansiklopedisi)، المطبوعة في (أنقرة) عام ١٩٧٢ في الجزء (٢٠) منها، ص٤٩٥-٤٩٩ الى مهاجمة وتدمير تيمورلنگ لمنطقة كركوك عام (٨٠٣ هـ - ١٤٠٣م) في عهد الامارة الجلائرية الكردية وأن المنطقة وجميع القرى التابعة لها مع مدينة (طاووخ TAVUK) التي كانت مركزاً لها قد دمرت تماماً في عهد احمد جلايري الكردي. وتذكر ايضاً ان هذه الامارة الكردية تشكلت في كركوك وحواليها عام ٥٦٤هـ - من قبل (بابا أردلان) المنسوب الى فخذ (مامولي MAMOLI) التابع لعشيرة (گوران) الكردية.

(١٤) محمد امين زكي. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. ترجمة محمد علي عوني. الجزء الأول. الطبعة الثانية. بغداد ١٩٦١، ص١٦٤.

شاه علي بگ، امير امارة سوران(١٥).

لقد كانت كردستان خلا فترة طويلة مسرحاً للقتال والحروب التي وقعت بين الصفويين الشيعة الذين كانوا يتخذون من تبريز عاصمة لهم، والعثمانيين السنة، خاصة في عهد الشاه طهماسب والشاه عباس والشاه طهماسب قلي خان المعروف بـ(نادر شاه)، والسلطانين العثمانيين سليمان القانوني ومراد الرابع. وكان موقع كركوك الجغرافي المهم وقت السلم والحرب معاً سبباً أسياسياً لاحتلالها أو محاولة استردادها من قبل تلك القوى التي تتابعت على احتلال المنطقة.

(١٥) نفس المصدر. ص١٦٦.

الفصل الثاني

تاريخ توطين التركمان في المنطقة

شعر الباب العالي في الآستانة، كما شعر الصفويون من قبلهم بعد احتلالهم لكردستان، بأهمية خط المواصلات والتجارة الرئيسي الذي كان يربط الآستانة والاناضول بايران والعراق، المار عبر كركوك(١٦). لذلك حاول الطرفان السيطرة على هذا الخط لأهميته السوقية وقت الحرب، ولأهميته التجارية وقت السلم وفترات الصلح بين الامبراطوريتين المتنازعتين، وقد شجع كل طرف منها رعاياه من جنود وغيرهم على الاستقرار في المدن والقصبات الموجودة على جانبي الخط المذكور، والتي تتواجد فيها المواقع والحاميات العسكرية. ويبدأ هذا الخط شمالاً من (تلعفر) والموصل ثم يمر عبر أربيل – آلتون كوپري (پردي) –كركوك– وداقوق وكفري، ثم يتفرع الى خطين أحدهما يستمر حتى يصل بغداد جنوباً، بينما ينتهي الآخر بمدينة خانقين أو مندلي، بالقرب من الحدود العراقية – الايرانية الحالية. ثم يستمر الخط ذاته داخل الحدود الايرانية حتى كرمنشاه وهمدان وغيرهما من المدن الايرانية. ويقول المؤرخ العراقي السيد عبدالرزاق الحسني أن تركمان هذه المناطق هم «من جملة القوات التي كانت في جيش السلطان مراد الرابع الذي استرد العراق من الصفويين سنة ١٦٣٨م، وقد مكثوا في هذه البقاع لمحافظة خط الاتصال بين الايالات التركية الجنوبية وايالاتهم الشمالية»(١٧). والملاحظ أن الانسكلوبيديا التركية تستعمل كلمة (الاتراك) بدلاً عن (التركمان) الذين يقطنون هذه المناطق، دلالة على كونهم من بقايا الأتراك العثمانيين في المنطقة(١٨).

لقد كان الحكم في معظم هذه المناطق بيد العسكر الذين لم تكن تربطهم صلة

(١٦) ورد في الانسكلوبيديا التركية، المصدر السابق، إن كركوك كانت واقعة على طريق القوافل التجارية بين الموصل وبغداد وتبريز، المدينة التجارية الهامة والعاصمة السياسية للصفويين.

(١٧) عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق.

(١٨) الانسكلوبيديا التركية، المصدر السابق.

مباشرة بسكانها الاصليين من الكرد. وأخذ البعض من افراد هذه الحاميات العسكرية الذين أستقروا نهائياً مع عوائلهم في تلك المدن والقصبات، يتعاطى التجارة فيها أو يمارس الحرف التي كان يمتهنها. وقد سهل وجود السلطة بأيديهم عملية توطينهم وإستحواذهم على الأراضي الزراعية أو ممارسة صنوف التجارة أو الحرف اليدوية. وأدى استقرارهم في تلك المدن والقصبات الى اختلاطهم بالسكان واقتباس عاداتهم وتقاليدهم، فتأثروا بهم وأثروا بدورهم فيهم، خاصة بعد نشوء علاقات المصاهرة والزواج بينهم.

وهناك رأي آخر يذهب الى القول ان تركمان العراق يمكن أن يكونوا من بقايا الجنود التركمان الذين خدموا العباسيين والاتابكيين والعثمانيين(١٩).

أما التركمان أنفسهم فيقولون أن تاريخ نزوحهم الى العراق يعود الى العهدين الأموي والعباسي، وقد تم أستخدامهم بسبب مقدرتهم العالية في القتال، ولكنهم يقرّون بأن هذه المرحلة كانت مرحلة إتصال بالعراق وليس استيطان فيه، لذلك انصهر التركمان الذين نزحوا خلالها بين الأقوام المحيطة بهم(٢٠).

ثم يضيفون أن مرحلة استيطانهم الحقيقية في العراق بدأت في العهد السلجوقي، ثم في العهد العثماني. ولكن لايمكن اعتبار العهد السلجوقي مرحلة استيطان للتركمان في المنطقة لأن دولاً وامارات كثيرة، معظمها كردية، تأسست فيها بعد زوال حكم السلاجقة، مما أدى الى إنحسار بقاياهم في المنطقة بصورة كبيرة.

وقد ورد في دائرة المعارف الاسلامية، بعد اشارتها لمختلف القوى والامبراطوريات التي تتابعت على حكم هذه المنطقة: «إن السادة الحقيقيين لهذه المنطقة كانوا رؤساءها الكرد المحليين لمنطقة (أردلان)، وان السلطة العثمانية أستطاعت فيما بعد

(١٩) الدكتور شاكر خصباك، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد. ١٩٧٣، ص٢١١؛ ومحمد مجيد عارف، الاثنوغرافيا والأقاليم الحضارية، بغداد، ١٩٨٥، ص١١٩.

(٢٠) شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، بغداد ١٩٦٢، ص٣٨ وما بعدها؛ وزكي وليدي طوغان، المدخل الى التاريخ التركي العام (بالتركية)، ج١، ص١٨٧، استانبول ١٩٤٦، نقلاً عن دراسة أرشد الهرمزي، التركمان في العراق، باللغتين العربية والتركية، من منشورات الحزب الوطني التركماني العراقي، أنقرة ١٩٩٤، ص٢٢ وما بعدها.

فرض سيطرتها على هذه المدينة -أي مدينة كركوك- بالاعتماد على نشاط پاشوات إياله شهرزور»(٢١).

وتتطرق دائرة المعارف الاسلامية بعد ذلك الى الحالة الادارية للمنطقة خلال فترة الحكم العثماني لها وتذكر «ان الإيالة كانت تتكون من (٣٢) سنجقاً، وأصبحت كركوك التي كانت واحدة من الإيالات العثمانية مقر إقامة (پاشا) شهرزور، بعد ان دمر الشاه اسماعيل الصفوي (١٥٧١-١٦٤٢) القصر المسمى باسم هذه المدينة. وفي عام ١٧٣٢ حاصر (نادر شاه) مدينة كركوك عبثاً، وفي السنة التالية حدثت معركة كبيرة بالقرب من المدينة هُزم فيها الاتراك بشكل مدمّر... وفي عام ١٧٤٣ وقعت كركوك مرة أخرى في أيدي الصفويين، الا انها عادت الى الأتراك بعد إبرام صلح عام ١٧٤٦. وبقيت المدينة ضمن الامبراطورية العثمانية حتى أواخر الحرب العالمية الأولى، وقد أحتلها البريطانيون في مايس (أيار) ١٩١٨»(٢٢).

وقد حاولت بقايا السلطة العثمانية في المناطق الحدودية من ولاية الموصل العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، انشاء علاقات مع الزعماء الكرد والتركمان الموجودين في المنطقة، بهدف استعادة نفوذها وهيمنتها على الولاية المذكورة، فأرسلت العديد من المبعوثين والموفدين من الضباط الذين كانوا يعملون في صفوف الجيش العثماني وينتسبون في أصولهم الى المنطقة الكردية، للاتصال بالزعماء الكرد، وخاصة الشيخ محمود حفيد الذي كان يسيطر على أجزاء واسعة من جنوبي كردستان، وبالوجهاء التركمان في كركوك الذين شكلوا جمعية لهذا الغرض، بهدف استمالتهم وإقناعهم بالبقاء ضمن الدولة العثمانية(٢٣).

وكان الكرد يسعون خلال هذه الفترة الى الحصول على إقرار من الدول الغربية يتضمن تنفيذ نصوص معاهدة (سيڤر SEVRES) المبرمة في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠، التي أقرت انشاء كيان كردي في كردستان العثمانية بمرحلتين متعاقبتين. وكانوا قد أرسلوا سابقاً مبعوثاً كردياً هو الجنرال شريف باشا الى باريس للاتصال بقادة الدول المشاركة في اجتماعات مؤتمر (ڤرساي)، الذي انعقد بعيد انتهاء الحرب

(٢١) دائرة المعارف الاسلامية. المصدر السابق. ص١٤٧.
(٢٢) نفس المصدر. ص١٤٧؛ راجع أيضاً الانسكلوبيديا التركية. المصدر السابق.
(٢٣) دائرة المعارف الاسلامية. المصدر السابق. ص١٤٧.

العالمية الأولى.

ولكن حدث في هذه الفترة تغير كبير في السياسة البريطانية، لأنها بدأت تعمل على إلحاق ولاية الموصل العثمانية بالمملكة العراقية المستحدثة، التي كانت تضم ولايتي بغداد والبصرة. لذلك نظمت الادارة البريطانية المنتدبة على العراق وكردستان إستفتاء عام ١٩٢١ حول قبول الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. وقد رفضت منطقة كركوك، التي كانت تدار مباشرة من قبل ضباط سياسيين بريطانيين، وبأكثرية ساحقة قبول الأمير فيصل ملكاً على العراق، بينما قاطعت المناطق الكردية الأخرى، خاصة منطقة السليمانية، الاشتراك في عملية الاستفتاء. ولم تصبح كركوك جزءاً من المملكة العراقية الا فيما بعد، حين أرسلت عصبة الامم لجنة لتقصي الحقائق في ولاية الموصل، اتخذ بعدها مجلس العصبة قراراً في اجتماعه السابع والثلاثين المنعقد في جنيف في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، أعطى بموجبه الدولة العراقية الجديدة جميع الاراضي الواقعة جنوب الخط المسمى بخط بروكسل، فأصبحت كركوك بعد تنفيذ ذلك القرار الدولي جزءاً من العراق(٢٤).

وتتطرق دائرة المعارف الاسلامية الى الحالة القومية في منطقة كركوك والى وضع التركمان فيها، وتقول «إن التركمان الساكنين في بعض القرى ينتمون الى مذهب بدعي وباطني (قزلباشي)». ثم تشير الى وجود التركمان في مدينة كركوك وتاريخ وجودهم فيها وتقول «إن حضورهم العابر في كركوك وأصل هذا الحضور بين أغلبية كردية يعود برأي البعض الى زمن سابق على فتح المدينة من قبل السلاطين العثمانيين؛ فيجب البحث عن ذلك في الحامية التركية التي اقامها الخليفة في المدينة منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، أو في هجرة السلجوقيين والبكتيين والاتابكيين في أربيل. وأيا كان الرأي حول مجيئهم الى المنطقة، فقد قدموا دعماً مستمراً للامبراطورية العثمانية وثقافتها، وكانوا مصدراً خصباً لتزويدها بالموظفين»(٢٥).

وجاء في هذه الموسوعة بصدد الحالة الادارية في منطقة كركوك خلال الفترة

(٢٤) نفس المصدر. ص١٤٧.
(٢٥) نفس المصدر. ص١٤٧.

الأخيرة من الحكم العثماني ما يلي: «كانت كركوك مركزاً لإيالة شهرزور في القرن الثامن عشر التي كانت تضم الألوية الحديثة التالية: كركوك وأربيل والسليمانية، ثم أطلق اسم (شهرزور) على سنجاق كركوك وألحق به لواء كركوك، في حين ظل شهرزور التاريخي (أي السليمانية) خارج السنجاق الجديد. وشُكلت ولاية الموصل عام ١٨٧٩، وبقيت كركوك مدينة عسكرية مهمة». ثم تضيف ان ولاية الموصل العثمانية «كانت تتكون من ثلاثة سناجق أو ألوية هي: الموصل وكركوك والسليمانية. وفي عام ١٩١٨ فُصلت ثلاثة أقضية في شمال نهر الزاب الصغير عن كركوك ليتشكل منها لواء أربيل»(٢٦).

وبعد تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، ثم الحاق ولاية الموصل بها عام ١٩٢٥، أصبحت كركوك لواءً -أي محافظة- تضم أربعة أقضية هي: قضاء مركز كركوك وكفري وچمچمال وگل. يمكننا الاستنتاج من كل ما تقدم أن تناوب الدولتين الصفوية والعثمانية، ومن قبلهما (الآق قوينلو) و(قەرەقوينلو) في احتلال المنطقة بوجه عام ولقرون عديدة، وسعيها لتوطين مجموعات سكانية من رعاياها في المدن والقصبات الواقعة على جانبي خط البريد والقوافل التجارية بين الاناضول وايران، بسبب النزاع المستمر الموجود بينهم يعتبر السبب الأساس لوجود التجمعات التركمانية فيها. ويؤيد وجهة نظرنا هذه عدم وجود تجمعات تركمانية أخرى خارج هذه المدن والقصبات الواقعة على جانبي هذا الخط. أما القول «بأن هذه المناطق -أي المناطق الواقعة بين تلعفر ومندلي- كانت مسكونة قبلاً من قبل التركمان بمئات السنين، وإن التفسير الوحيد لسكناهم في هذه المناطق بالذات يكمن في رغبتهم المتأصلة في اختيار الأرض التي تُناسب أهواءهم» فلا يستند على أي سند تاريخي أو حجة منطقية. فلا يُعقل أن الكرد المتوطنين في هذه المناطق قبل احتلالها من قبل السلاجقة والمغول بقرون عديدة، قد تنازلوا عنها لبقايا التركمان في هذه المناطق «لأنها تناسب أهواءهم، لأن المعروف عنهم -أي عن التركمان- أنهم يسكنون السهول الخصبة ذات الماء الوفير نسبياً»(٢٧).

إن إلقاء نظرة سريعة على التجمعات التركمانية التي تعيش في المدن والقصبات

(١٦) نفس المصدر. ص١٤٧.

(٢٧) أرشد الهرمزي. المصدر السابق، ص٣٤.

الواقعة على جانبي خط المواصلات والتجارة المشار اليه آنفاً، يوضح لنا طبيعة هذه التجمعات والأماكن التي نزحوا منها. إن أقل من نصف التركمان المستقرين في هذه المدن والقصبات يدينون بالمذهب الشيعي القزلباشي الذي كان يدين به الصفويون. اما القسم الآخر منهم، فيدينون بالمذهب السني (الحنفي)، وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية. اما الكرد من أبناء المنطقة فيدين معظمهم بالمذهب السني (الشافعي). كذلك يلاحظ أن للتركمان الشيعة عادات وتقاليد خاصة بهم، وهي تختلف عن العادات والتقاليد الخاصة بالتركمان السنة، كما أن لابناء هاتين الطائفتين لهجة خاصة بكل منهما، وتميل اللهجة التي يتكلم بها التركمان الشيعة الى الآذرية، لغة سكان آذربيجان. ويمكننا إجمالاً إبداء الملاحظات التالية بشأن الأقلية التركمانية، السنية منها والشيعية الموجودة في المنطقة:

أولاً- تقدير عدد نفوس التركمان في العراق:

تتراوح التقديرات المعلنة عن عدد نفوس التركمان في العراق في العشرينات والثلاثينات، بين ٢,١٪ الى ٢,٤٪ من مجموع سكان العراق جميعاً(٢٨). وقد قدّرت الدوائر البريطانية التي كانت تحكم كردستان حكماً مباشراً للفترة ما بين ١٩١٨ حتى ١٩٢٥ عدد نفوس السكان في ألوية أربيل وكركوك والسليمانية عام ١٩٢١ على الوجه الآتي. وهذه التقديرات مستمدة من ارشيف السجلات المحفوظه في مكتبة ستوكهولم، لان السويد كانت احدى الدول المشرفة على تنظيم عملية الاستفتاء بشأن مستقبل ولاية الموصل قبل إلحاقها بالدولة العراقية.

(٢٨) طه الهاشمي، جغرافية العراق الثانوية، بغداد ١٩٣٨؛ ومحمود فهمي درويش موسوعة الدليل العراقي الرسمي، بغداد ١٩٣٦؛ وفاضل الانصاري، سكان العراق، مطبعة الاديب، دمشق ١٩٧٠، ص٢٤، نقلا عن بحث الدكتور خليل اسماعيل بعنوان: التوزيع الجغرافي للتركمان في العراق. مجلة السياسة الدولية العدد الثامن. أربيل ١٩٩٣، ص٢٢.

اللواء	العرب	الأتراك	الكرد	المجموع	الكلدان	اليهود	المجموع الكلي
أربيل	٥١٠٠	١٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	٩٧١٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٦٠٠٠
كركوك	١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
السليمانية	-	١٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١٥٣٩٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠

وقد إحتفظ التركمان في الاحصاء الرسمي الذي نُظم في العراق عام ١٩٥٧ بنسبتهم السكانية السابقة مع زيادة قليلة، فأصبحت نسبتهم ٢,١٦٪ من مجموع نفوس العراق[٢٩]. ولكن هذه النسبة أنخفضت فيما بعد بسبب أن الاحصائيات اللاحقة تعمدت إهمال إنتمائهم القومي وأعتبرت الكثير منهم عرباً، فأصبحت نسبتهم في الاحصاء الرسمي لعام ١٩٧٧ (١,١٥٪) من مجموع سكان العراق[٣٠] وقد شمل الانخفاض المذكور عدد التركمان في محافظة كركوك

(٢٩) يدعي بعض الساسة التركمان أنهم يشكلون إجمالاً ما لا يقل عن عشرة بالمئة من مجمل سكان العراق. دون أن يستندوا في ذلك على أي إحصاء أو وثيقة تؤيد إدعاءهم. ويضيفون أن عددهم الحالي لايقل عن مليوني نسمة. وهو عدد مبالغ فيه كثيراً. ولتبرير ذلك يقولون أنهم يسكنون الخط الممتد من (تلعفر) حتى قضاء خانقين ومندلي. دون أن يذكروا أن تواجدهم في طول هذا الخط محصور في بعض المدن والقصبات وأنهم يشكلون نسبة قليلة من سكانها. فمثلاً لاتوجد قرية أو قصبة أو مدينة تركمانية أو يسكنها التركمان في طول المسافة الواقعة بين مدينتي الموصل وكركوك التي تبلغ أكثر من ١٦٠ كيلومتراً. باستثناء وجود أقلية تركمانية داخل مدينة أربيل لاتتجاوز نسبتها ٥٪ من مجموع سكانها. وبضعة آلاف تركماني داخل قصبة آلتون كوپري التي بلغ مجموع نفوسها من الكرد والتركمان بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٣٨٥٥) نسمة فقط. أما في محافظة كركوك. فقد بلغت نسبة التركمان فيها ٢١,٤٪ من مجموع سكانها بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، وأقل من تلك النسبة بموجب الاحصاءات اللاحقة، وتعيش حالياً في مدينة بغداد جالية تركمانية تقدر بعشرات الالوف، شأنها في ذلك شأن الجالية الكردية (التي تقدر بأكثر من نصف مليون نسمة) والآشورية وغيرها. وقد أنتقل معظم الكرد والتركمان والآشوريين الى العاصمة منذ نهاية الخمسينات، بسبب ظروف القتال شبه المستمر في كردستان منذ ذلك الوقت وحتى الآن. ولأسباب اقتصادية ووظيفية.

(٣٠) التوزيع الديني للسكان في العراق، إعداد مركز الاعداد والتطوير الثقافي في مديرية الامن العامة (محدود التوزيع). بالاعتماد على نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٧٧. وكانت هذه الوثيقة السرية من بين الوثائق الكثيرة التي أنتقلت الى أيدي القيادة الكردية بعد نجاح انتفاضة آذار ١٩٩١ في كردستان العراق.

والمحافظات الأخرى التي يعيشون فيها، وبخاصة في محافظة الموصل (نينوى).

فبعد أن كانت نسبتهم تشكل ٢١,٤٪ من مجموع سكان محافظة كركوك في أحصاء عام ١٩٥٧، أنخفضت تلك النسبة الى ١٦,٧٥٪ في احصاء عام ١٩٧٧[٣١]. وانخفضت نسبتهم في محافظة الموصل أيضاً.

فبعد أن كانت تشكل ٤,٨٪ في احصاء عام ١٩٥٧، أصبحت تشكل ٠,٩٩٪ من مجموع سكان المحافظة في احصاء عام ١٩٧٧[٣٢]. كل ذلك يكشف بوضوح عن طبيعة سياسة التعريب التي مارسها النظام العراقي تجاه السكان غير العرب، وبخاصة الكرد والتركمان منهم خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً- التوزيع الجغرافي الطائفي للتركمان:

يلاحظ ان معظم التركمان السنة يعيشون في مدينة كركوك[٣٣]. أما التركمان الشيعة، فيعيش معظمهم في البلدات الصغيرة التي تشكل في الأغلب مراكز للأقضية والنواحي في المحافظة، وفي عدد محدود جداً من القرى القريبة من بعض تلك البلدات.

ويعيش التركمان السنة أيضاً، في كل من مدينة أربيل -عاصمة اقليم كردستان- وفي بلدتى (آلتون كوپري/ پردي) وكفري الواقعتين ضمن محافظة كركوك، ولكن بنسبة قليلة. فقد شكلوا نسبة أقل من ٥٪ من مجموع نفوس محافظة أربيل، بموجب احصاء عام ١٩٥٧. وتراوحت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض في

(٣١) نفس المصدر. الجدول رقم -٤- ص٢٥.

(٣٢) الدكتور خليل اسماعيل، المصدر نفسه. وكراس التوزيع الديني، المصدر السابق.

(٣٣) راجع الجدول السادس الخاص بتصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الام في لواء كركوك في المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٧٥، الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية/ مديرية النفوس العامة. قارن ذلك بنسبتهم بموجب احصاء عام ١٩٧٧، حيث شكلوا نسبة ١٦,٧٥٪ من مجموع سكان محافظة كركوك. راجع الدكتور خليل اسماعيل، المصدر السابق، الجدول السابع. ص٢٩، والكراس السري الصادر عن مديرية الأمن العامة حسب نتائج إحصاء عام ١٩٧٧، المصدر السابق.

الاحصاءات التي جرت فيما بعد. فبعد أن كانت نسبتهم تشكل ٦٪ من مجموع سكان المحافظة بموجب احصاء عام ١٩٦٥، إنخفضت الى ١,٦٨٪ في احصاء عام ١٩٧٧.

وحصل الشيء نفسه تقريباً في بلدة كفري أيضاً. فبعد أن كانت نسبة التركمان تشكل حوالي ٧,٧٪ من سكانها في احصاء عام ١٩٦٥، انخفضت الى ٥,٧٪ في احصاء عام ١٩٧٧(٣٤). وتوجد في بلدة (آلتون كوپري/ پردي) -وهي مركز ناحية تابعة لمركز قضاء كركوك- نسبة قليلة من التركمان السنة. ويشكل التركمان السنة الأغلبية السكانية في قريتيْ (يايچي) و(بلاوه) القريبتين من مدينة كركوك. وقد أصبحت الأخيرة جزءاً من مدينة كركوك بعد توسيع نطاق دائرة بلدية المركز فيها.

اما التركمان الشيعة فيعيش معظمهم في مراكز الأقضية والنواحي التابعة للمحافظة، وفي عدد قليل جداً من القرى القريبة من تلك البلدات أو القصبات، كقرية (تسن أو تسين) المعرّبة الى (تسعين)، القريبة من كركوك التي أصبحت فيما بعد جزءاً منها. ويعيشون أيضاً في قصبة (ليلان) -وهي مركز ناحية- تقع جنوب شرقي مدينة كركوك بمسافة (٢٠) كيلومتراً تقريباً، وفي قصبة (تازه خورماتو) - وهي حالياً مركز ناحية- تقع جنوبي مدينة كركوك بحوالي عشر كيلومترات، بالقرب من الطريق العام بين كركوك - بغداد، وبعض القرى التابعة لها. وتتواجد ايضاً أغلبية تركمانية شيعية في بلدة (داقوق/ طاووق) التي تقع جنوبي كركوك بمسافة ٣٠ كيلومتراً، على الطريق العام بين كركوك - بغداد. وقد بلغ مجموع نفوس هذه البلدة في احصاء عام ١٩٥٧، (١٩٢٦) نسمة شكل التركمان الشيعة اكثرية سكانها.

ويعيش التركمان أيضاً في بلدة (دوزخورماتو)، ويشكلون حالياً حوالي ثلث سكانها. وقد أصبحت هذه البلدة مركزاً للقضاء، الذي ألحق مع معظم النواحي والقرى التابعة له بمحافظة صلاح الدين (تكريت) من قبل النظام عام ١٩٧٦، رغم بعده الكبير عنها، وذلك بهدف سلخه من محافظة كركوك تنفيذاً لسياسة النظام

(٣٤) الدكتور خليل اسماعيل. المصدر السابق.

القائمة على تقليص نسبة السكان الكرد في محافظة كركوك، وتوزيع الكرد على المحافظات الأخرى المجاورة لها.

وترتبط بقضاء (دوزخورماتو) ناحيتا (سليمان بگ) و(آمرلي) المستحدثتان من قبل النظام، اللتان يعيش في قراهما ابناء عشيرة (البيات) المغولية الأصل، الذين فقد الكثيرون منهم لغتهم الأصلية بسبب اختلاطهم بالعشائر العربية في جنوبي جبال حمرين.

ويعيش التركمان الشيعة أيضاً في قصبة (قەرەتەپە) العائدة لقضاء كفري، وهي تشكل مركزاً للناحية تتبعها مجموعة من القرى الكردية والعربية.

ثالثاً- مهن التركمان:

يمتهن معظم التركمان الشيعة الزراعة بالدرجة الأساس، ثم التجارة وبعض الحرف اليدوية في البلدات والقصبات التي يعيشون فيها. ولم تكن السلطة العثمانية تهتم بهم، لذلك لم تتح لهم مجال العمل في الوظائف الحكومية، فبقيت مستويات معيشتهم أدنى من مستويات معيشة التركمان السنة، وفي ذلك يشبهون الكرد رغم كونهم من السنة، بخلاف التركمان السنة الذين كانوا وما يزالون يتمتعون بحالة معيشية أفضل من غيرهم، وساعد ذلك بالاضافة الى وجودهم في المدن، على إتاحة فرص التعليم لابنائهم في المدارس التي كانت موجودة سابقاً في المدن الكبيرة وحدها. وكانوا يشغلون معظم الوظائف الحكومية في جميع العهود العثمانية والملكية العراقية والجمهورية. ولكن عندما بدأ النظام يعمل منذ بداية الثمانينات لحصر الوظائف في مدينة كركوك ومحافظتها بالعرب وحدهم، تم نقل العديد منهم الى المحافظات الأخرى. ومع ذلك لايزال التركمان السنة يهيمنون بوجه عام على التجارة والأسواق داخل مدينة كركوك وبعض البلدات الأخرى التابعة للمحافظة. وكانوا يشغلون أيضاً وظائف أرفع في شركة نفط العراق .I.P.C التي تقوم بأستخراج النفط من حقول كركوك، بعكس الكرد الذين كانوا يشغلون، قبل تسريحهم تدريجياً، وظائف ثانوية في منشآت الشركة. وقد أدى تأميم شركة نفط العراق مع الشركات النفطية الأخرى العاملة في العراق في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢، الى الاسراع بتسريح الموظفين والعمال الكرد ومن ثم معظم التركمان أيضاً.

رابعاً- تغير الهوية القومية لبعض الكرد والعرب والتركمان:

ترتب على أشغال التركمان السنة لأكثر الوظائف الحكومية في العهدين العثماني والعراقي وهيمنتهم على التجارة في مدينة كركوك، تغيير الهوية القومية لبعض العوائل الكردية الطامحة لنيل الوظائف الحكومية أو الراغبة في أن يكون لها دور بارز في ممارسة التجارة. وبدأت هذه الظاهرة في العهد العثماني، ثم أستمرت في العهد الملكي أيضاً نظراً لاحتفاظ التركمان السنة بوظائفهم الحكومية وأستمرار هيمنتهم الاقتصادية على المدينة. لذلك لم يعلن قسم من الكرد عن إنتمائهم القومي، أو سجلوا أنفسهم تركماناً، وبخاصة الساكنين منهم في الاحياء التركمانية من المدينة اثناء اجراء عمليات الاحصاء الرسمية. وساعد نشوء علاقات المصاهرة والزواج بين التركمان والكرد الذين هاجروا من القرى الكردية للاستقرار في كركوك، على نشوء هذه الظاهرة. ويؤكد العديد من المسنين من أبناء المدينة على الاصول الكردية للكثير من التركمان حتى من بين الوجهاء منهم، لأنحدارهم من بعض العشائر الكردية، كأنحدار أسرة اليعقوبي مثلاً من عشيرة (زەنگەنە).

وحدثت الظاهرة نفسها بالنسبة لبعض الأسر العربية التي أنتقلت الى كركوك للاستقرار فيها بحثاً عن العمل، خاصة في منشآت شركة النفط. فقد أستقرت على سبيل المثال عدة عوائل من بلدة تكريت العربية في الاحياء التركمانية من كركوك، وأصبحت التركمانية لغتهم. وحدث التغيير نفسه لأسر عربية أخرى قدمت من الموصل للغرض نفسه. ولعبت هذه الأسر العربية الأصل دوراً بارزاً فيما بعد في مساعدة النظام في تعريب مدينة كركوك، إذ إنخرط معظم ابنائها في صفوف حزب البعث وأنيطت بهم الوظائف الحساسة في المدينة. وكان أول رئيس بلدية عربي الأصل لمدينة كركوك هو مظهر التكريتي، وقد تمَّ تعيينه لهذا المنصب عام ١٩٦٩. ومنذ ذلك التاريخ أصبح المنصب المذكور حكراً للعرب.

وأنقلبت الآية منذ إستيلاء حزب البعث على السلطة في العراق، حيث سجل بعض الكرد والتركمان أنفسهم عرباً حتى لايتعرضوا للترحيل، أو لا يفقدوا وظائفهم، أو لا يُنقلوا ادارياً الى المحافظات الأخرى، أو يحتفظوا بمصالحهم ومشاريعهم الاقتصادية... الخ.

خامساً- وضع مدينة كركوك في العهدين العثماني والملكي:

أشرنا سابقاً الى اتباع العثمانيين لسياسة تشجيع التركمان والأسر التركية على التوطين في منطقة كركوك، عن طريق منحهم الوظائف الحكومية والامتيازات المختلفة. ويكفي أن نشير على سبيل المثال الى منح امتياز استخراج النفط من منطقة (بابا گرگر) القريبة من مدينة كركوك، الى عائلة (نفطچي زاده) التركية بهدف بيعه للأهالي للاستهلاك المحلي. ولكن العثمانيين لم يعملوا على طرد الكرد من المدينة ولم ينكروا الطابع القومي الخاص لمدينة كركوك وكونها مدينة يتعايش فيها الكرد والتركمان بالدرجة الأساس، الى جانب الأقوام الأخرى، لذلك أسندوا منصب رئاسة بلدية كركوك -وهو منصب حساس يُسند عادة لمن يمثل الأغلبية السكانية فيها- الى الكرد أو الى التركمان. واتبع النظام الملكي العراقي السياسة نفسها بوجه عام؛ فقد كانت المناصب الادارية والعسكرية الأساسية، كمنصب المتصرف وقائد الفرقة مثلاً، تسند في الغالب الى العرب، وأحياناً الى الكرد. نذكر من بين الوجوه الكردية التي أسند اليها منصب متصرف لواء كركوك كلا من سعيد قزاز ورشيد نجيب ومصطفى قرداغي، ونذكر من بين الكرد الذين تسنموا منصب قائد الفرقة الثانية، ومقرها في مدينة كركوك، الفريق بكر صدقي قائد الانقلاب العسكري في العراق عام ١٩٣٦ واللواء صالح زكي توفيق.

وأسند منصب المتصرف أحياناً لبعض الوجوه التركمانية كالسيد مجيد يعقوبي، وأُسند اليهم أحياناً منصب قائد الفرقة الثانية كاللواء خليل زكي واللواء مصطفى راغب. أما منصب رئيس البلدية فأسند في الغالب الى الكرد وأحياناً الى التركمان(٣٥). ومع ذلك فان معظم الحكومات العراقية في العهد الملكي كانت

(٣٥) لقد أسند، على سبيل المثال، منصب رئاسة بلدية كركوك الى عدد من أفراد أسرة (طالباني) الكردية في العهدين العثماني والملكي. ففي العهد العثماني شغل هذا المنصب الشيخ رؤوف طالباني. كما شغل المنصب ذاته في العهد الملكي اخوه الشيخ حبيب طالباني لأكثر من خمسة عشر عاماً. والمحامي فاضل طالباني الذي كان يشغل هذا المنصب لحين إقالته بعد نشوب ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨. راجع مقالنا: حول الفيدرالية مرة أخرى. جريدة (المنار الكردي) التي تصدر في لندن. العدد الخامس عشر. ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٤. ومن الوجهاء التركمان الذين أُسنِدَ اليهم ›

تشجع العرب على الانتقال الى كركوك للاستقرار فيها؛ ثم خططت وزارة ياسين الهاشمي في عهد الملك غازي لتوطين عشائر (العُبيد) العربية في منطقة (الحويجة)، كما سنشير لاحقاً.

والجدير بالاشارة أن ثلثيْ ممثلي لواء (محافظة) كركوك في المجلس النيابي العراقي طوال العهد الملكي كانوا من الكرد، والثلث الباقي من النواب كانوا من التركمان والعرب. وهذا التمثيل في المجلس النيابي العراقي كان يُعبر الى حد كبير عن حقيقة الحالة القومية في هذا اللواء، قبل أن تباشر الأنظمة العراقية منذ بداية الستينات بسياسة ترحيل الكرد عن المنطقة وإسكان العرب فيها.

سادساً – العلاقة بين طائفتي التركمان السنة والشيعة:

كانت العلاقات بين التركمان السنة والتركمان الشيعة فاترة بوجه عام حتى أواخر الخمسينات تقريباً ويعود سبب ذلك الى تمتع كل طائفة منها بعادات وتقاليد خاصة بها، وأختلاف اللهجة التركمانية الخاصة بكل منها. ولكن الاختلاف الطائفي كان ولايزال السبب الأساس لهذا التباعد فيما بينهما، وهو ما أدى الى عدم نشوء علاقات المصاهرة والزواج بين ابناء الطائفتين. ويلاحظ أن من بين التقاليد الخاصة بالتركمان الشيعة عدم قص الرجال، وخاصة المسنين لشواربهم. كذلك يلاحظ أن أبناء الطائفة التركمانية الشيعية تنظر الى الإمام علي بن ابي طالب نظرة تقديس خاصة، تقترب من نظرة بعض الجماعات الشيعية المتطرفة في ايران، كجماعة (علي إلهي). وكانت علاقات أبناء هذه الطائفة فاترة حتى مع المراجع الدينية في النجف الأشرف بسبب تطرفهم وتقوقعهم على أنفسهم. ومنذ أواسط الخمسينات، أخذ بعض رجال الدين من النجف يفدون اليهم لتوجيههم وارشادهم، وبخاصة خلال المناسبات الدينية الخاصة بالشيعة في شهر محرم الحرام.

‹ المنصب المذكور، نذكر عبدالرحمن پيريادي عام ١٩٢٠ عندما كانت المدينة تحت الادارة المباشرة للجيش البريطاني. وكذلك شامل يعقوبي في بداية الخمسينات.

سابعاً – التوجه السياسي للتركمان:

يعمل في الساحة السياسية للتركمان عدد من التنظيمات السياسية المختلفة. لقد كان التركمان السنة يفضلون إرسال أبنائهم الى تركيا لغرض اكمال دراساتهم الجامعية فيها. وترتب على ذلك حصول الكثيرين منهم على شهادات جامعية في مختلف فروع الاختصاص. ونشط كثيرون منهم، بعد عودتهم من تركيا، في الدعوة لـ(التركمانيزم) أو (التركيزم)، وبينهم عدد من الشباب الذين يقودون حالياً بعض الأحزاب التركمانية القومية. وبوجه عام يميل التركمان السنة في العراق الى اليمين والى الدعوة الى التعاون مع الأوساط والفئات المحافظة في جميع العهود التي مرّ بها العراق. اما التركمان الشيعة، فكان الشباب منهم يميل الى اليسار، لذلك نشط الحزب الشيوعي العراقي في انشاء خلايا حزبية بينهم منذ العهد الملكي، خاصة في قصبتي (قەرەتەپە) و(دوزخورماتو/طوز). وتتمتع الأحزاب العراقية ذات الاتجاه المذهبي بنفوذ كبير في الوسط التركماني الشيعي حالياً.

ويمكننا القول بوجه عام أن التركمان السنة يميلون في مشاعرهم الى تركيا والى العهد العثماني، بينما يميل معظم التركمان الشيعة الى ايران منذ الاطاحة بنظام الشاه وتبوء رجال الدين السلطة فيه بداية عام ١٩٧٩(٣٦).

وتحمل الاحزاب التركمانية الموجودة حالياً أفكاراً قومية، ويرأسها عدد من المتعلمين الذين يعيش البعض منهم في كردستان العراق، بينما يعيش البعض الآخر منهم خارج العراق، خاصة في تركيا وايران.

(٣٦) كانت الطائرات الحربية الايرانية والعراقية تشن، خلال الحرب التي نشبت بين البلدين للفترة بين ١٩٨٠–١٩٨٨ غارات على المدن والقصبات فيهما. وقد تمكنت المقاومات العراقية المضادة للطائرات من أسقاط عدد من الطائرات الحربية الايرانية فوق منطقة كركوك. ورمى طياروها أنفسهم بالمظلات، دون أن تتمكن الأجهزة العسكرية والأمنية من إلقاء القبض على بعضهم وأسرهم، فأتهمت التركمان الشيعة في المنطقة بأخفائهم ومن ثم إيصالهم الى داخل الحدود الايرانية، وقد تعرض نتيجة لذلك عدد من شبابهم للاضطهاد والاعتقال، فأضطر عدد آخر منهم الى التوجه الى ايران وطلب اللجوء فيها. وأحياناً كان بعض من هؤلاء يصاحبون المجموعات المسلحة الايرانية أثناء شنها الهجوم على بعض المواقع العراقية القريبة من المنطقة. وقد انخرط العديد منهم فيما بعد في صفوف الاحزاب الاسلامية العراقية.

ثامناً – العلاقة بين الكرد والتركمان في المنطقة:

لقد نجم عن إتباع العثمانيين لسياسة تفضيل التركمان السنة على الكرد والتركمان الشيعة، سواء في اسناد الوظائف الادارية لهم، أو في تهيئة الفرص أمامهم للهيمنة على التجارة، مشاعر النقمة لدى الأخيرين. ومع ذلك فان التاريخ لم يسجل وقوع منازعات دموية بينهم، بل سجلّ حالات تضامن وتكاتف بينهما في التصدي للمعتدين الأجانب، كما حدث ذلك عام ١٩٢٧ وعام ١٩٤٦. أما الفتنة الدموية التي وقعت في كركوك خلال الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة تموز عام ١٩٥٩، وهو الحدث الذي سنتطرق لبيان أسبابه فيما بعد، فقد لعبت السلطة وجهات أخرى دوراً أساسياً في تهيئة أسباب وقوعه عن طريق إثارة مشاعر وعواطف الناس البسطاء من الفريقين وبذر بذور الشقاق والفرقة بينهما وتحريض أحدهما ضد الآخر. ومن المؤسف أن أوساطاً من الفريقين كانت تعمل بصورة أو أخرى على تحريض أحدهم ضد الآخر، بسبب ضيق الأفق السياسي لديهم. والشيء الذي يجب أن ينتبه اليه القادة السياسيون للتركمان حالياً، هو أن مصلحة ابناء جلدتهم تستلزم العمل من أجل تقوية روح التآخي القومي بينهم وبين الكرد لأنهم يعيشون معاً على هذه الرقعة التي تسمى تاريخياً وجغرافياً بكردستان. اما توجيههم وجهة مخالفة لذلك، فلن يؤدي الا الى إثارة روح الكراهية والشقاق، ولن يستفيد من ذلك في النهاية غير الفئات التي عملت على بذر روح العداء بينهما، بهدف الانقضاض على الاقوى منهما في البداية، ثم على الطرف الآخر فيما بعد. والتجارب المرة القاسية التي مروا جميعاً تؤكد ذلك بوضوح.

الفصل الثالث

محاولات تعريب منطقة كركوك

دخلت القوات البريطانية مدينة كركوك في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، بعد إبرام الهدنة المعروفة بهدنة (مودروس MOUDROS). وكان الجيش البريطاني قد أحتل بقيادة الجنرال (مارشال) هذه المدينة في ١٧ (مايس) ١٩١٨، ثم تركها في ٢٧ من الشهر نفسه، ليعود الى احتلالها ثانية في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه لدى إبرام معاهدة صلح (مودروس) الآنفة الذكر.

وبقيت القوات البريطانية في كركوك تديرها بصورة مباشرة عن طريق الضباط السياسيين. ويبدو أن إكتشاف النفط بكميات هائلة فيها قد أدى الى اجراء تغيير جوهري في السياسة البريطانية إزاء المسألة الكردية بوجه عام، ومنطقة كركوك بوجه خاص.

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، كانت السياسة البريطانية تميل في البداية، باقتراح من أحد ضباطها السياسيين وهو الكابتن (نوئيل) الذي سبق أن تفقد المنطقة الكردية شمالها وجنوبها، الى إقامة دولة كردية تمتد شمالاً حتى بحيرة (وان)، أي بمسافة ١٥٥ كيلومتراً تقريباً عن الحدود الشمالية للعراق الحالي.ثم عملت السياسة البريطانية بنشاط على الحاق جنوبي كردستان (حالياً كردستان العراق) بالمملكة العراقية(٣٧). وحاولت الحكومات العراقية المختلفة العمل على تغيير الحالة القومية

(٣٧) فقد جاء في برقية المندوب السامي البريطاني في بغداد المرقمة ٥٤٣ المؤرخة في ١/ ١٠/ ١٩٢٣ الموجهة الى وزارة المستعمرات البريطانية ما يلي: «أرى اننا سنسهل مفاوضات الحدود الى درجة كبيرة لو كان بوسعنا أن نعطي تركيا مبدئيا تعهداً رسمياً بأننا نظراً لتغيير الظروف، فقد نبذنا فكرة منح الاستقلال الذاتي للكرد الذي تضمنته معاهدة (سيڤر) وأن هدفنا هو أن نضع تحت الادارة العراقية وبأقصى ما في طاقتنا كل المناطق الكردية التي تقع ضمن ولاية الموصل من الحدود نتيجة المفاوضات. راجع مقالنا بعنوان: من أجل حوار عربي – كردي صريح يفضي الى حل ديمقراطي. جريدة (الحياة). العدد ١١١٥٠ في ٢٤ آب/ اغسطس ١٩٩٣.

في محافظة كركوك، مستعينة في البداية بشركة النفط التي باشرت أعمالها بادارة بريطانية صرف عام ١٩٢٥، وذلك باستخدام اعداد كبيرة من العرب والآشوريين والأرمن، الذين جُلبوا من المحافظات الأخرى(٣٨). ثم أصبح العمل على تغيير الحالة القومية في مدينة كركوك بوجه خاص، ومحافظة كركوك والمنطقة الكردية بأسرها، سياسة ثابتة لجميع الانظمة العراقية التي تعاقبت على حكم العراق منذ انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، وخاصة منذ الانقلاب البعثي الثاني في تموز (يوليو) ١٩٦٨.

ولأجل توضيح ابعاد هذه الحملة والمراحل التي مرت بها، نصنف مراحل تعريب منطقة كركوك الى ثلاث فترات هي:

أ- فترة الحكم الملكي.

ب- فترة الحكم الجمهوري الاولى (١٩٥٨-١٩٦٨).

ج- فترة الحكم الجمهوري الثانية (١٩٦٨ وحتى الآن).

أولاً- فترة الحكم الملكي:

الحقت ولاية الموصل العثمانية التي تشكل منطقة كركوك جزءاً أساسياً منها بالمملكة العراقية في نهاية عام ١٩٢٥. وكان الملك فيصل الأول قد قام بزيارة لمدينة كركوك، بعد زيارة للموصل في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، بهدف حث ابناء المنطقة على المطالبة بالانضمام الى الدولة العراقية الجديدة. وأتخذت الزيارة المذكورة مناسبة لرفع العلم العراقي على مباني الدوائر الرسمية في اللواء. وكانت الادارة في هذا اللواء بيد الضباط السياسيين البريطانيين، يعاونهم في ذلك الموظفون المحليون الذين كان معظمهم من التركمان السنة. وقد أستمروا في أشغال وظائفهم الحكومية

(٣٨) يشير الدكتور احمد نجم الدين في مؤلفه (أحوال السكان في العراق). معهد الدراسات العربية. القاهرة ١٩٧٠، ص١٠٩ المشار اليه في مخطوطة الدكتور محمد هەمەوەندى بعنوان: حقوق الكورد وكوردستان في الشريعة والسياسة، يشير الى حصول هجرة كبيرة الى كركوك للعمل في حقول شركة النفط العاملة لاستخراج النفط فيها. ويقدر عدد المهاجرين اليها للفترة ما بين ١٩٤٧-١٩٥٧ وحدها بـ(٣٩٠٠٠) مهاجر. ثم يضيف أن الزيادة في عدد سكان كركوك من سنة ١٩١٩ الى ١٩٦٨ وصل الى خمسة أضعاف ما كان عليه سابقاً.

بعد إلحاق اللواء بالمملكة العراقية أيضاً. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة دأبت بعد ذلك على إسناد المناصب الأساسية في اللواء، كمنصب المتصرف (المحافظ)، ومنصب قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي بعد إتخاذ كركوك مقراً لها، الى العرب في أغلب الأحيان. وقد عملت الحكومة العراقية منذ البداية بالتعاون مع شركة النفط البريطانية العاملة في كركوك، على جلب أعداد كبيرة من العمال من المحافظات الأخرى لأستخدامهم فيها، ومن ثم إسكانهم في المدينة.

دور شركة النفط في تغيير الحالة القومية في مدينة كركوك:

كان أكتشاف النفط بكميات كبيرة في منطقة كركوك سبباً لإلحاقها كجزء من ولاية الموصل العثمانية بالدولة العراقية الجديدة. وكانت آثار وجود النفط في منطقة (بابا گرگر) واضحة منذ القديم. فقد كان الجيش العثماني يقوم باستخراج النفط بوسائل بدائية في المنطقة المذكورة منذ عام ١٦٣٩، لاستعماله للأغراض المحلية. الا أن الاستثمار المنظم لحقول النفط في كركوك لم يبدأ الا في آذار (مارس) ١٩٢٥ من قبل شركة النفط التركية (T.P.C.) التي كانت قد تأسست عام ١٩١٤، ومنحت حق استثمار حقول النفط في ولايتي الموصل وبغداد من قبل الدولة العثمانية. وقبل نهاية عام ١٩٢٥ بدأت الشركة المذكورة التي كانت لبريطانيا حصة متميزة فيها، بالابحاث الجيولوجية ومد طرق المواصلات وانشاء بعض البنايات الضرورية. وأستعانت الشركة منذ البداية بخدمات (٥٠) بريطانياً وحوالي (٢٥٠٠) عراقيا. وقد باشرت الشركة اعمالها في منطقة قريبة من (دوزخورماتو/ طوز) جنوبي كركوك، وأفتتحت عمليات الحفر باقامة احتفال كبير حضره الملك فيصل الأول شخصياً في نيسان (ابريل) عام ١٩٢٧. وتدفق البترول لأول مرة في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٧ من حقل (بابا گرگر) المجاور لمدينة كركوك(٣٩). وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧ حتى ١٩٣١، ركزت الشركة اعمالها على القيام بحفر الآبار واجراء الدراسات الجيولوجية، مع تهيئة المرافق الضرورية الأخرى، مثل بناء المستودعات وورشات العمل وبناء السكن للعاملين فيها، خاصة للأجانب منهم(٤٠).

(٣٩) دائرة المعارف الاسلامية. المصدر السابق. ص١٤٨.

(٤٠) نفس المصدر.

ثم تحول اسم الشركة المذكورة الى شركة النفط العراقية (I.P.C.) التي أستطاعت في حدود عام ١٩٣١ استثمار العديد من المناطق الواقعة في شمال شرقي العراق. وأنتقلت ادارة الشركة من منطقة (دوزخورماتو) الى كركوك بصورة نهائية. وبدأت الشركة بتصدير النفط الخام منذ نهاية عام ١٩٣٤، وأفتتحت في كركوك أيضاً عام ١٩٣٥ خط الانابيب المزدوج لنقل النفط الخام من كركوك الى مينائيْ (حيفا) و(طرابلس) على ساحل البحر الابيض المتوسط. وقد بلغ الانتاج السنوي لعام ١٩٣٥ حوالي اربعة ملايين طن، مما جعل العراق في المرتبة الثامنة من بين الدول المنتجة للنفط. ثم ارتفعت سعة الانتاج شيئاً فشيئاً، وكان معظم البترول العراقي وما يزال يستخرج من منطقة كركوك.

وترتب على انشاء هذه الصناعات البترولية في كركوك أحداث تغيير كبير في الوضع الاجتماعي والاثني فيها، فقد أستخدمت الشركة اعداداً كبيرة من المستخدمين والعمال، قامت بجلب معظمهم من خارج المنطقة. ونتج عن ذلك وخلال فترة قصيرة نسبياً، نشوء أحياء شبه مستقلة ضمن الأحياء القديمة في المدينة، خاصة بالآشوريين والارمن والعرب وغيرهم، خصوصاً في المناطق القريبة من منشآت شركة النفط. وكانت نسبة العمال الكرد المستخدمين في الشركة تأتي بعد الآخرين جميعاً، وتبين ذلك بوجه خاص بعد إنشاء الشركة مئات الدور للعمال والمستخدمين فيها في بداية الخمسينات، في منطقة أطلق عليها اسم (عرفة ARRAFA) أو كركوك الجديدة، فكان معظم شاغلي تلك الدور من الآشوريين والأرمن والعرب والتركمان، مما جعل الكرد يشعرون بالغبن الذي لحق بهم منذ البداية، بسبب استخدام اعداد قليلة منهم في الشركة لاتتناسب مع عدد نفوسهم في المدينة وفي اللواء. وهكذا أدى استثمار حقول النفط الموجودة في كركوك وفي المناطق القريبة منها الى استيطان اعداد غفيرة من ابناء المحافظات الأخرى في كركوك بصورة دائمية.

أما الاجراء الآخر الذي أستعانت به الحكومة العراقية لغرض توطين العرب في لواء كركوك، فكان إنشاء مشروع ري الحويجة.

إنشاء مشروع ري الحويجة لتوطين العشائر العربية:

اتخذت الحكومة العراقية منذ أواسط الثلاثينات خطوة أخرى تهدف الى توطين بعض العشائر العربية في سهل الحويجة الذي يقع في جنوب غربي كركوك. وقد

اتخذ المشروع شكل (وحدات استثمارية) من الأراضي الزراعية الواقعة في السهل المذكور، بعد جلب الماء اليها عن طريق شق ترعة كبيرة من نهر الزاب الصغير. وقد بُديء بحفر المشروع بوسائل بدائية عن طريق استخدام السجناء الموجودين في سجن كركوك المركزي، لذا أكمل المشروع خلال فترة طويلة نسبياً. وقد خططت لعملية التوطين وزارة ياسين الهاشمي في عهد الملك غازي، عن طريق اسكان أفراد عشيرة (العُبيد) العربية التي كانت تعيش في حالة البداوة والترحل في جنوبي ذلك السهل. وكانت هذه العشيرة تقطن منطقة الجزيرة الواقعة شمال غربي الموصل، بجوار عشائر شمر. وحدثت مناوشات وغزوات دموية بينهما خلال سنوات عديدة، فاضطر أبناء عشيرة (العبيد) الى ترك المنطقة والتوجه الى سهل ديالى ودخلت في هذه المنطقة أيضاً في غزوات مستمرة مع أبناء عشيرة (العزة) العربية. وسعت حكومة ياسين الهاشمي لابعاد عشيرة العبيد عن سهل ديالى وتوطين أفرادها في سهل الحويجة، جنوب غربي كركوك.

لقد كان عدم توفر الماء وصعوبة زراعة الأراضي البور في السهل، قد أدى الى تعذر استقرار احد فيه. فكان الفلاحون الكرد من أصحاب المواشي، يتوجهون اليه خلال فصل الربيع، كما أن بعض العشائر العربية الرحل كالعُبيد والجبور كانوا يصلون الى المناطق الجنوبية منه، سعياً وراء الكلأ لمواشيهم خلال الفصل نفسه.

إن زراعة الحبوب كالحنطة والشعير في الأراضي الديمية، أي التي تعتمد أساساً على الامطار الشتوية، هي الزراعة الوحيدة الممكنة في المنطقة. لقد كان من الصعب على الفلاحين الكرد بل حتى على الملاكين منهم زراعة تلك الأراضي البور، نظراً لعدم وجود وسائل المكننة الزراعية لديهم، من ماكنات الحرث وغيرها، فكانوا يعتمدون على الحيوانات وحدها لحراثة الأرض، لذلك بقيت أراضي سهل الحويجة غير مستثمرة من قبلهم.

وتشبه حالة سهل الحويجة قبل إحيائه، بحالة سهل (قەراج) الواقع جنوبي محافظة أربيل، وسهل (قەرەتەپە) في جنوبي قضاء كفري بمحافظة كركوك. لقد كان أفراد بعض العشائر العربية الرحالة يتوجهون الى ربوع هذه السهول خلال فصل الربيع، ثم هيأت الحكومة لبعضهم فرص الاستقرار في ربوعها، مما أدى الى استقرار مجموعات من عشيرتي (الكروي) و(اللهيب) في سهول (قەرەتەپە) الجنوبية. كما أختلطت

عشائر عربية أخرى بعشيرة (البيات)، المستقرة أصلاً في السهول الواقعة بين قضائي كفري و(دوزخورماتو) حتى نهر (آوه سپي/ آق صو). وعلى نفس المنوال أستقرت مجموعات من عشيرتيْ (طي) و(الجبور) في جنوب سهل (قەراج)، جنوبي قضاء مخمور بمحافظة أربيل، بين الزابين الأعلى والأسفل.

لقد كان تواجد عشائر (العُبيد) العربية في جنوب سهل الحويجة، ودخول هذه العشيرة في غزوات مستمرة مع عشيرة (العزّة) العربية أيضاً، الساكنة في محافظة ديالى المجاورة، ذريعة أستندت اليها الحكومة العراقية لتوطينهم في ربوع السهل المذكور. فقامت الحكومة بعد إكمال مشروع ري الحويجة، بتوزيع الأراضي المشمولة به على ابناء عشيرتي (العُبيد) و(الجبور) وبعض العشائر العربية الأخرى وحدهم، واستبعدت العشائر الكردية الرحالة، كعشيرة الجاف مثلاً من الاستيطان في سهل الحويجة.

ونظراً لأن ابناء هذه العشائر العربية لم يكونوا يمتهنون الزراعة سابقاً، بل كانوا رُحلاً يسعون وراء الكلأ لمواشيهم وإبلهم، فقد خصصت الحكومة عدداً من المرشدين الزراعيين لتعليمهم كيفية استثمار الأرض وممارسة طرق الزراعة المختلفة. وهكذا وبدلاً من أن توزع الحكومة تلك الأراضي الزراعية على الجميع، من كرد وعرب، جلبت عشائر عربية لا تمتهن الزراعة أصلاً وشيدت لها القرى العصرية ووزعت عليها تلك الأراضي. فكان ذلك أول عملية استيطان عربية في محافظة كركوك، خُطط لها من قبل حكومة ياسين الهاشمي، ثم نفذتها حكومات لاحقة في العهد الملكي.

وقد بلغ عدد نفوس ابناء عشيرة العُبيد بعد عشر سنوات من توطينهم في سهل الحويجة حوالي (١١٠٠٠) نسمة، وذلك بموجب إحصاء عام ١٩٥٧. وقد تم توطينهم في جنوب الفرع الغربي من المشروع الى حدود قضاء كركوك، وعلى مساحة تبلغ حوالي الف كيلومتر مربع تقريباً. وبلغ عدد نفوس عشيرة (الجبور) بموجب الاحصاء نفسه، (١٢٥٩٥) نسمة، تم توطينهم منذ البداية في المنطقة الواقعة بين نهر الزاب الصغير الى الفرع الغربي من مشروع الماء، والتي بلغت مساحتها حوالي تسعمائة كيلومتر مربع تقريباً. اما ابناء عشيرة (البوحمدان) البالغ عددهم بموجب احصاء عام ١٩٥٧ أيضاً حوالي (٢١٤٠) نسمة، فقد استقروا في المنطقة الواقعة بين نهر الزاب الصغير والطريق العام بين الحويجة وكركوك، وأقاموا في (١٤) قرية

تبلغ مساحتها مائة كيلومتر مربع. واستقر ايضاً عدد من التكارتة والدوريين في مركز الناحية وفي خمس قرى أخرى تقع على جانبي (حفر القبل)، تبلغ مساحتها مائة كيلومتر مربع أيضاً. وقد بلغ مجموع أفراد العشائر العربية المتوطنة في ناحية الحويجة (٢٧٧٠٥) نسمة بموجب احصاء عام ١٩٥٧[٤١] وجعلت الحكومة من المنطقة المذكورة وحدة ادارية تحمل اسم ناحية (الحويجة/ملحة)، تابعة ادارياً لمركز قضاء كركوك، ثم جعل منها النظام البعثي قضاء يحمل الاسم ذاته، اي قضاء الحويجة، تتبعه ناحيتان هما ناحية الرياض وناحية العباسي التي استحدثت مؤخراً.

ومن المؤسف ان ابناء هذه العشائر العربية الذين تم توطينهم في سهل الحويجة منذ أواسط الاربعينات ساهموا، بأستثناء عدد قليل من رؤساء العُبيد وفي مقدمتهم الأخوين الشيخ ناظم العاصي ومزهر العاصي، في الهجمات المسلحة التي شنها الجيش العراقي على القرى الكردية عام ١٩٦٣ وما بعده.

ومن الجدير بالذكر أن علاقات رؤساء عشائر العُبيد العربية كانت جيدة مع الكرد بوجه عام، وهي تعود في الواقع الى بداية العشرينات أو حتى قبل ذلك التاريخ. تبين ذلك بوجه خاص في وصول وفد من تلك العشيرة الى مدينة السليمانية عام ١٩٢٢ برئاسة الأخوين الشيخ حسين والشيخ علي العاصي، لتقديم التهاني الى الشيخ محمود الحفيد بمناسبة عودته من المنفى وتشكيله لحكومة كردية. وكان قد وصل المدينة في الوقت نفسه وفد من جميع العشائر الكردية في منطقة كركوك للغرض نفسه.

وقد أكد هذه الحقيقة أيضاً الشيخ مزهر العاصي للأديب الكردي عبدالله سراج، عندما كان يعمل في سلك التعليم في مدرسة الحويجة في بداية الستينات، فقد أخبره أنهم استشاروا الشيخ محمود وحصلوا على موافقته قبل استقرارهم في سهل الحويجة، بعد إكمال مشروع الري فيه في أواسط الأربعينات، لأنهم يعتبرون المنطقة جزءاً من كردستان. ثم يضيف السراج أنه وجد في أرشيف مدرسة الحويجة الابتدائية للبنين التي كان يتولى إدارتها بنفسه، تعاميم رسمية صادرة عن (مفتشية عموم

(٤١) راجع الجدول الخاص بالعشائر المتوطنة في لواء كركوك. الوارد في الاحصاء الرسمي للحكومة العراقية لعام ١٩٥٧.

كردستان) تحمل توقيع المرحوم رفيق حلمي، مفتش عام كردستان في حينه(٤٢).

وقد شكل النظام من بعض أفراد عشيرة العُبيد وحدات غير نظامية تحمل اسم (فرسان خالد بن الوليد)، وأستخدمهم مع المرتزقة الكرد (فرسان صلاح الدين) في الهجوم على القرى الكردية مع وحدات الجيش العراقي عام ١٩٦٣، بذريعة وجود افراد (البيشمرگه) الكرد فيها، أو مساعدة ابناء القرى لهم(٤٣).

ثانياً- فترة الحكم الممتدة بين ١٩٥٨-١٩٦٨:

ترتب على قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق وتغيير نظام الحكم فيه، تولي العسكر وعلى رأسهم عدد من ضباط الجيش العراقي السلطة الحقيقية في البلاد. فقد أصبح مجلس الوزراء الذي كان يرأسه الزعيم الركن عبدالكريم قاسم، الذي كان يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع، يساعده العقيد الركن عبدالسلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، أعلى هيئة تتمتع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق.

وبعد نجاح الثورة بفترة قصيرة، عُين الزعيم الركن ناظم الطبقچلي قائداً للفرقة الثانية ومقرها كركوك. وتتبع قيادة هذه الفرقة جميع الوحدات العسكرية الموجودة في المنطقة الشمالية من العراق، من الموصل حتى السليمانية. ورغم أن السلطة الجديدة عينت عدداً من المتصرفين (المحافظين) الجدد لادارة الالوية في هذه المنطقة، جميعهم كانوا عرباً، الا أن السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش، ممثلاً بقائد الفرقة في كركوك.

(٤٢) عبدالله سراج، حول محاضرة الدكتور نوري طالباني في المركز الثقافي الكردي في لندن بتاريخ ٢١ أيار ١٩٩٥ بشأن سياسة تعريب منطقة كركوك، مجلة (مەلبەند) التي يصدرها المركز المذكور، العدد ٦٥، أواخر عام ١٩٩٥. راجع أيضاً المقال المنشور في جريدة (كوردستاني نوى)، العدد ١٢٧ في ١٢ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٩٥، بقلم (مؤرخ كردي) حول كيفية إستقرار عشائر العُبيد العربية في سهل الحويجة.

(٤٣) من بين (الهوسات) الشعبية التي كانت تتردد على السنة أبناء عشيرتي العُبيد والجبور لدى هجومهم مع قطعات الجيش العراقي عام ١٩٦٣ على القرى الكردية القريبة من كركوك قولهم: «إحنا (نحن) العرب أهل الغيرة. نطرد الأكراد من هال (هذه) الديرة»!

ينتمي الطبقچلي الى اسرة عربية سورية الأصل تسكن بغداد معروفة باتجاهاتها القومية. وكان الطبقچلي بالذات معروفاً بميوله القومية - الاسلامية(٤٤)، شأنه في ذلك شأن العقيد الركن عبدالسلام عارف.

لقد أشرنا سابقاً الى أن التركمان السنة في كركوك وفي المناطق الأخرى التي يعيشون فيها معروفون في أكثريتهم بميولهم المحافظة، وكانت علاقاتهم جيدة مع السلطة طوال العهد الملكي، لذلك أحتفظ الموظفون منهم منذ العهد العثماني، بوظائفم الحكومية خلال العهد الملكي أيضاً، وحيث أن قائد الفرقة الجديد كان معروفاً باتجاهاته السياسية المحافظة ايضاً، فقد حدث تقارب سريع بينه وبين الوجهاء والاوساط التركمانية في كركوك، خاصة وأن زوجته كانت تركمانية الأصل حسب معلومات الباحث حنا بطاطو، فكان الطبقچلي يلبي معظم دعواتهم وولائمهم ويلتقي بهم بصورة منتظمة. لذلك بقيت الأوضاع في المدينة دون تغيير، فبقي معظم الموظفين التركمان محتفظين بوظائفهم. والخطوة الوحيدة التي اتخذها قائد الفرقة الجديد هي مفاتحته وزارة الداخلية لاقالة رئيس البلدية الكردي، وتعيين رئيس بلدية تركماني - رغم انتمائه في الأصل الى الكرد - وهو المحامي نورالدين الواعظ، أحد وجوه الاخوان المسلمين في المدينة.

ولأجل أعطاء فكرة واضحة عن أفكار وتوجهات قائد الفرقة الجديد ازاء الوضع في المدينة والمنطقة الكردية بأسرها، ندون في ملحق خاص بهذه الدراسة نصوص عدد من الكتب الرسمية الصادرة بتوقيعه، الموجهة الى الجهات المختصة في وزارة الدفاع، وهي الوزارة التي كانت تتولى عملياً حكم العراق خلال تلك الفترة(٤٥).

إن تلك الكتب الرسمية تكشف بوضوح عن توجهات قيادة الفرقة إزاء التركمان والكرد معاً، وهي تتضمن أيضاً معلومات غير دقيقة وأحياناً غير حقيقية أرسلت الى القيادة العسكرية والسياسية للبلاد بهدف تشويه سمعة الكرد وقيادتهم حول مطالبتهم المزعومة بتأسيس (جمهورية كردستان) التي ستكون نواة للأجزاء الأخرى

(44) Hana Batatu, The Old Social Classes and The Revoultionary Movement in Iraq, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, p. 810, table 42-1.

(٤٥) راجع الملحق رقم (١).

من كردستان، بينما كانت هذه الأفكار غير موجودة الا في مخيلة قائد ومسؤولي الفرقة الثانية، وهم عدد من الضباط القوميين المعادين لجميع تطلعات الشعب الكردي حتى البسيطة منها، كالدراسة باللغة الكردية والاهتمام بالثقافة الكردية وفتح جامعة كردستان وانشاء مديرية تربية خاصة للأشراف على الدراسة الكردية في المنطقة. وقد وردت هذه المطالب في عدة مذكرات قدمت بصورة رسمية خلال تلك الفترة الى رئيس الوزراء والى وزارة التربية والتعليم، وتحقق بعضها فيما بعد. لكن هذه المطالب أعتبرت من قبل قيادة الفرقة بمثابة محاولة (البعث اقليم كردستان) أو انشاء (جمهورية كردستان) التي (تشمل معظم الأراضي الواقعة شرقي دجلة حتى خليج البصرة)!

في الواقع أن الطبقچلي لم يتخذ خلال فترة وجوده في قيادة الفرقة الثانية اي اجراء في كركوك أو في المنطقة الكردية بأسرها يمكن أن يستشف منه وقوع تغيير في البلاد. وبالعكس، فان الأجهزة الامنية في المنطقة أستمرت في ملاحقتها للعناصر التي كانت مُلاحقة سابقاً وبالتهم ذاتها. وأستمرت هذه الحالة الى بداية شهر آذار (مارس) ١٩٥٩، حيث وقعت محاولة أنقلابية في الموصل من قبل العقيد عبدالوهاب الشواف آمر الموقع العسكري في تلك المدينة، بالتعاون مع عدد من الضباط القوميين في كل من الموصل وكركوك وبغداد. وقد أيدت الاوساط القومية والاسلامية تلك المحاولة الانقلابية التي أدى فشلها الى توجيه الاتهام الى تلك الأوساط مع عدد من الضباط القوميين، بالاضافة الى المسؤولين في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة الذين بعثوا بجهاز بثٍ للارسال الاذاعي الى الموصل، قبل المحاولة الانقلابية بأيام. وقد أُذيع البيان الذي أصدره الشواف من إذاعتي دمشق والقاهرة قبل إذاعته من إذاعة الموصل المحلية.

ويبدو أن قادة التركمان في كركوك كانوا على صلة بتلك المحاولة الانقلابية، لذلك ترتب على فشلها حدوث خلل في العلاقة الوطيدة التي كانت قائمة دوماً بين الاوساط المتنفذة التركمانية وبين السلطة، وترتب على فشل تلك المحاولة الانقلابية إحالة الزعيم الركن ناظم الطبقچلي وضباط اركانه في الفرقة على التقاعد، ثم إلقاء القبض عليهم وتشكيل لجنة تحقيقية خاصة في بغداد للتحقيق معهم.

وخلف الطبقچلي في قيادة الفرقة الثانية قائد جديد، هو الزعيم الركن داود

الجنابي الذي كان آمراً للكلية العسكرية في بغداد ومعروفاً بميوله اليسارية. فبادر بعد وصوله كركوك بتشكيل هيئة تحقيقية أخرى برئاسة العقيد كمال مجيد وعضوية العقيد محمد علي كاظم الخفاجي ضابط إستخبارات الفرقة الثانية آنذاك والملازم أول فخري كريم آمر الانضباط العسكري للفرقة ومدير الأمن الرائد محمد رضا گولاني مدير أمن كركوك وقاضي التحقيق بطرس مروكي، للتحقيق مع أنصار الطبقچلي والاشخاص الذين كانوا على صلة وثيقة بهم، ومنهم عدد من الوجهاء التركمان. وأصدرت الهيئة التحقيقية المذكورة أوامر بالقاء القبض على عدد كبير من الأشخاص من جميع القوميات، من كرد وتركمان وعرب وغيرهم، لأنها وسعت من نطاق أعمالها التحقيقية وأخذت تحقق مع كل شخص يشتبه «بعدم ولائه للنظام الجمهوري» الجديد. وحدثت أثناء التحقيق مع بعض المتهمين تجاوزات من جانب بعض أعضاء الهيئة، خاصة من قبل الملازم فخري كريم، آمر الانضباط العسكري في الفرقة، وهو شيوعي من أهالي بغداد. كما القي القبض على عدد كبير من الملاكين الكرد في المحافظات الكردية الأخرى بحجة كونهم من أنصار العهد الملكي أو من المعادين للنظام الجديد. وبناء على توصية من الهيئة التحقيقية، أصدر الحاكم العسكري العام في وزارة الدفاع اوامره بنقل بعض الموقوفين الى بغداد، وابعاد البعض الآخر منهم الى بعض المدن الأخرى في جنوب العراق، بضمنهم بعض الموظفين التركمان. ويمكننا القول أن تلك الفترة القصيرة التي أمتدت بين آذار (مارس) ١٩٥٩ الى حزيران (يونيو) من نفس العام، كانت فترة قاسية بالنسبة لقادة التركمان، لأنهم تعرضوا خلالها الى الاضطهاد من قبل السلطة، من إعتقال وإبعاد.

وخلال الفترة ذاتها، هيمن انصار الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني على الشارع السياسي في كركوك، وأستطاعوا التغلغل في صفوف القوات المسلحة. وقد ساعد وجود الزعيم الركن داود الجنابي في قيادة الفرقة على تسهيل ذلك. ولم تكن تلك الظروف بالنسبة للحزب الشيوعي خاصة بكركوك، بل كانت شاملة لكل العراق(٤٦).

(٤٦) حنا بطاطو. المصدر السابق. ص٩١٣. راجع أيضاً:
Uriel Dann, Iraq Under Qassem, A Political History, 1958-1963, Reuve Shiloah Research Center, Jerusalem, 1969, p 223 s.

ويبدو أن اتساع نفوذ الحزب الشيوعي، خاصة بين منتسبي القوات المسلحة وسيطرتهم على معظم النقابات والاتحادات والتنظيمات المهنية الشبابية بما فيها التنظيمات المسلحة المعروفة (بالمقاومة الشعبية)، بالاضافة الى التجاوزات التي حصلت خلال الفترة نفسها من قبل بعض الشيوعيين في مناطق عديدة من العراق قد دفعت بعبدالكريم قاسم الى التراجع عن سياسته القائمة على الاعتماد على اليسار العراقي وأستخدامهم لضرب الجماعات المعادية له من قوميين وبعثيين واسلاميين، فأصدر أوامره في ١١ حزيران ١٩٥٩ بالعفو عن معظم المعتقلين السياسيين والمبعدين، ومن بينهم التركمان ايضاً. وقد أستقبل عبدالكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع في إواسط الشهر نفسه قادة التركمان الذين أمر باطلاق سراحهم مؤكداً مساندته لهم، كما أمر ايضاً باعادة الموظفين المنقولين منهم الى اماكنهم السابقة في كركوك. وكان قد سبق ذلك إحالة الزعيم الركن داود الجنابي على التقاعد في بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٩، ونقل معظم مساعديه الى وحدات أخرى خارج الفرقة الثانية بمن فيهم مدير الأمن الرائد رضا گولاني الذي كان قريباً من الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد عُين بدلاً عن الجنابي العقيد محمود عبدالرزاق.

إن الاشارة الى التغييرات التي حصلت في قيادة الفرقة الثانية خلال هذه الفترة ضرورية لبيان الحالة التي كانت سائدة في كركوك قبل حلول الذكرى الأولى لثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨. لقد أدت هذه التغييرات السريعة في قيادة الفرقة الثانية الى خلق حالة تشنج في مجمل الأوضاع العامة في المنطقة بسبب التناقضات الحادة التي كانت قائمة بين اليسار والكرد من جهة، الذين كان يساندهم قائد الفرقة المحال على التقاعد، وبين التركمان والأوساط المحافظة في كركوك الذين كانوا يتمتعون بمساندة القيادة الجديدة للفرقة والاجهزة الأمنية، بالاضافة الى المسؤولين في وزارة الدفاع في بغداد. لقد كان قادة التركمان الذين خرجوا تواً من المعتقلات أو عادوا من الابعاد ينظرون بحقد دفين الى الشيوعيين الذين تسببوا في اعتقالهم أو نفيهم. وبالمقابل كان الشيوعيون وأعضاء وانصار الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمنين على جميع المنظمات والاتحادات المهنية في كركوك بدوا غير مرتاحين من التغييرات والتطورات الجديدة(٤٨). وكأن الطرفين كانا بانتظار حدث يقع قريباً يثبت فيه كل منهما عن

(٤٨) جاء في كتاب مديرية شرطة لواء كركوك الموجه الى متصرفية كركوك المشار اليه في مؤلف حنا بطاطو. المصدر السابق ص٩١٣، الذي يحمل رقم ٤٩٧ في ›

مدى قوته وشعبيته ومساندة السلطة له، وكان حلول الذكرى الأولى لثورة تموز (يوليو) فرصة لإجراء ذلك الاختيار.

ونظراً لما للأحداث الدامية المؤسفة التي وقعت في كركوك خلال الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة ١٩٥٨ من اثار لاتزال باقية لحد الآن، لذلك نحاول بيان أسبابها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية إندلاع الشرارة الأولى لها في ملحق خاص بهذه الدراسة(٤٩).

بعد عودة الهدوء النسبي الى المدينة في مساء يوم ١٥ تموز ١٩٥٩، وصلت قطعات عسكرية من بغداد، وأتخذت فيما بعد جملة اجراءات لاتزال آثارها السلبية بالنسبة لمدينة كركوك وللمنطقة بأسرها باقية لحد الآن.

فقد صدرت الأوامر من وزارة الدفاع بنقل وحدات كاملة من الفرقة الثانية الى المنطقة الجنوبية من العراق، وفي مقدمتها اللواء الرابع، وكان معظم منتسبيها من الكرد. وساد في المدينة منذ ذلك اليوم جو مشحون بالارهاب ضد الكرد بوجه عام. وقد تشكلت بعد تلك الحوادث بأمر من الحاكم العسكري العام هيئة تحقيقية خاصة تضم ضباطاً قوميين برئاسة أحد الضباط التركمان، وهو العقيد عبدالله عبدالرحمن للتحقيق في تلك الحوادث(٥٠). ومنذ وصول الهيئة التحقيقية الى المدينة، جرى تنسيق بين بعض منتسبيها وبعض المحامين التركمان ومسؤولين آخرين في المحافظة، بهدف توجيه أصابع الاتهام الى اشخاص محددين، خاصة من قادة المنظمات والاتحادات المهنية. وقد أمرت الهيئة التحقيقية بالقاء القبض على عدد كبير من الاشخاص، وأحالت معظمهم الى المحاكم العرفية في بغداد، لمحاكمتهم عن تهم التحريض على القتل أو الاعتداء العمد. فأصدرت المحاكم المذكورة أحكاماً بالموت على (٢٧) كردياً وتركمانياً واحداً من قادة تلك المنظمات، فضلاً عن أحكام أخرى ثقيلة على مجموعة كبيرة ينتسب معظمهم للحزب الشيوعي وآخرون للحزب

‹ ١٩٥٩/٧/١٥ ما يلي: «انضم معظم الكرد الى الاتحادات والمنظمات والنقابات العمالية. بينما بقي التركمان تحت تأثير العناصر القومية التركمانية الغاضبة...

(٤٩) راجع الملحق رقم (٢).

(٥٠) أُعدم العقيد عبدالله عبدالرحمن من قبل النظام العراقي في أواسط السبعينات مع عدد آخر من التركمان، بتهمة علاقتهم وارتباطهم بجهات أجنبية.

الديمقراطي الكردستاني(٥١). وبعد نجاح انقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣، نفذت احكام الاعدام الصادرة بحق جميع قادة المنظمات والاتحادات المهنية والنقابية في أحد الاماكن العامة في كركوك.

واذا كنا قد توقفنا قليلاً عند الأحداث المؤسفة التي وقعت في كركوك خلال هذه الفترة، فلأن معظم الذين تناولوا تلك الأحداث لم يشيروا الى أسبابها وكيفية وقوعها بصورة محايدة وموضوعية؛ وقد نشرت كتبهم ومذكراتهم في العراق بعد تسلّم حزب البعث للسلطة فيه. ومع ذلك فهناك عدد من الباحثين، نخصّ بالذكر منهم الكاتب الفلسطيني -الامريكي الجنسية- حنا بطاطو الذي تناول تلك الاحداث بموضوعية تامة، بعد إطلاعه على العديد من الوثائق والكتب السرية الصادرة من الجهات الأمنية وغيرها في بغداد وكركوك، لدى زيارته العراق في أواسط الستينات. وقد حدثنا صديق مقيم في أمريكا أنه استفسر من الباحث بطاطو لدى لقائه به قبل سنوات، عما اذا كان قد التقى بأحد من الشيوعيين أو الكرد لمعرفة وجهة نظرهم عن أسباب تلك الاحداث، فكان جوابه له بالنفي، لأن السلطة في بغداد لم تسمح له بذلك(٥٢).

(٥١) من بين الاساليب الشاذة التي كان يلجأ اليها النظام القاسمي. هي احالة المتهمين < اليساريين والكرد الى المحاكم العرفية التي كان يرأسها ويتولى عضويتها عدد من الضباط القوميين المعاديين لليسار وللكرد. واحالة المتهمين القوميين والاسلاميين الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي كان يرأسها العقيد فاضل المهداوي. وكان (المتهمون) يخرجون من تلك المحاكم في معظم الحالات وهم مثقلون باحكام طويلة أو بحكم الاعدام. ولو أحيل أحد هؤلاء المتهمين الى المحكمة الأخرى غير التي أحيل اليها، لخرج بريئاً من كل التهم التي وجهت اليه في ورقة احالته من قبل الحاكم العسكري العام!

(٥٢) ومن الباحثين الآخرين الذين أشاروا الى أحداث كركوك، الدكتور جمال نەبەز في مؤلفة باللغة الالمانية (كردستان وثورتها) المترجم الى الكردية عام ١٩٨٥. فقد ورد في ص١٩٦ منه أن أعداء قاسم الذين كانوا ينتقدونه بسبب مساندته للشيوعيين، استطاعوا التأثير عليه وتمكنوا بالتعاون مع التركمان المتطرفين (پان توركيزم) وعملاء شركة النفط (I.P.C.) في كركوك من خلق تلك الحوادث ومن ثم اتهام الشيوعيين بها. ثم قدموا معلومات غير صحيحة الى قاسم الذي هاجم الشيوعيين بشدة في الخطاب الذي القاه في افتتاح كنيسة (مار يوسف) مساء ١٩ تموز >

بدأت الصحف "القومية" التي سمح عبدالكريم قاسم بأصدارها خلال هذه الفترة، بشن حملة شديدة على اليسار العراقي، مما ساعدت أجهزة الاعلام في بعض البلدان العربية وتركيا على إثارة حملة تشويش مقصودة بشأن تلك الأحداث وتهويلها. وقد أثر خطاب عبدالكريم قاسم في كنيسة (مار يوسف) في بغداد مساء ١٩ تموز ١٩٥٩، الذي اتهم فيه اليسار العراقي بالوقوف وراء تلك الاحداث قبل مباشرة التحقيق بها، على سير التحقيق وعلى الهيئة المكلفة بالتحقيق في أسبابها وتقديم المشتركين فيها الى المحاكم. ثم تراجع قاسم فيما بعد عن اتهاماته المذكورة، عندما تبينت له الامور بصورة واضحة. وكان ذلك سبباً من أسباب عدم تنفيذه لأحكام الاعدام الصادرة بحق المحكومين بها من قبل المحاكم العرفية.

وقد تركت تلك الاحداث، كما أشرنا، نتائج سيئة لم ينتبه لخطورتها قادة الكرد والتركمان الا فيما بعد، عندما بدأ النظام بتعريب كركوك والمنطقة بكاملها، مستهدفاً في البداية الطرف الاقوى (الكرد)، ثم شملت السياسة نفسها التركمان ايضاً. وقد استخدمت السلطة عناصر كثيرة من التركمان خلال عقدين من الزمن أداة لتنفيذ تلك السياسة، قبل أن تشمل التركمان أنفسهم، منذ بداية الثمانينات.

ومن الآثار الخطيرة الأخرى التي ترتبت على أحداث كركوك والتي لم يشر اليها أحد، تشكيل منظمات سرية تركمانية أخذت تعمل بالتعاون مع بعض المسؤولين عن الأمن في المحافظة، كمدير الأمن نوري الخياط ذو الميول القومية، على اغتيال عناصر كردية معروفة. وأول كردي أغتيل من قبل تلك المنظمات هو محمد أمين شەربەتچى البالغ من العمر أكثر من خمسين عاماً، الذي أغتيل أمام دكانه رغم عدم انتسابه لأي حزب سياسي أو لأية منظمة مهنية. وترتب على تلك الاغتيالات ترك العديد من العوائل الكردية لمدينة كركوك والانتقال الى المدن الأخرى.

وكانت قد تشكلت في بغداد وفي بعض المدن العراقية الأخرى خلال الفترة ذاتها منظمات ارهابية مماثلة تضم عناصر من حزب البعث، هدفها تهديد العوائل المعروفة

< (يوليو) ١٩٥٩، ووصفهم بالفوضويين. ولكن قاسم تراجع فيما بعد عن إتهامه الشيوعيين، وأشار الى ذلك في التصريحات التي ادلى بها لجريدة (الايام)، العدد ٥٩ الصادرة في تموز (يوليو) ١٩٦٢. راجع أيضاً Uriel Dann، المصدر السابق. ص٢٢٣ وما بعدها.

باتجاهاتها اليسارية لترك بعض الاحياء، كالأعظمية وبعض احياء الكرخ، لتحويلها الى احياء «مغلقة»، تحولت فيما بعد الى أوكار ومراكز لجمع الاسلحة والتهيؤ للانقضاض على حكم عبدالكريم قاسم. وأخذت المنظمات التركمانية السرية التي يبدو أنها كانت على صلة بتنظيمات بغداد والموصل المعادية لنظام عبدالكريم قاسم، توجه التهديدات الى الكرد في احياء عديدة من كركوك، مستهدفة خلق احياء «مغلقة» فيها أيضاً. وقد تبعت تلك التهديدات، محاولات أو عمليات قتل البعض أو حرق بيوتهم أو حرق المحلات التجارية العائدة لهم، وأحياناً رش الحوامض الكبريتية المحرقة على وجوه البعض منهم. وأدت تلك الاعتداءات المنظمة الى اجبار الكثير من الكرد الى مغادرة المدينة نهائياً أو ترك بيوتهم في تلك الاحياء دون أن تتاح لهم حتى فرص بيعها ولو بأثمان زهيدة.

وقد فاقت حصيلة تلك الاغتيالات والاعتداءات التي تعرض لها الكرد في كركوك خلال الفترة اللاحقة لوقوع حوادث كركوك، عدد التركمان الذين قتلوا خلال تلك الحوادث. وظهر تعاون بعض مسؤول الأجهزة الأمنية في المحافظة مع مسؤولي تلك التنظيمات التركمانية المسؤولة عن تلك الاغتيالات والاعتداءات بوجه خاص، في عدم القائهم القبض على أي شخص، وبقاء المجرمين «مجهولي الهوية»، مما شجعهم على ارتكاب المزيد منها.

أدت تلك الاعتداءات وأعمال القتل التي مارستها تلك التنظيمات الارهابية الى اجبار العديد من الموظفين الكرد الى طلب النقل الى المدن الأخرى، هذا فضلاً عن ان المسؤولين في المحافظة نقلوا البعض الآخر منهم الى المدن الواقعة في جنوب ووسط العراق، بمن فيهم عدد من المعلمين والمدرسين في مدارس المدينة.

ومن جهتها شددت الأجهزة الأمنية في المحافظة الخناق ليس فقط على العناصر الموالية للحزب الشيوعي العراقي بل حتى على أعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني وعناصر كردية أخرى غير منتمية لأي حزب سياسي، وبعضها لم تكن مهتمة بالسياسة أبداً. وأستمرت تلك الاعتداءات على الكرد داخل مدينة كركوك وفي بعض البلدات التابعة للمحافظة كقصبة (دوزخورماتو/ طوز) حتى وقوع أنقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣. وبعد نجاح الانقلاب المذكور، تعرض الكرد بمختلف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية الى حملة منظمة من الاعتقالات والاعتداءات، أدت

الى تشريد الكثيرين منهم واعتقال الآلاف الأخرى، كما سنشير فيما بعد.

وبالمقابل، ونتيجة للتعاون التام بين الأجهزة الأمنية في كركوك والمنظمات التركمانية السرية خلال الفترة نفسها، برزت الى الوجود عناصر تركمانية شابة كانت على صلة بقادة انقلاب ١٩٦٣ وساهمت فيه بنشاط منذ بداية وقوعه.

وبعد نجاح ذلك الانقلاب الذي كشف أحد أبرز قادته علي صالح السعدي عن هويته الامريكية فيما بعد، تعرض الكرد في كركوك الى الاضطهاد والملاحقة أياً كانت اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والدينية. وشملت الملاحقة حتى الذين لم يكن لديهم أية ميول سياسية ولم يكونوا أكثر من مواطنين كرد بسطاء، خاصة من قبل عناصر (الحرس القومي) الذي انخرط في صفوفه الكثير من الشباب التركماني وأصبحوا المهيمنين على تشكيلاته المختلفة في المحافظة. وأول عمل قام به الحرس بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في المدينة، هو هدم حي كامل هو حي (كۆماری/ الجمهوري) الذي كان يقطنه الكرد الفقراء. وقد أشتركت في عملية الهدم آليات البلدية والجيش، وتم تهجير سكان ذلك الحي وأحياء كردية أخرى الى المناطق المحررة من كردستان(٥٣).

وبعد استئناف القتال في كردستان في حزيران (يونيو) ١٩٦٣، شدد النظام بالتعاون مع كثير من التركمان من العمليات الانتقامية ضد الكرد داخل كركوك وفي قصبات المحافظة، حيث شن الجيش بالتعاون مع الحرس القومي والمرتزقة حملة شرسة على جميع الكرد، باستثناء القلة القليلة التي كانت متعاونة مع النظام.

الاجراءات التي اتخذها انقلابيو شباط ١٩٦٣ في منطقة كركوك:

إتخذ إنقلابيو شباط عام ١٩٦٣ بعد سيطرتهم على السلطة عدداً من الاجراءات ضد الكرد في المنطقة، نشير الى أهمها:

١- تدمير القرى الكردية القريبة من مدينة كركوك، خاصة تلك الواقعة بالقرب من الآبار النفطية، وتضم (١٣) قرية، هي قرى (سۆنه گولی) و(یاروەلی) و(پەنجا علی) و(ولی پاشا) و(قزلقایه) و(چیمەن) الكبرى والصغرى (جەول بۆر)

(٥٣) الدكتور محمد هەمەوەندی. المصدر السابق ص١٢٥.

و(هەنجیرە) و(قوتان) و(قوشقایە) و(شۆراو) و(باجوان).

٢- ترحيل جميع الكرد في القرى التابعة لناحية (دوبز) - حالياً قضاء (دبس)- ومن ثم جلب بعض العشائر العربية والبدو برئاسة المدعو (عواص صديد) لتوطينهم في تلك القرى. وقد شملت عمليات الترحيل والتعريب القرى التالية: (قەرەدەرە، عەمشە، مەرعي، قەلاعەربەت، كتكە، قوتاني خليفة، قوتاني كوردەكان، سيكانيان، گورگە چال، شيخان، نادرآوا، دركەی كوردەكان، قەرەهيبە، عەلاغير، مامە، شيرناو، تەقتەق، كونە ڕيوی، چەخماخە، مەلحە). ثم شملت عمليات الترحيل والتعريب مجموعة أخرى من القرى هي: جاستانە، دەربەند، سەر بەشاخ، پەركانە، عەولاخان، سارەلو، شناغە، دركەی گەورە، دركەی بچووک، چەوت، كيسمە، تەل هەلالە، گەزومشان، گەراو وغيرها.

٣- تسريح اعداد كبيرة من العمال الكرد العاملين في منشآت شركة النفط، أو نقلهم الى منشآت أخرى خارج المحافظة. كذلك نقلت السلطة اعداداً أخرى من صغار الموظفين، بضمنهم المعلمون والمدرسون في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية الى وسط العراق وجنوبه.

٤- أستقدمت السلطة اعداداً من العرب وأستخدمتهم كشرطة محليين أو كعمال في شركة النفط، رغم عدم توفر أية خبرة سابقة لديهم، لأن معظمهم كانوا من ابناء العشائر.

٥- انشاء عشرات الربايا العسكرية فوق المرتفعات والتلال المحيطة بالمدينة وفي الاماكن القريبة من منشآت النفط، وجعل تلك الأماكن بمثابة (مناطق أمنية) لايجوز الاقتراب منها، بعد زرعها بالألغام العسكرية.

٦- تسليح العشائر العربية التي جلبت لتوطينها في القرى الكردية. وقد شكلت السلطة من ابناء عشائر (العُبيد) و(الجبور) والعشائر العربية الأخرى وحدات غير نظامية لمساندة الجيش، في الهجمات على (الپيشمرگە) الكرد وأهالي القرى الكردية في المنطقة.

٧- تبديل اسماء المدارس والشوارع في كركوك واجبار أصحاب المحلات التجارية على اتخاذ أسماء عربية لمحلاتهم، تنفيذاً لسياسة تعريب المدينة التي بدأت تُمارس بصورة واضحة ومكشوفة.

٨- وأخيراً شن هجوم عسكري واسع على معظم قرى المحافظة بهدف ردع وتخويف

أهاليها لاجبارهم على تركها، ثم توطين العرب فيها.

لقد أصبحت سياسة الترحيل وتدمير القرى الكردية في المحافظة، بالاضافة الى هدم البيوت في الأحياء الكردية في مدينة كركوك ودفع ابنائها على تركها نهائياً ونقل معظم الموظفين والعمال الكرد، سياسة ثابتة لجميع الحكومات العراقية التي تولت السلطة منذ بداية ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨. ولجأت تلك الأنظمة أيضاً الى تشجيع الارتزاق في صفوف الكرد لضرب بعضهم بالبعض الآخر، وذلك بتشكيل فرق غير نظامية منهم ودفع مبالغ كبيرة من المال لجميع الذين يحملون السلاح مع السلطة، أو تهديدهم بهدم قراهم في حالة تخلفهم عن حمل السلاح معها.

ثالثاً - الفترة من ١٩٦٨ حتى الآن:

عاد حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة مرة أخرى عبر انقلاب عسكري حدث في ١٧تموز (يوليو) ١٩٦٨. وقد حاول قادة الحزب المذكور في البداية تطمين الناس ومنحهم الوعود بعدم سلوك طريق العنف الذي سلكوه بعد انقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣. وكانوا يهدفون من وراء ذلك تحسين صورتهم داخلياً وخارجياً، بسبب الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان التي ارتكبوها بعد إستيلائهم على السلطة للمرة الأولى عام ١٩٦٣.

ولكن سياسة حزب البعث الهادفة الى تعريب منطقة كركوك وجعل الهيمنة العددية العربية سائدة فيها، لم يجر عليها أي تغيير، بل أخذت بُعداً أكثر شمولية وأصبحت تمارس وفق خطة مدروسة كمنهج ثابت للدولة. لذلك عينت السلطة محافظين لكركوك من بين العناصر القيادية لحزب البعث، ومنحتهم سلطات وصلاحيات استثنائية واسعة، بهدف تنفيذ تلك السياسة التي أصبحت جزءاً من (سياسة الدولة العليا)، حسب تعبير أحد المحافظين السابقين لمحافظة كركوك(٥٤).

وقد بدأ النظام بعد فترة قصيرة من سيطرته على السلطة اتخاذ الاجراءات

(٥٤) أخبرني صديق كانت تربطه علاقة زمالة قديمة بأحد المحافظين السابقين لمحافظة كركوك وشغل فيما بعد منصباً دبلوماسياً رفيعاً خارج العراق، انه سمع منه مرة بصدد كلامه عن سياسة حزب البعث تجاه كركوك ان الأوامر كانت تأتيه من قيادة الحزب ويطالب بتنفيذها كاملة. وان تلك السياسة كانت تعتبر جزءاً من «سياسة الدولة العليا»!

التالية، بهدف تغيير الطابع القومي لمدينة كركوك وللمحافظة بأسرها.

الاجراءات التي اتخذها النظام داخل مدينة كركوك:

بادر النظام البعثي الجديد باتخاذ عدد من الاجراءات التي تستهدف تعريب مدينة كركوك، نشير الى أهمها:

١- نقل الاعداد المتبقية من الموظفين الصغار بمن فيهم المعلمون والمدرسون الكرد، وكذلك العمال في مختلف قطاعات الدولة وفي منشآت شركة النفط، الى خارج محافظة كركوك، وجلب الموظفين والعمال العرب لاحلالهم محلهم. والكردي الذي يترك كركوك لأي سبب، يُمنع من العودة اليها نهائياً. وهذا ما حصل بالنسبة للكثير من الموظفين والعمال الذين نُقلوا بأوامر ادارية الى المحافظات الأخرى، ثم أُحيلوا الى التقاعد أو أستُغني عن خدماتهم فيما بعد، فأرادوا العودة الى مدينتهم التي كانوا يملكون فيها دوراً مسجلة بأسمائهم، فمنعوا من العودة اليها.

٢- تبديل اسماء الأحياء الكردية واطلاق الاسماء العربية على المدارس والشوارع والاسواق في كركوك، والزام أصحاب المحلات التجارية ايضاً باتخاذ اسماء عربية لمحلاتهم. فقد أطلق مثلاً اسم (الاندلس) على حي (رحيم آوا)، وأطلق اسم (الطليعة) على اسم مدرسة (ئاسۆ) الابتدائية للبنين واسم (عبدالملك بن مروان) على ثانوية كردستان للبنين.

٣- فتح شوارع عريضة في الاحياء الكردية، كفتح شارع بعرض (٦٠) متراً في حي (شوريجة) مثلاً، وأستملاك الدور داخل مدينة كركوك، لإجبارهم على تركها.

٤- اضافة سجلات جديدة الى قوائم سجلات احصاء عام ١٩٥٧، وتسجيل اسماء «الوافدين العرب» فيها لإظهارهم بمظهر المتواجدين في كركوك منذ عام ١٩٥٧. وبذلك أصبحت الدولة تمارس عملية تزوير رسمية.

٥- تجريد الكرد من حق بيع عقاراتهم ودورهم داخل كركوك الا للعرب، كذلك منعهم من شراء العقارات والدور بأي وجه من الوجوه وأمتنعت دائرة البلدية من أعطاء «إجازة البناء» أو «إجازة ترميم البناء» للكرد حتى لو كانت دورهم بحاجة ماسة للترميمات، وذلك بهدف إجبارهم على بيعها أو تركها، ومن ثمّ

مغادرة المدينة. وقد طبقت هذه الاجراءات منذ بداية الثمانينات على التركمان أيضاً.

٦- أستمرار السلطة في توجيه «التهم» المختلفة للعديد من الكرد بهدف تخويفهم واجبارهم على ترك المدينة، ثم السيطرة على ممتلكاتهم وعقاراتهم. كما تعرض الكثير من الشباب الى الاعتقال من قبل الاجهزة الأمنية دون محاكمة أو تحقيق. وكان المواطنون يشاهدون على الدوام سيارات أجهزة الأمن وهي تنقل جثث المواطنين والمواطنات بالزي الكردي لدفنهم في مقبرة أطلق عليها الناس اسم (غەريبان)، قرب طريق كركوك - سليمانية.

٧- نقل مركز المحافظة من بنايتها القديمة مع جميع الدوائر الرسمية الأخرى الى المنطقة المعربة من المدينة الواقعة على جانبي الطريق العام بين كركوك وبغداد. كما نقلت الى المنطقة ذاتها مقرات الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية الأخرى.

٨- ركزت السلطة على انشاء المعامل والمنشآت الحكومية في المنطقة القريبة من طريق كركوك - حويجة - تكريت، وشيدت آلاف البيوت السكنية للعمال العرب الذين أستقدمتهم للعمل في تلك المعامل والمنشآت.

٩- تحويل المدينة وأطرافها الى ثكنة عسكرية كبيرة وإنشاء التحصينات العسكرية داخل كركوك وخارجها، وتحويل قلعتها الأثرية التاريخية الى قلعة حربية، بعد إتخاذها قاعدة للصواريخ والمدافع الموّجهة صوب الاحياء السكنية للكرد والتركمان، ثم قامت بهدم معظم معالمها الأثرية بما فيها من جوامع وكنيسة قديمة.

١٠- لقد كان الاجراء الكبير الذي اتخذته السلطة بهدف تعريب كركوك هو توطين عشرات الالوف من العوائل العربية في مجموعات متلاحقة، بعد توفير السكن وتأمين العمل لأفرادها. وبالمقابل أعلن النظام انه يعطي منحة مالية للكردي الذي يترك مدينة كركوك، وإنه يؤمن له السكن في مناطق حددها في وسط وجنوب العراق، أو تمنحه قطعة أرض سكنية في (منطقة الحكم الذاتي).

وبنت السلطة خلال السبعينات والثمانينات عدة احياء سكنية متكاملة في مدينة كركوك لتوطين العرب فيها. وقد تم تعيين معظمهم في الشرطة والأمن

والاستخبارات والمخابرات وفي الجيش، أو كعمال في المنشآت الحكومية. كما أستخدم أيضاً عدد كبير منهم في (الربايا) المحيطة بكركوك وفي المنظمات الحزبية للسلطة. إن الاحياء السكنية التى أنشأها النظام لاسكان «العرب الوافدين» داخل مدينة كركوك حتى نهاية عام ١٩٨٩ هي:

أ- بُنيت حوالي (٦٠٠) وحدة سكنية في فسحة الأراضي المقابلة لحي (آزادي) وحي (إسكان) الكرديين، قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية، وأُطلق اسم حي (الكرامة) عليها، مع انشاء معسكر للآليات بالقرب من الحي المذكور بهدف حماية المستوطنين فيه، وذلك في عام ١٩٧٠ وبعد فترة قصيرة من إبرام اتفاقية ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ للسلام بين النظام والحركة الكردية.

ب- خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٣ بنى النظام حوالي (٥٠٠) وحدة سكنية أخرى بالقرب من حي (الكرامة) وأطلق عليها اسم حي (المثنى). ويقع هذا الحي بمسافة ثلاثة كيلومترات من مخازن عتاد الفرقة الثانية، على طريق كركوك - ياروەلى.

جـ- وزع النظام خلال سنتي ١٩٨١-١٩٨٢ قرابة (٢٠٠) قطعة أرض سكنية على ذوي (شهداء قادسية صدام) قرب طريق كركوك - سليمانية. كما وفر لهم الأموال كمنح وقروض بدون فائدة من المصرف العقاري بهدف بنائها، ومعظمهم من العرب.

د- تم بناء حي باسم (الاندلس) مقابل حي (رحيم آوا) الكردي، قرب طريق كركوك - أربيل للعرب الذين تم تعيينهم في معمل (كوكا كولا) الواقع على الطريق. وقد أطلق اسم (الاندلس) على الحي الجديد مع حي (رحيم آوا)، بهدف تعريب الاسم القديم.

هـ- تم بناء حوالي (٢٠٠٠) دار سكنية في (كركوك الجديدة/ عرفة) عام ١٩٧٩ بواسطة الشركة الحكومية للمقاولات، وقرابة (٤٠٠٠) دار أخرى في المنطقة ذاتها، وذلك من قبل شركة أجنبية للانشاءات والبناء.

و- انشأ النظام مطاراً عسكرياً ضخماً في الجانب الآخر من حي (عرفة) جنوب غربي الطريق العام بين كركوك - دوبز (دبس)، مقابل الشارع المقابل لمقر الفرقة الثانية التابعة للفيلق الأول المستقر حالياً في كركوك.

ز- انشأ النظام أكثر من (١٠٠٠) وحدة سكنية أخرى على جانبي طريق كركوك - دوبز (دبس) لعمال شركة استخلاص الكبريت ولمنتسبي مصفى النفط، وجميعهم من العرب الوافدين. ويطلق عادة على هذه المجموعة من الدور اسم (دور العمل الشعبي).

ح- تم بناء أكثر من (٥٠٠) دار أخرى في (حي الضباط) الذي يقع مقابل معسكر كركوك والمطار العسكري. وتقع هذه الدور على امتداد المعسكر حتى خط سكك الحديد ومحطة قطار كركوك. وقد شيّد قسم من هذه الدور لكبار الضباط امام (الباب النظامي) للمطار العسكري و(الباب النظامي) للفرقة الثانية.

ط- تم بناء عدة احياء سكنية في المنطقة الواقعة بين معسكر كركوك ومحطة القطار وحتى حي (تسن/ تسعين) وطريق كركوك - حويجة - تكريت، ثم طريق كركوك - بغداد ومحطة التلفزيون وحتى نهر (خاسة) وعلى الوجه الآتي:

١- بناء أكثر من (٨٠٠) دار في حي أُطلق عليه اسم حي (البعث).

٢- بناء عدة مئات من الدور في المسافة الواقعة بين طريق كركوك - تكريت ومحطة تلفزيون كركوك، أُطلق عليها اسم حي (الواسطي).

٣- بناء حوالي (٤٥٠) داراً في حي (السكك).

٤- بناء أكثر من (١٠٠) دار في المنطقة ذاتها أُطلق عليها اسم حي (الاشتراكية).

٥- بناء عدة مئات من الدور في الجانب الشرقي من الطريق العام بين كركوك - بغداد حتى مجرى نهر (خاسة)، وأُطلق عليها اسم حي (الغرناطة).

٥- بناء حوالي (١٠٠٠) دار في الجهة الأخرى من نهر (خاسة)، مقابل محطة تلفزيون كركوك في جنوبي المدينة، على الطريق العام بين كركوك - ليلان، أُطلق عليها اسم حي (الحجاج).

٧- بناء عدة مئات دور أخرى بين مجزرة كركوك وحي (الحجاج)، أُطلق عليها اسم حي (العروبة).

٨- بناء عدة مئات من الوحدات السكنية جنوب حي (قتيبة) للشرطة الوافدين، أُطلق عليها اسم حي (الشرطة).

٩- وزعت السلطة عدة آلاف قطع أرض سكنية على الوجبة الأولى من العرب الذين

استقدموا لتوطينهم في المنطقة الواقعة بعد نقطة سيطرة طريق كركوك – ليلان، ومنحت كل عائلة منهم (١٩) الف دينار لغرض بنائها.

وتم في الوجبة الثانية توزيع عدة الاف قطع أرض سكنية أخرى أمتدت بطول ١٨ كيلومتراً على جانبي الطريق العام بين كركوك – ليلان وحتى قصبة ليلان نفسها.

١٠- بناء (٤٠٠) شقة سكنية بين حي (مصلى) والمجزرة القديمة، وأعطاء كل عائلة عربية مبلغ عشرة آلاف دينار، شرط أن ينقلوا نفوسهم الى سجلات نفوس كركوك.

١١- وزعت السلطة أيضاً في حي (امام قاسم) الكردي (٢٠٠) قطعة أرض سكنية على مجموعة من العرب، وأعطت مبلغ عشرة آلاف دينار لكل منهم على سبيل المنحة، بالاضافة الى قرض المصرف العقاري لأجل بنائها.

١٢- تم بناء أكثر من (٢٠٠) دار أخرى في المنطقة ذاتها، أطلق عليها اسم حي (الوحدة)، وحوالي (١٥٠) داراً أخرى، أطلق عليها اسم حي (الحرية)، و(٢٢٠) داراً أخرى بين حي (الحرية) وحي (شوريجة الكردي)، أطلق عليها اسم (دور الأمن)(٥٥).

خلال انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١، وقبل أن تتحرر مدينة كركوك من ظلم النظام الديكتاتوري في ٢٠ آذار ١٩٩١، أشرف وزير الدفاع العراقي علي حسن المجيد على اعتقال عدد كبير من الكرد قدروا بالالوف، بينهم العديد من العسكريين الذين كانوا موجودين في كركوك باجازاتهم الدورية، نقلوا جميعاً الى معتقلات تكريت والموصل، وقد مات عدد منهم بسبب منع الماء والطعام عنهم خلال عدة أيام، ولم يطلق سراحهم الا فيما بعد.

وكان علي حسن المجيد قد أشرف شخصياً على هدم حوالي (٨٠) من الدور العائدة للمواطنين الكرد والتركمان في حي (الماس)، قرب (گاور باغي) في بداية

(٥٥) للتفصيل. راجع چيا. الأمن الاستراتيجي للعراق والسياسة البعثية الثلاثية: الترحيل، التعريب، والتبعيث (باللغة الكردية)، من منشورات قسم الاعلام في الاتحاد الوطني الكردستاني، ١٩٨٧ ص٢٥٣-٢٥٦.

شهر آذار (مارس) ١٩٩١، كما اشرف فيما بعد على هدم عشرات الدور الأخرى في حي (شوريجة) الكردي في حزيران (يونيو) من العام نفسه.

واستمر النظام في تنفيذ سياسته الرامية الى ترحيل الكرد والتركمان من أبناء مدينة كركوك. وإعطائهم الخيار بين الذهاب الى جنوب العراق، فكانت تسمح لهم بنقل أمتعتهم معهم، وبين الذهاب الى المنطقة المحررة من كردستان، فكانت تصادر في هذه الحالة جميع أمتعتهم مع ممتلكاتهم الأخرى من عقارات وغيرها.

وقد مُنع من العودة الى كركوك الألوف من العوائل الكردية التي اضطرت الى مغادرتها، بعد تعرضها للقصف الجوي والضرب بالصواريخ والمدافع من قبل وحدات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة التي استعادت المدينة من (الپيشمرگه) الكرد، بعد إنتهاء حرب الخليج. ورغم ان الاتفاق الذي ابرم بين القادة الكرد والنظام العراقي في مايس (ايار) ١٩٩١، نص صراحة على وجوب السماح للجميع بالعودة الى بيوتهم في الأماكن التي تركوها بسبب الظروف المذكورة، إلا أن السلطة لم تسمح لمعظم الكرد بالعودة الى بيوتهم في كركوك، ثم صادرت دورهم وممتلكاتهم، علماً بأن معظم دورهم ومحلاتهم التجارية في مدينة كركوك وفي المدن الكردية الأخرى تعرضت الى النهب من قبل منتسبي الحرس الجمهوري والقوات الخاصة و«العرب الوافدين» المستقرين في كركوك، بعد إستعادة سيطرتهم على المدينة في بداية نيسان (أبريل) ١٩٩١.

وتعيش حالياً عشرات الالوف من العوائل الكردية من أبناء منطقة كركوك في الخيم وفي بعض المجمعات في المنطقة المحررة من كردستان، في ظروف قاسية للغاية، مات بسببها الكثيرون، خاصة من بين الأطفال والمسنين منهم، وهم يعتمدون في معيشتهم على المساعدات التي تقدمها لهم منظمات الاغاثة والمساعدات الدولية. وقد طلبت حكومة أقليم كردستان بواسطة الهيئات التابعة للأمم المتحدة العاملة في كردستان المحررة، التدخل لدى الحكومة العراقية للسماح لأبناء مدينة كركوك بالعودة الى بيوتهم تحت اشراف مراقبين دوليين، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٩١، وكان الرد من قبل النظام العراقي هو الرفض التام.

تلك هي باختصار الاجراءات التعسفية التي أتخذها النظام بهدف تعريب مدينة كركوك. ونشير الآن الى الاجراءات التي اتخذها النظام لتعريب المحافظة بأسرها.

إجراءات النظام لتعريب محافظة كركوك:

من الاجراءات التي أتخذها النظام لتغيير الحالة القومية لمحافظة كركوك بأكملها نشير الى:

١- تبديل اسم محافظة كركوك واطلاق اسم (التأميم) عليها بمناسبة تأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢. لقد كان الهدف الأساس من تغيير الاسم هو تعريب اسم المحافظة، لأن عملية التأميم شملت شركات النفط العاملة في جميع انحاء العراق، وليس في كركوك وحدها(٥٦).

٢- إستمرار النظام في جلب عشرات الالوف من العوائل العربية لاسكانها في كركوك وأطرافها.

رغم أن عملية الاحصاء الرسمية التي نظمت في العراق عام ١٩٥٧ شابتها عمليات تزوير في بعض الأحياء الشعبية للكرد في كركوك، بسبب إشراف موظفي اللواء على إجرائها وكان معظمهم من التركمان، فإننا نتخذ مع ذلك من الاحصاء المذكور أساساً لتحديد الحالة القومية في محافظة كركوك(٥٧). ويحدد الجدول السادس الخاص بتصنيف السكان من حيث لغة الأم في لواء كركوك بموجب الاحصاء العام لسنة ١٩٥٧ الحالة القومية لأبناء المحافظة.

(٥٦) يضم حقل كركوك اغزر بئر نفطي في العالم الذي يتجاوز معدل انتاجه اليومي المائة الف برميل يومياً. ويعتبر حقل كركوك خامس حقل في العالم من حيث كمية البترول الموجودة فيه. إذ يحتوي على (١٥) الف مليون برميل في بعض طبقاته فقط. وهو مستمر في الانتاج منذ عام ١٩٢٧ وحتى الآن. دون أن تكون هناك اية علامة على عجزه أو ضعف حيويته. راجع الدكتور محمد أزهر سعد، الجغرافية الاقتصادية للبترول العراقي، رسالة دكتوراه في قسم الجغرافية بكلية الآداب من جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٩٤ و٣٩٧.

(٥٧) وقد تبين ذلك بوضوح بعد الاعلان عن نتائج الاحصاء المذكور عام ١٩٥٩، حيث ظهر لدى مراجعة عدد من المواطنين الكرد لدائرة النفوس في كركوك، أنهم سجلوا (تركمانا) من قبل العدادين في الحقل الخاص بـ(لغة الأم)، خاصة في الاحياء الشعبية الكردية التي كان معظم أبنائها يجهلون اللغة العربية، فتولى العدادون ملأ الاستمارات نيابة عنهم. وقد قدم بعضهم فيما بعد شكاوى بهذا الخصوص الى الجهات المختصة، بينما أقام البعض الآخر دعاوى قضائية لتبديل ذلك بقرار قضائي.

الجدول السادس الخاص بتصنيف السكان من حيث لغة الأم في لواء (محافظة) كركوك، بموجب احصاء عام ١٩٥٧

لغة الام	مدينة كركوك	لواء كركوك	المجموع الكلي للواء كركوك
عربي	٢٧١٢٧	٨٢٤٩٣	١٠٩٦٢٠
كردي	٤٠٠٤٧	١٤٧٥٤٦	١٨٧٥٩٣
تركي	٤٥٣٠٦	٣٨٠٦٥	٨٣٣٧١
كلداني وسرياني	١٥٠٩	٩٦	١٦٠٥

إن إجراء مقارنة بسيطة بين ما هو وارد في الجدول المذكور والاحصاءات الأخرى التي أُجريت في العراق بعد البدء بعمليات التعريب في المناطق الكردية، خاصة في منطقة كركوك، يكشف لنا بوضوح ابعاد عملية التعريب التي نفذها النظام العراقي في المنطقة. فقد ازدادت نسبة العرب في محافظة كركوك من ٢٨,٢٪ من مجموع سكان اللواء (المحافظة) بموجب إحصاء ١٩٥٧ الى ٤١، ٤٤٪ بموجب إحصاء ١٩٧٧. وفي نفس الوقت أنخفضت نسبة التركمان من ٤، ٢١٪ بموجب إحصاء ١٩٥٧، الى ٣١، ١٦٪ بموجب إحصاء ١٩٧٧(٥٨). وأنخفضت نسبة الكرد خلال الفترة ذاتها من ٤٨,٣٪ الى ٥٣، ٣٧٪. ويبين الجدول أدناه ذلك بوضوح:

جدول عن الحالة القومية في محافظة كركوك بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، وإحصاء عام ١٩٧٧:

القومية	احصاء عام ١٩٥٧	احصاء عام ١٩٧٧
الكردية	٪٤٨,٣	٪٣٧,٥٣
العربية	٪٢٨,٢	٪٤٤,٤١
التركمانية	٪٢١,٤	٪١٦,٣١

(٥٨) فقد ورد في الفصل الثاني من الكراس السري الذي أصدره مركز الاعداد والتطوير الاداري في مديرية الأمن العامة، المصدر السابق، ان العرب يشكلون ٤٤,٤١٪ من مجموع سكان المحافظة. والكرد ٣٧,٥٣٪ والكرد الفيلي ٠,٠٨٪ والتركمان ١٦,٣١٪ والأرمن ٠,١١٪ والسريان ٣,٨٢٪ وغير مبين ٠,٧٣٪؛ راجع ص٦٠ من الكراس.

ولاتتوفر لدينا إحصاءات رسمية عن الحالة القومية في مدينة كركوك وفي المحافظة بعد التاريخ المذكور، علماً بأن النظام مستمر في توطين العرب فيهما، وطرد الكرد والتركمان بصورة جماعية، كما سنشير لاحقاً.

٣- لجأ النظام الى أساليب الترغيب لشراء الأراضي الزراعية من بعض الملاكين الكرد. ففي ناحية داقوق مثلاً عرض النظام بواسطة بعض عملائه من أمثال المدعو علي دحام العُبيد شراء الأراضي بأسعار مغرية، وهدد الآخرين بتدمير قراهم في حالة أمتناعهم عن بيعها. وتولى النظام توزيعها مع الأراضي الأميرية والأراضي الأخرى المشمولة بقانون الاصلاح الزراعي، على أبناء العشائر العربية، مع بناء عدد من القرى الجديدة لهم، وإقامة عدد من المخافر والربايا العسكرية لحمايتهم من هجمات (البيشمرگه) الكرد. كما عمد النظام ايضاً الى تسليحهم، في الوقت الذي منع الفلاحين الكرد الساكنين في القرى الكردية المجاورة من حيازة الأسلحة بجميع أنواعها.

٤- جعل النظام من جميع المناطق المحيطة بكركوك وبآبار النفط والمنشآت النفطية في المحافظة مناطق (عسكرية) أو (أمنية) مزروعة بالألغام العسكرية لايجوز الاقتراب منها. وقد سبق هذا الاجراء ترحيل سكان القرى من تلك المناطق، وانشاء مئات الربايا والتحصينات بمحاذاتها وبمحاذاة الطرق المؤدية اليها، وحتى بالنسبة الى الطرق الخارجية التي تربط كركوك بالمدن القريبة منها.

٥- فك أربعة من مجموع سبعة أقضية كانت تابعة لمحافظة كركوك عنها، وربطها بالمحافظات المجاورة لها، لجعل الكرد أقلية سكانية في محافظة كركوك.

فقد الحق النظام عام ١٩٧٦ قضائى (چمچمال) و(كەلار) الكرديين كلياً بمحافظة السليمانية المجاورة لهما، بينما الحق قضاء (كفري) الذي يشكل الكرد الأكثرية العظمى فيه بمحافظة ديالى، وقضاء (دوزخورماتو/طوز) الذي يضم أكثرية كردية بمحافظة صلاح الدين (تكريت) البعيدة عنه...

ولم يكن النظام يستهدف الاصلاح الاداري أو ربط المناطق البعيدة من محافظة كركوك بالمحافظات الأخرى القريبة منها. فقضاء الحويجة المجاور لمحافظة (صلاح الدين) والذين تعيش فيه اكثرية عربية لم يلحق بتلك المحافظة بينما ربط بها قضاء (دوزخورماتو/طوز) البعيد عنها والذي يوجد النفط في بعض المناطق التابعة له.

وكانت أقضية (چمچمال) و(دوزخورماتو - سابقاً گل) وكفري تابعة ادارياً لمحافظة كركوك منذ العهد العثماني حتى عام ١٩٧٦. لقد كان الهدف الأساسي للنظام هو سلخ هذه الأقضية الكردية من محافظة كركوك، لجعل الكرد أقلية فيها. كما دمّر النظام أغلب القرى الكردية التي كانت تابعة لمركز قضاء كركوك، أو قام باسكان العرب في القرى التي تم ترحيل أهاليها الكرد منها. وكذلك الأمر بالنسبة لقضاء الحويجة، فقد تم توطين العرب فيه أبتداءً منذ أواسط الأربعينات. وهكذا أصبحت الأقضية الثلاثة العائدة حالياً للمحافظة معربة في أجزائها الواسعة، بينما سلخ عنها الأقضية الأربعة الأخرى.

وقام النظام أيضاً بفك بعض القرى الكردية التي كانت تتبع ناحية (آلتون كوپري/ پردي) المجاورة لمحافظة أربيل، وربطها بناحية (قوشتپه) التابعة لمركز قضاء أربيل، وذلك لتحقيق الهدف ذاته، بينما الحق بقضاء (دوبز/ دبس) عدة قرى كردية كانت تابعة لناحية (كنديناوة) في محافظة أربيل، بعد ترحيل الكرد منها، إثر إكتشاف النفط فيها. وقد حاول النظام أيضاً ربط ناحية (طق طق) التابعة لقضاء كويسنجق بمركز قضاء كركوك، بعد اكتشاف النفط فيها. وقد مهّد لذلك بتدمير جميع قرى الناحية وتحويل (طق طق) الى مجرد قصبة عادية. وألحق النظام أيضاً تسع قرى في منطقة (پالاني) التابعة لناحية (قەرەتەپە) في قضاء كفري، بناحية جلولاء التابعة لمحافظة ديالى، ثم رحل سكانها الكرد الى محافظة الانبار وجلب أفراداً من عشيرة (الكروي) العربية لتوطينهم في تلك القرى.

٦- لم يكتف النظام بجلب العشائر العربية من المحافظات الوسطى والجنوبية لاسكانهم في محافظة كركوك وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم ومنحهم الامتيازات العديدة وتسليحهم، بل عمد الى تدمير مئات القرى الكردية وبعض مراكز النواحي التي تعذر اسكان العرب فيها لأسباب أمنية. وقام النظام بترحيل أهالي هذه القرى والنواحي الى مجمعات قسرية بناها لهم في بعض مراكز الأقضية والنواحي أو في المحافظات الأخرى، وأجبرهم على السكن فيها، دون أن يوفر لهم سبل العيش أو حتى الحد الأدنى من الوسائل الضرورية للحياة. وقد وضعهم النظام في هذه المجمعات التي أطلق عليها في الغالب اسماء عربية كالصمود والقدس والقادسية وغيرها، وجعلهم تحت مراقبة اجهزة الأمن فيها، بحيث لايكون بمقدور أحد الدخول أو

الخروج منها الا بموافقتها. وتشبه هذه المجمعات القسرية المعتقلات التي شيدتها الأنظمة النازية والفاشية في البلدان التي أحتلتها خلال الحرب العالمية الثانية.

ونورد أدناه احصاءات عن القرى ومراكز النواحي التي جرى تدميرها من قبل النظام في محافظة كركوك للفترة ما بين ١٩٦٣ حتى نهاية عام ١٩٨٩:

أ- مركز قضاء كركوك:

وتتبعه إدارياً عدة نواحي هي آلتون كوپري (پردي)، شوان (ريدار)، (قەرەهەنجير)، ليلان (قەرە حسن)، تازة خورماتو ويايچي.

١- ناحية آلتون كوپري (پردى):

تشكل قصبة (آلتون كوپري) التى تقع على نهر الزاب الصغير، في منتصف الطريق العام بين كركوك - أربيل، مركز هذه الناحية. وقد بلغ عدد نفوس القصبة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، وهو الاحصاء الرسمي الوحيد الذي نعتمد عليه، ٣٨٥٥ نسمة، بعضهم من الكرد والبعض الآخر من التركمان، بينما بلغ مجموع سكان القرى العائدة لهذه الناحية بموجب الاحصاء نفسه حوالي ١٤٨٦٣٩ نسمة، وكلهم من الكرد.

وقد قام النظام خلال سنوات ١٩٦٩ و١٩٨٦ و١٩٨٨ بتدمير جميع القرى التابعة لهذه الناحية، وكلها كردية، بما فيها القرى الواقعة على جانبي الطريق العام بين كركوك - أربيل، ورحل أهاليها الى عدد من المجمعات القسرية في محافظة أربيل. كما أنشأ النظام عدداً من المعسكرات الكبيرة بين كركوك - آلتون كوپري، وبنى داخل كل منها مئات الدور لاسكان منتسبيها.

وتشمل هذه المعسكرات كلاً من:

١- معسكر داره مان بالقرب من قرية داره مان الكبيرة التي دمرت عام ١٩٨٧.

٢- معسكر سەقزلي.

٣- معسكر آلتون كوپري.

٤- اقام النظام مجمعاً عن طريق العمل الشعبي عام ١٩٧٤، يضم حوالي الف وحدة سكنية بالقرب من (داره مان) لاسكان الشرطة فيه، ولكنها غير مسكونة حالياً.

٥- شيد النظام ايضاً معسكراً آخر مع قلعة محصنة و(١٠٠) دار عصرية لمنتسبي القوة الجوية بالقرب من القلعة المذكورة.

٦- أنشأ النظام معسكراً مع قلعة محصنة أخرى قرب قرية (گەلوەزى) المدمرة، وقد بنى فيها مستوطنتين، تضم الأولى (١٠٠) دار لضباط الصف، والثانية (٥٠) داراً للضباط.

٧- معسكر (كتكه) مع (٧٠) داراً جرى بناؤها عام ١٩٧٦.

٨- معسكر (گورزەيى) مع (٤٠) داراً تم بناؤها عام ١٩٧٦ أيضاً.

وقد أنشأ النظام هذه المعسكرات الكبيرة على أراضٍ زراعية معروفة بخصوبتها تعود للفلاحين الكرد، مما أدى الى تدمير (٣١) قرية كردية كانت تضم (٢٠٩٢) عائلة فلاحية، تعرض بعضها للفناء في عمليات (الانفال) السيئة الصيت(٥٩). ومنذ ذلك الوقت يقوم كبار ضباط الجيش والمسؤولون الآخرون في المحافظة باستثمار الأراضي الزراعية الواقعة خارج تلك المعسكرات لمصلحتهم الخاصة.

٢- ناحية (شوان - ريدار):

تقع هذه الناحية على الطريق العام بين كركوك وكويسنجق. وبدأ النظام بتدمير بعض القرى التابعة لها منذ عام ١٩٦٣، كقريتي (قزلقايه) و(وەلى پاشا) وغيرهما، ثم دمّر النظام فيما بعد جميع القرى الأخرى، بما فيها مركز الناحية (ريدار/ شوان). وقد بلغ عدد القرى المدمرة العائدة للناحية حوالي (٧٠) قرية، كانت تضم (٢٦٥٠) عائلة فلاحية، تم ترحيلهم خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ الى المجمعات القسرية في محافظة أربيل(٦٠). وبنى النظام في مركز الناحية وفي المنطقة القريبة منه معسكرات للجيش، فأصبحت المنطقة بأسرها من المناطق العسكرية التي حرم الدخول اليها أو زراعة أراضيها الا من قبل منتسبي الجيش والمسؤولين في المحافظة.

٣- ناحية (قەرەهەنجير) التي عربت تسميتها الى (الربيع):

تقع قصبة (قەرەهەنجير) على الطريق العام بين كركوك - سليمانية. وهي لاتبتعد عن مدينة كركوك الا ببضعة كيلومترات، وكانت تعتبر سابقاً بمثابة مصيف لأهالي

(٥٩) Destruction of a Nation, Statistics of Atrocities in Iraqi - Kurdistan, by Shorsh M. Rasool, Published by H. Zahawi and L. Rashid. Printed in U.S.A, July1990, p. 33, 34.

(٦٠) ibd., p. 39 - 41.

كركوك نظراً لكثرة بساتينها واعتدال جوها خلال فصل الصيف.

وجعلت السلطة من هذه القصبة مركزاً للناحية أطلقت عليها اسم (الربيع). وبنت فيها مئات الدور الصغيرة لاسكان ابناء القرى الكردية التي تم تدميرها، ولاسكان حوالي اربعمائة عائلة كردية طردتها من مدينة كركوك، بالاضافة الى عدد كبير من العرب الذين كلفوا بادارة القصبة والاشراف على المجمع القسري فيها.

وقد بلغ عدد القرى الكردية المدمرة التابعة لهذه الناحية (٤١) قرية، كانت تضم حوالي (٢٢٣٠) عائلة فلاحية، تم ترحيلها من تلك القرى خلال السنوات ١٩٦٩ و١٩٧٧ و١٩٨٧ و١٩٨٨(٦١).

٤- ناحية ليلان (قەرە حسن):

تقع قصبة (ليلان) مركز هذه الناحية جنوب شرقي مدينة كركوك بمسافة (٢٠) كيلومتراً تقريباً. وقد بلغ عدد نفوس القصبة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، (١٣٠١) نسمة، نصفهم من الكرد والنصف الآخر تقريباً من التركمان الشيعة. أما عدد نفوس قرى الناحية بموجب الاحصاء نفسه، فقد بلغ (١٢٥٠٩) نسمة، وكلهم من الكرد. وتعرضت بعض قرى الناحية للتعريب منذ عام ١٩٧٠، كقرية (تركشكان) السفلى التي أطلق عليها إسم القعقاع. وتم في عام ١٩٧٧ تعريب قرية (ترجيل) الواقعة بين كركوك وليلان. وفي العام نفسه أقيمت مستوطنة لأصحاب الجواميس من العرب بالقرب من قرية (ترجيل) ذاتها، وتركوها عام ١٩٨٣ بعد تعرضها للهجوم من قبل الپيشمرگه. وفي عام ١٩٨٧ قام النظام ببناء دور سكنية لحوالي ثلاثمائة عائلة عربية في قصبة (ليلان) نفسها.

اما قرى الناحية البالغ عددها (٤٥) قرية بين كبيرة وصغيرة، فقد قام النظام بتدميرها جميعاً خلال السنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد بلغ مجموع عدد العوائل الفلاحية المشمولة بالترحيل من تلك القرى الكردية حوالي (٢٤٢٩) عائلة فلاحية، أجبرت على الاستيطان في المجمعات القسرية الواقعة في بلدة (چمچمال)(٦٢).

(٦١) ibd., p. 42 - 43.

(٦٢) ibd., p. 37 - 38.

ويسكن في مركز الناحية وفي قرية (يحياوة) الملاصقة لها عدد من العوائل التركمانية الشيعية، كانت تشكل حوالي نصف سكان القصبة. وهؤلاء كانوا ولايزالون يمتهنون الزراعة، وكانت علاقاتهم جيدة مع الكرد الذين يعيشون معهم داخل القصبة.

٥- ناحية تازه خورماتو:

وهي ناحية استحدثها النظام البعثي وتقع بالقرب من مدينة كركوك، ومركزها قصبة (تازه خورماتو/ تازه) جنوبي كركوك ببضع كيلومترات، قرب الطريق العام بين كركوك - بغداد، وكان التركمان الشيعة يشكلون أكثرية سكانها، قبل تعرضها للتعريب.

ثمّ بدأ النظام بتعريب الناحية وجلب اعداد كبيرة من العشائر العربية لتوطينها في مركز الناحية وفي مستوطنات أخرى أقامها في الأطراف، بعد توزيع الأراضي الزراعية عليهم وتوفير وسائل العيش بالنسبة لمن لايمتهنون الزراعة منهم، فأصبح التركمان أقلية قياساً للعرب الذين تم توطينهم في مركز الناحية، وفي قريتي (چرداغلو) و(بشير) التابعتين لهذه الناحية.

٦- ناحية (يايچى):

وهي ناحية مستحدثة ايضاً تقع قرب طريق كركوك - حويجة. وكانت تضم ثلاث قرى يعيش فيها الكرد والتركمان معاً وهي قرى (يايچي) و(طوبزاوه) و(تركلان). ثم اقام النظام عدة مستوطنات في الناحية، منها مستوطنة (الجمهورية) التي تضم أكثر من مائة دار شيدها النظام لعرب جلبهم من جنوب العراق. كما شيّد النظام مطاراً عسكرياً كبيراً في المنطقة ورحل السكان الأصليين عنها.

يتبين من هذا العرض السريع، الوضع الذي آلت اليه جميع النواحي والقرى الكردية وبعض القرى التركمانية التابعة لمركز قضاء كركوك، من تدمير شامل وترحيل لأهاليها واسكانهم في مجمعات قسرية، بالاضافة الى تعريب للمناطق التي استطاع النظام توفير الحماية لها، إن معظم هذه النواحي والقرى قد دمرت كاملة، بما فيها بعض مراكز النواحي، كمركز ناحية (شوان). ونفذ النظام هذه السياسة وفق خطة مدروسة تحت اشراف مباشر من قيادة حزب البعث الحاكم واجهزته العسكرية

والقمعية الأخرى، وبمشاركة العرب المستوطنين في المنطقة سابقاً ولاحقاً. وقد بلغ مجموع عدد القرى المدمرة التابعة ادارياً لمركز قضاء كركوك (٢١٨) قرية، كان يسكنها (٦١٣٩٤) كردياً لدى ترحيلهم، معظمهم من الفلاحين الذين كانوا يمتهنون الزراعة فيها بصورة منتظمة، ولا يشمل هذا العدد بطبيعة الحال الكرد الذين أجبروا على ترك مدينة كركوك منذ عام ١٩٥٩ بحجج مختلفة، كترحيل العائلة كاملة بسبب توقيف أحد أفرادها لسبب سياسي، أو هروبه من أداء الخدمة العسكرية أو تركه صفوف الجيش، او تهربه من الخدمة في صفوف (الجيش الشعبي) البعثي، أو التحاق أحد الأقارب ولو كان من الدرجة السادسة بصفوف الثورة الكردية، أو أقامته خارج العراق... الخ. ويلاحظ أن النظام أجبر الكرد المستقرين في مدينة كركوك منذ عام ١٩٥٨ على العودة الى مراكز الأقضية والنواحي العائدة لمحافظة كركوك، ولم يسمح لهم بنقل سجلات نفوسهم حسب احصاء عام ١٩٥٧ الى سجل مركز المدينة، بينما نقل سجلات نفوس عشرات الالوف من العرب الذين تم توطينهم في كركوك الى سجلات المدينة وفق احصاء عام ١٩٥٧، للايهام بوجودهم في مدينة كركوك منذ ذلك الوقت. ولكي يقوم النظام باتمام عملية التزوير هذه بكتمان، نقل من دائرة نفوس كركوك (حالياً دائرة الاحوال المدنية لمحافظة التأميم) عدداً من الموظفين الكرد والتركمان في تلك الدائرة الى الدوائر الأخرى أو الى المحافظات الأخرى.

ب- قضاء (دوبز) المعرب الى (دبس):

أشرنا سابقاً الى أن جميع قرى هذا القضاء البالغ عددها (٣١) قرية كردية والتي كانت تضم عام ١٩٦٣، (٤٢١٥) عائلة فلاحية، قد تم ترحيلها في أواسط تلك السنة، وجلبت عشائر عربية، خاصة من الجبور لتوطينهم في تلك القرى الكردية. ثم أسكن النظام مجموعات من عشائر الجبور في قرى كردية أخرى هي قرى (جاستان) و(دربند) و(سەر بەشاخ) و(بەركانە) و(سارەلو) و(كيسمه) و(چەرت) و(تەل هەلاله) و(گەروەشان).

وقد إتخذ النظام من قرية (سركاران) مركزاً للناحية، وأطلق عليه اسم (القدس)، وبنى فيها (١٥٠) داراً سكنية لموظفي الناحية ومنتسبي الأمن ومنظمة حزب البعث فيها. كما جعل النظام من المنطقة قاعدة عسكرية ضخمة شيد فيها العديد من

المعسكرات والمستوطنات لاسكان منتسبي الجيش والأمن والاستخبارات، بالاضافة الى العاملين في معمل (استخلاص الكبريت) ومصفى النفط، وذلك على الوجه الآتي:

١- بناء عدد كبير من الدور لموظفي وعمال معمل استخلاص الكبريت، وكلهم من «العرب الوافدين».

٢- بناء عدة دور تقع بمسافة كيلومتر واحد من معمل استخلاص الكبريت لأشخاص يتولون حماية المعمل المذكور.

٣- بناء مائة دار عام ١٩٧٧ وأطلق عليها اسم (ميسلون) قرب قرية (چراغ).

٤- بناء مستوطنة أخرى شمال قرية (قەرەدەرە) باسم (الرافدين).

٥- بناء مجموعة من الدور لمنتسبي محطة الاذاعة والتلفزيون.

٦- بناء مجموعة أخرى من الدور لمنتسبي الأمن والاستخبارات.

٧- بناء حي خاص لتوطين العرب في مركز القضاء باسم حي (المثنى).

٨- بناء حي آخر للغرض نفسه باسم حي (التأميم).

٩- بناء حي آخر باسم حي (٣٠ تموز).

١٠- بناء مستوطنة كبيرة باسم (حطين) تشمل أكثر من (٥٠٠) دار سكنية لضباط الصف من منتسبي الجيش في المعسكر.

جـ- قضاء حويجة:

أنشئ هذا القضاء حديثاً، لغرض إسكان أبناء عشيرتي (العُبيد) و(الجبور) العربيتين وغيرهما في سهل الحويجة. وقد صرف النظام منذ عام ١٩٦٣ مبالغ طائلة لأنشاء العديد من المشاريع الزراعية وحقول الدواجن الكبرى، بالاضافة الى المرافق الخدمية الأخرى في هذا القضاء. وقد استقرت في ربوع هذا القضاء العديد من العوائل الكردية بحثاً عن العمل، وعمد النظام الى طردهم منذ بداية عام ١٩٩٥.

د- قضاء چمچمال:

وهو من الأقضية القديمة التابعة لمحافظة كركوك منذ العهد العثماني. ويقع بين كركوك والسليمانية، وتتبعه ادارياً ناحيتا (آغجلر) و(سنگاو). وقد بلغ مجموع

نفوس سكان القضاء بموجب احصاء عام ١٩٥٧، (٣٤٢٩٩) نسمة، وجميعهم من الكرد. وقد دمر النظام جميع القرى العائدة لهذا القضاء البالغ عددها (١٦٤) قرية، فيها (١٠٢) مدرسة و(١٥٧) مسجداً أو جامعاً وأربع مستوصفات. وبلغ مجموع عدد العوائل المرحلة من تلك القرى حوالي (٩٨٦٦) عائلة فلاحية وقت الترحيل، بلغ عدد أفرادها في حينه (٥١٧٩٧) نسمة، وتمّ ذلك على النحو التالي:

١- ناحية (سنگاو):

كانت تتبع هذه الناحية (٧٠) قرية دمرت جميعاً مع مركز الناحية خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد بلغ عدد أهالي هذه القرى (٢٦٤٨) عائلة فلاحية، كما بلغ عدد المدارس المدمرة في تلك القرى (٢٨) مدرسة ابتدائية مع مستوصفين(٦٣).

٢- ناحية (آغجلر):

وهي ناحية قديمة كانت تضم (٧٥) قرية، فيها (٦٦) مدرسة و(٧٣) مسجداً وجامعاً ومستوصفان. وقد تم تدمير عدد من هذه القرى لأكثر من مرة من قِبَل الجيش العراقي، ثم أعيد بناؤها وتعرضت للحرق أو للتدمير مرة أخرى. وكانت تعيش في هذه الناحية (٦٧٣١) عائلة فلاحية، أجبرت على الانتقال الى المجمعات القسرية التي بنيت خصيصاً لها على الطريق العام بين كركوك والسليمانية.

وشملت عمليات الانفال أعداداً من هذه العوائل الفلاحية(٦٤). وتعرضت بعض القرى الواقعة في هذه الناحية الى القصف بالغازات السامة والكيمياوية خلال شهر ايار (مايو) ١٩٨٨، مما أدى الى قتل المئات من الأطفال والشيوخ، خاصة في قرى (عەسكەر) و(گاوراد) و(موتليجه)(٦٥).

ويقع قضاء چمچمال حالياً ضمن المنطقة المحررة من كردستان العراق، لذلك بدأ ابناء هذه القرى المدمرة بالعودة اليها تدريجياً لاعادة بنائها ومباشرة الزراعة فيها.

(٦٣) ibd., p. 95 - 97.

(٦٤) ويشير كنعان مكية (سمير الخليل) في مؤلفه بعنوان (القسوة والصمت) الى مشاهد لما تعرضت له قرى هذه الناحية، من قصف بالقنابل والغازات السامة، ص١٢٧ وما بعدها، دار الساقي، ١٩٩٤.

(٦٥) ibd., p. 95 - 97.

هـ- قضاء (دوزخورماتو/ طوز):

كان مركز هذا القضاء يقع في منطقة (گل) - في قرية (كۆشک) بالذات - خلال العهد العثماني وبداية الحكم الملكي في العراق. ثم جعل النظام الملكي قصبة (داقوق) مركزاً للقضاء ثم تحولت (دوزخورماتو/ أو (خورماتو) الى مركز للقضاء، وتقع على الطريق العام بين كركوك وبغداد، وقد بلغ عدد نفوس سكان القصبة (٨٩٧٨) نسمة، بين كرد وتركمان شيعة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، بينما بلغ عدد سكان النواحي والقرى العائدة للقضاء (٦٨٥٥٢) نسمة بموجب الاحصاء نفسه، معظمهم من الكرد، يليهم التركمان ثم العرب.

وقد بدأ النظام بتعريب بعض القرى التابعة للقضاء منذ أواسط السبعينات، ثم باشر بتدمير القسم الأعظم منها بسبب تعذر حماية المستوطنين الجدد فيها. ودمر النظام خلال السنوات الواقعة بين ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ تسع قرى تابعة لمركز القضاء، كانت تضم حوالي (١٠٥٨) عائلة فلاحية(٦٦).

وكان النظام قد الحق هذا القضاء بمحافظة صلاح الدين (تكريت) عام ١٩٧٦ البعيدة عنه، بعد ان فك منه ناحية (داقوق) والحقها بمركز قضاء كركوك. كما أنشأ النظام في هذا القضاء عدة مستوطنات عربية هي، مستوطنة (يافا) قرب قرية (ئەلبوسەباح) وأسكن فيها قرابة (٣٠٠) عائلة عربية عام ١٩٧٧، ومستوطنة (المصاولة) لخمسمائة عائلة عربية أخرى قرب قصبة (دوزخورماتو) ولكنها غير مسكونة حالياً.

كان هذا القضاء بحدوده الادارية السابقة يضم ناحيتين هما: داقوق وقادر كرم، ثم استحدث النظام نواحي نەوجۆل، وسليمان بگ، وآمرلي.

١- ناحية داقوق (طاووق):

تقع قصبة (داقوقا) القديمة تاريخياً، جنوبي كركوك على الطريق العام بين كركوك - دوزخورماتو - بغداد. ويعيش في هذه القصبة، بالاضافة الى الكرد، التركمان الشيعة الذين بلغ عدد نفوسهم بموجب احصاء عام ١٩٥٧ (٢٧٦٠) نسمة. ويعيش الكرد بوجه خاص في قرى هذه الناحية، وقد بلغ نفوس العرب حوالي (١٣٧٠) نسمة، يعيشون في قرية (شبيحة) وبعض القرى المجاورة لها(٦٧).

(٦٦) ibd., p. 42.

(٦٧) راجع الاحصاء العام لسنة ١٩٥٧.

وبدأ النظام بتعريب قرى هذه المنطقة المعروفة بخصوبة تربتها منذ بداية السبعينات، عن طريق شراء الأراضي الزراعية من بعض الملاكين الكرد في (١٥) قرية كردية تقع في مناطق عشيرتي (كاكەيى) و(داوودە). ثم بدأ بتوزيعها مع الأراضي الأخرى العائدة للدولة على البدو وابناء العشائر العربية. وقد أنشئت المستوطنات العربية التالية التي أصبحت فيما بعد مشمولة بمشروع ري كركوك الذي يعرف حالياً بمشروع ري صدام:

أ- مستوطنة (مهاوش) التي تضم (٣٠) عائلة فلاحية من عشيرة (العلكاوي)، تم توطينهم هناك عام ١٩٧٩ وبنى النظام (٣٠) وحدة سكنية لهم.

ب- مستوطنة (العصرية) قرب قرية (ههفتەغار/ إفتخار)، وقد بنت السلطة فيها (٤٨٠) داراً، تم توطين عشائر عربية متعددة فيها منذ عام ١٩٧٦.

جـ- مستوطنة حسين آغا التي بنيت فيها حوالي (٤٠٠) دار لعشائر عربية متعددة تم توطينها فيها.

د- مستوطنة أخرى بنيت عام ١٩٨١ بين قرية (ئەلبوسراج) و(ههفتەغار) لاسكان عشائر عربية فيها.

هـ- مستوطنة داقوق التي تضم أكثر من (٥٠٠) دار سكنية، بنيت عام ١٩٨٢ للبدو العرب، بالقرب من الطريق العام بين كركوك - بغداد.

و- مستوطنة (كليسة) المجاورة لداقوق، وتضم (٢٥) داراً للبدو العرب.

ز- مستوطنتان بنيت في كل منهما (١٠٠) دار، قرب مستوطنة (العصرية) لاسكان البدو فيهما عام ١٩٨٠.

ح- تم ترحيل جميع الفلاحين الكرد من قرية (لهيب) وأسكن العرب محلهم.

ويلاحظ أن النظام بنى العديد من مخافر الشرطة بالقرب من هذه المستوطنات، كما حصنت اطرافها بالربايا العسكرية خوفاً من تعرضها لهجمات (الپيشمرگه) الكرد. وقد وزع النظام السلاح على أفراد العشائر العربية الذين تم توطينهم في المنطقة، وجرد بالمقابل الكرد من السلاح الذي كانوا يمتلكونه في عدد من القرى الكردية التي لم تتعرض للتعريب.

وبلغ عدد القرى المدمرة العائدة للناحية ست قرى، كانت تضم (٨٦٠) عائلة فلاحية وقت ترحيلها خلال عامي ١٩٧٣ و١٩٨٧(٦٨).

(٦٨) Destruction of a Nation, ibd., p. 25.

ويلاحظ أن النظام سجل ابناء عشيرة (كاكەيى) الكردية عرباً في الاحصاء الذي اجراه عام ١٩٧٧. ويعيش ابناء هذه العشيرة في قرى خاصة بهم لم تتعرض للتدمير لحد الآن مع عدد من القرى الكردية الأخرى. وكان النظام قد سجل أبناء عشيرة (البرزنجة) الكردية الساكنين في مناطق أخرى من المحافظة عرباً في الاحصاء الرسمي لعام ١٩٧٧.

٢- ناحية قادر كرم:

تقع هذه الناحية ذات المساحة الواسعة شمال شرقي القضاء. وكانت تضم قبل تدميرها كلياً (٢٨١) قرية عامرة، فيها (١٦٠) مدرسة و(١٩٠) مسجداً و(٢١) مستوصفاً. وقد بلغ عدد سكان هذه الناحية بموجب احصاء عام ١٩٥٧ (١٣٤٢٦) نسمة، وكلهم من الكرد، بينما بلغ عدد العوائل المرحلة من هذه الناحية وقراها حوالي (١١٦٩٤) نسمة، وذلك خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. تم ابعاد بعضهم الى المجمعات القسرية، بينما تعرض البعض الآخر الى عمليات الانفال السيئة الصيت. وسبق للنظام أن أحرق العديد من قرى هذه الناحية خلال سنوات القتال بين الكرد والنظام العراقي، ثم دمر جميع هذه القرى خلال عامي الانفال(٦٩).

٣- ناحية (نەوجوّل/ نوجول):

وهي من النواحي التي استحدثها النظام، بعد البدء بحفر بعض الآبار النفطية في منطقة (زەنبور)، التابعة لهذه الناحية. وبعد بدء النظام بتدمير قرى كردستان، دمّر قرى هذه الناحية ايضاً البالغ عددها (٣٩) قرية، كانت تضم (٢٨) مدرسة و(٣٢) مسجداً ومستوصفين. وقد بلغ عدد العوائل المرحلة من هذه القرى (١٩٦٩) عائلة فلاحية، رُحلت جميعاً الى المجمعات القسرية في مركز القضاء خلال الفترة بين ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨(٧٠).

٤- ناحيتا (سليمان بگ) و(آمرلي):

تقع ناحية سليمان بگ جنوب قضاء (دوزخورماتو)، على الطريق العام بين كركوك - دوزخورماتو - حمرين - بغداد، أما ناحية (آمرلي) التي استحدثت فيما

(٦٩) ibd., p. 28 - 31.

(٧٠) ibd., p. 26 - 27.

بعد، فتقع بالقرب من الطريق العام المذكور، بين سليمان بگ وجبال حمرين. ويعيش في قرى هاتين الناحيتين المحدود عددها، ابناء عشيرة (بيات) اي (پياووت) المغولية الأصل، التي أستعرب معظمها بسبب أختلاطها بالعشائر العربية القادمة من الجنوب.

وتمر سلسلة جبال حمرين التي تشكل الحدود الجنوبية الطبيعية لكردستان، جنوبي ناحية (آمرلي)(٧١).

و- قضاء كفري:

وهو قضاء قديم كان يُعرف في العهد العثماني بـ(صلاحية) أيضاً، ويقع جنوبي شرقي المحافظة. وقد بلغ عدد نفوس سكان هذا القضاء بموجب احصاء عام ١٩٥٧ (٦٤١٣٥) نسمة، معظمهم من الكرد، ويليهم العرب ثم التركمان. وقد الحقه النظام بمحافظة ديالى عام ١٩٧٦، ضمن سياق سياسته الرامية الى اقتطاع اجزاء مهمة من محافظة كركوك الكردية والحاقها بالمحافظات المجاورة لها، بهدف تقليل عدد نفوس الكرد في هذه المحافظة.

ويضم قضاء كفري عدداً من النواحي، أُلحِقَ بعضها بقضاء (كەلار) بعد استحداثه والحاقه بمحافظة السليمانية. والنواحي التي تتبع حالياً هذا القضاء هي:

١- ناحية (سەرقەلا/ سرقلعة) أو (شيروانه):

تقع هذه الناحية شمال شرقي مدينة كفري، على الطريق العام بين كفري - كەلار، ومركزها قصبة (سەرقەلا). وقد بلغ عدد نفوس سكان هذه الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٢٣٣٧١) نسمة، وهم من الكرد. وكانت تضم لدى بدء النظام بتدميرها (٢٥) قرية فيها (١٧) مدرسة و(١٨) مسجداً مع مستوصف في مركز الناحية. وقد بلغ عدد العوائل المهجرة منها (٩٨٢) عائلة فلاحية، تم تهجيرها

(٧١) يعتبر كل من المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني، في مؤلفه تاريخ العراق السياسي، الجزء الثالث، ص٢٩٨. وكذلك الدكتور شاكر خصباك، المرجع المشار اليه آنفاً، جبل حمرين حدوداً طبيعية لكردستان. وقد ايد ذلك عدد كبير من الباحثين الاجانب. منهم ادموندز سي. جي: كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد ١٩٧١، ص٧.

جميعاً خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ الى مجمع (الصمود) الذي أنشأه النظام في قصبة (كەلار) الجديدة، ليضم جميع الكرد المرحلين من قرى هذا القضاء(٧٢).

٢- ناحية (كۆكز):

وهي ناحية تمّ استحداثها من قبل النظام البعثي، كانت تابعة مع القرى الملحقة بها، بما فيها قرى منطقة (زەنگاباد)، لناحية (قەرەتەپە) وقد تعرضت قراها البالغ عددها (٢٦) قرية الى التدمير خلال السنوات ١٩٧٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨، كان فيها (٢٠) مدرسة و(٢٠) مسجداً مع مستوصف في مركز الناحية. وقد بلغ عدد العوائل المرحلة من تلك القرى (١٧٢٧) عائلة فلاحية، أُبعدت جميعاً الى مجمع (الصمود) في (كەلار) الجديدة(٧٣).

وقد أسكنت السلطة أفراداً من عشيرة (الكروي) العربية في عدد من قرى هذه الناحية، بعد طرد الفلاحين الكرد منها، كما حدث بالنسبة لقرى (قەلا) و(بنەباغ) و(سيلەونى) و(شيخ بابا) و(درويش محمد) و(عباس محمود سەفەر) و(ئەورحمان گام) و(رشيد بيجان). وينتمي جميع سكان هذه القرى الكردية لعشيرة (زەند) الكردية، رُحلوا جميعاً الى محافظة الأنبار. وقد تم ترحيلهم بعد إكتشاف النفط في قرية (چالاو خالد) التابعة لهذه الناحية، والذي يسمى بحقل (گومار).

٣- ناحية (جەبارە/ جبارة):

من النواحي الجديدة التي استحدثها النظام، وتقع جنوبي كفري، بالقرب من خط سكك الحديد الذي يربط آسكي كفري بـ(قەرەغان/ جلولاء) وبغداد. وقد أجبرت السلطة أهالي بعض القرى التابعة للناحية على الرحيل منها لاسكان العرب فيها، بينما دمرت القرى الأخرى، باستثناء قرى (گەلاباد) و(عين شكر) و(سارى گوى) التي يقطنها أبناء عشيرة (گێژ) الكردية، بعد أن أُجبروا على تسجيل أنفسهم عرباً ينتمون الى عشيرة (القيسي)!. وقام العرب الذين تم توطينهم في الناحية بتأجير الأراضي الزراعية التي وُزِّعت عليهم، على أصحابها السابقين من الفلاحين الكرد الذين أصبحوا يعملون فيها كأُجراء للسادة الجدد! وكانت هذه الظاهرة تتكرر في

(٧٢) Destruction of a Nation, ibd., p. 25.

(٧٣) ibd., p. 10.

كثير من الأقضية والنواحي التي تم تدميرها مع إجبار اصحابها على الرحيل منها، ثم توطين العشائر العربية فيها الذين كان معظمهم لايمتهنون الزراعة لأنهم كانوا من البدو الرُحّل.

وقد شمل التدمير في هذه الناحية (٣٠) قرية كردية، فيها (٢٣) مدرسة و(٢١) مسجداً وأربع مستوصفات. وبلغ عدد العوائل المرحلة من تلك القرى (١٦٣٧) عائلة فلاحية، أُجبرت على الاستقرار في مجمع (الصمود) في (كەلار) الجديد وفي مجمع (قەرەتەپە) أيضاً، وذلك خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨[٧٤].

٤- ناحية (قەرەتەپە):

وهي ناحية قديمة تقع في جنوب القضاء. ويقطن في القرى الجنوبية والغربية من هذه الناحية العرب من عشائر الجبور واللهيب وبني زيد، بينما يعيش الفلاحون الكرد في القرى الواقعة في شمالى وشرقي الناحية، وقد هدم النظام جميع القرى الكردية عام ١٩٨٨، مثل قرى (گاخور) (قەرەيتاغ) و(گێژ) و(عين فارس) وغيرها. ويعيش التركمان الشيعة في مركز الناحية وضواحيها مع الكرد بوئام وسلام. وقد بلغ نفوس الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٢٧٩٤٢) نسمة. وكان الجميع من كرد وتركمان وعرب يعيشون بوئام قبل أن يقدم النظام على تعريب الناحية، عن طريق ترحيل أهالي القرى الكردية، ثم توطين العشائر العربية فيها، وهو ما أدى الى اثارة النعرات العنصرية بين الجميع.

ز- قضاء (كەلار/ كلار)

استحدث هذا القضاء بعد ربط قضاء كفري بمحافظة ديالى عام ١٩٧٦. ثم جرى تدمير قرى هذا القضاء خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد بلغ عدد القرى المدمرة العائدة لمركز القضاء (١٦) قرية، كانت فيها (١٦) مدرسة و(١٦) مسجداً مع مستوصف واحد. وبلغ عدد العوائل المرحلة من تلك القرى (١١٧٤) عائلة فلاحية، أُجبرت على الانتقال الى مجمع (الصمود) القسري.

وتتبع هذا القضاء النواحي الادارية التالية:

(٧٤) ibd., p. 11, 12.

١- ناحية پيباز (باوه نور):

وهي ناحية قديمة أيضاً كانت تتبع ادارياً قضاء كفري، ثم أُلحقت بقضاء (كەلار) المستحدث. ويقع مركز الناحية في قصبة (پيباز) المقابلة لنهر (سيروان)، على الطريق العام بين دربندي خان - كەلار. وقد بلغ عدد سكان هذه الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٦٨٨٦) نسمة، كلهم من الكرد. وقد دمّر النظام جميع قرى هذه الناحية البالغ عددها (٥٢) قرية، كانت تضم (٢٩) مدرسة و(٢٣) مسجداً ومستوصفاً واحداً في مركز الناحية. وبلغ عدد العوائل المرحلة منها (١٠٤٥) عائلة فلاحية، أجبرت على الانتقال الى المجمع القسري (الصمود) في مركز القضاء[٧٥].

٢- ناحية (تيلەكو):

وهي ناحية مستحدثة جرى تدمير جميع القرى التابعة لها والبالغ عددها (١١٣) قرية والتي كانت تضم (٤٧) مدرسة و(٤٢) مسجداً ومستوصفاً واحداً. وقد بلغ مجموع عدد العوائل الفلاحية المشمولة بالترحيل (١٦٥٩) عائلة فلاحية، أسكنت في مجمع (الصمود) القسري خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨[٧٦].

وتقع حالياً معظم النواحي والقرى التابعة لقضاء (كەلار) وأجزاء واسعة من قضاء كفري ضمن المنطقة المحررة من كردستان، لذلك بدأ الفلاحون الكرد بالعودة تدريجياً الى قراهم المدمّرة لاعادة بنائها وممارسة الزراعة فيها، رغم تعرضهم لنيران مدفعية القطعات العسكرية العراقية المتمركزة في المنطقة بين حين وآخر.

***

(٧٥) ibd., p. 133.

(٧٦) ibd., p. 134 - 135.

حصيلة التعريب والتدمير في محافظة كركوك:

يتبين من هذا الاستعراض السريع لعمليات الترحيل والتدمير والتعريب التي شملت القرى الكردية التابعة لأقضية ونواحي محافظة كركوك، بضمنها بعض مراكز النواحي أيضاً، ان مجموع القرى التي دمرها النظام العراقي، خاصة خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، قد بلغ (٧٧٩) قرية. وقد حول النظام بعض مراكز النواحي والاقضية الى مجمعات قسرية لاجبار الفلاحين المرحلين على السكن فيها، دون أن توفر لهم اي عمل أو مورد للرزق، سوى المبالغ القليلة التي اعطيت لهم لبناء دور لهم في تلك المجمعات، ودون أن توفر لهم فيها أي شيء غير قطعة أرض سكنية. وفي أغلب الاحيان كانت مواشيهم ودوابهم تنهب من قبل المشرفين على عمليات الترحيل، وهم من كبار ضباط الجيش ومسؤولي حزب البعث والأجهزة الامنية في المحافظة وبعض رؤساء المرتزقة الكرد.

وقد بلغ عدد العوائل المشمولة بالتهجير الاجباري حوالي (٣٧٧٢٦) عائلة فلاحية، تضم الواحدة عادة في المجتمع الكردي ما لايقل عن خمسة أشخاص.

اسم القضاء	عدد القرى المدمرة	عدد المدارس المدمرة	عدد المساجد المدمرة	عدد المستوصفات المدمرة	عدد العوائل المهجرة	عدد الأفراد المهجرين
مركز قضاء كركوك مع قضاء (دوبز/ دبس)	٢١٨	١٦٠	١٩٠	٢١	١١٦٩٤	٦١٣٩٤
كفري (باستثناء ناحية قەرەتەپە)	٨١	٦٠	٥٩	٦	٤٣٤٦	٢٢٨١٧
دوز خورماتو (طوز)	١٣٥	٧٩	١١١	٦	٧٩٤٢	–
چم چمال	١٦٤	١٠٢	١٥٧	٤	٩٨٦٦	٥١٧٩٧
كەلار/كلار	١٨١	٩٢	٨١	٣	٣٨٧٨	
المجموع	٧٧٩	٤٩٣	٥٩٨	٤٠	٣٧٧٢٦	

وذا علمنا أن مجموع القرى المدمرة في كردستان قد بلغ (٣٨٣٩) قرية حتى نهاية ١٩٨٩، كانت تضم (١٧٥٧) مدرسة و(٢٤٥٧) مسجداً و(٢٧١) مستوصفاً، وان مجموع عدد العوائل المرحلة من مدنها وقراها قد بلغ (٢١٩٨٢٨) عائلة معظمها فلاحية، لتبين لنا أن نسبة القرى المدمرة في محافظة كركوك وحدها تشكل حوالي

ربع مجموع القرى المدمرة في كردستان. وتوضح خارطة المدن والقصبات والقرى المدمرة في كردستان أو التي جرى تعريبها بترحيل الكرد منها ثم اسكان العرب فيها والملحقة بهذه الدراسة، مدى الدمار الذي تعرضت له المنطقة الكردية خلال الربع الأخير من القرن الحالي، خاصة خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨، أي السنتين اللتين نفذت خلالهما عمليات الانفال.

لقد بذلت الانظمة العراقية المختلفة جهوداً حثيثة لتعريب منطقة كركوك بسبب ثرواتها النفطية وسهولها الواسعة الخصبة. ولاتختلف الممارسات التي سلكتها هذه الأنظمة، خاصة منذ عام ١٩٦٣، عن تلك التي مارستها الانظمة العنصرية والفاشية الأخرى في ارجاء عديدة من العالم. فقد لجأ النظام العراقي الحالي الى تدمير معظم القرى الكردية والقصبات في محافظة كركوك، بما فيها بيوت الفلاحين والمواطنين الآخرين وأماكن العبادة والمدارس والمستوصفات القليلة الموجودة فيها، بالاضافة الى حرق البساتين والمزارع، وتفجير ينابيع المياه الموجودة فيها، بهدف ازالة آثارها نهائياً وانكار وجودها، فيما لو حققت هيئة دولية بشأن مصيرها. ثم قام النظام بعدئذ بتفكيك المحافظة بهدف جعل الكرد أقلية سكانية فيها. فقد الحق النظام عام ١٩٧٦ قضائى (چمچمال) و(كەلار) بمحافظة السليمانية، والحق قضاء كفري بمحافظة ديالى. ثم الحق قضاء (دوزخورماتو/طوز) بمحافظة صلاح الدين (تكريت) المستحدثة والبعيدة عن القضاء المذكور. وبذلك لم يبق تابعاً لمحافظة كركوك التي أطلق عليها اسم محافظة (التأميم)، غير قضاء الحويجة المعرب منذ أواسط الاربعينات، وقضاء (دوبز/ دبس) المعرب منذ ١٩٦٣. اما مدينة كركوك نفسها فقد بدأت الأجهزة العسكرية والأمنية لنظام عبدالكريم قاسم بتعريبها منذ اواسط ١٩٥٩ ثم استمرت الانظمة اللاحقة على اجبار الالوف من العوائل الكردية على ترك المدينة، وجلب العوائل العربية لاسكانها فيها، بعد توفير السكن والعمل لأفرادها. ولاتزال العملية جارية ومستمرة لحد الآن لابقاء المدينة وأجزاء واسعة من المحافظة تحت سيطرة النظام الذي يقوم بتوطين العشائر العربية في سهول كركوك وقراها، بعد ترحيل الكرد منها.

وقد شيد النظام مشروعاً ضخماً لارواء الأراضي الزراعية الواسعة الواقعة في سهول (دوبز/ دبس) وداقوق ودوزخورماتو، جنوبي الطريق العام بين كركوك –

بغداد حتى جبال حمرين، وذلك بجلب الماء من نهر الزاب الصغير، وهو غير مشروع ري الحويجة. واطلق عليه ابتداء اسم مشروع (ري كركوك)، ثم مشروع (ري صدام)، الذي يروي عشرات الالوف من الدونمات، ولا يستفيد من هذا المشروع الأروائي الضخم غير الفلاحين العرب الذين تم توطينهم في تلك المناطق حديثاً.

لقد نفذ النظام العراقي عمليات تعريب محافظة كركوك في شقين يكمل أحدهما الآخر.

فقد قام النظام في الشق الأول من عملياته باجبار الكرد على ترك مدينة كركوك وأرجاء المحافظة والتوجه الى المحافظات الأخرى، سواء عن طريق النقل الاداري للموظفين والعمال منهم، أو بوسائل القهر الأخرى بالنسبة للآخرين. والكردي الذي يترك كركوك، اختياراً كان ذلك أم اجباراً، لايسمح له بالعودة اليها ولو كان مسجلاً في سجلات نفوس (الاحوال المدنية) المحافظة. وهذا ما حدث بالنسبة للموظفين والعمال المنقولين الى المحافظات الأخرى الذين حاولوا العودة الى كركوك للاستقرار فيها، بعد احالتهم على التقاعد أو انهاء خدماتهم. وأنضم الى هؤلاء عدد هائل من المرحلين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٢ الى ١٩٩٠، وكذلك الالوف الآخرين الذين اضطروا الى ترك المدينة بعد قصفها من قبل قوات الحرس الجمهوري لدى إحتلالها المدينة ثانية، بعد فشل الانتفاضة في نيسان ١٩٩١.

اما الشق الثاني من عمليات التعريب فقد تم تنفيذه عن طريق جلب الالوف من العوائل العربية من وسط وجنوب العراق، لاسكانها في مدينة كركوك وفي مناطق قريبة منها، بعد توفير السكن وتهيئة وسائل العيش لأفرادها، إما بتعيينهم في المنشآت المختلفة، أو في اجهزة القمع كالشرطة والجيش والاستخبارات والمخابرات، أو في تنظيمات حزب البعث و(الجيش الشعبي) الذي يتولى مع الجيش حراسة اطراف المدينة في الربايا العسكرية والتحصينات الأخرى التي تحيط بالمدينة من جميع أطرافها. وقد اطلق النظام على هؤلاء اسم (العرب الوافدين)، بينما أطلق الناس عليهم اسماء أخرى، كأصحاب العشرة آلاف دينار أو العشرين الف، حسب مبالغ المنح الحكومية التي كانوا يحصلون عليها بالاضافة الى الامتيازات الأخرى.

وقد تعذر على النظام العراقي اسكان العرب في المناطق الشمالية والشرقية من محافظة كركوك بسبب صعوبة حمايتهم فيها من هجمات الـ(پيشمرگه)، فلجأ الى

تدمير القرى الواقعة في تلك المناطق والتي تجاوز عددها السبعمائة قرية. ودمر النظام ايضاً أحياءً أو أجزاء واسعة في عدد من الاحياء الكردية في مدينة كركوك. فقد هدم النظام على سبيل المثال مئات الدور في احياء (شوريجة) و(الماس) و(بلاغ) و(پيريادي) و(مصلى) و(بەرتكيه) مثلاً، بحجة فتح شوارع عريضة فيها. ومنع النظام اصحاب الدور المهدمة من شراء دور أخرى أو قطع أراضي سكنية في مدينة كركوك، ثم منعهم فيما بعد من البقاء في المدينة.

***

إن حل المسألة الكردية في العراق يبقى مبتوراً ناقصاً ومهدداً بالانفجار في كل حين، إن لم يصاحبه قرار صريح يقضي بعودة جميع الكرد والتركمان المرحلين من قِبَل النظام الى مدينة كركوك والى قرى وقصبات المحافظة. وينبغي ايضاً اعادة جميع العرب الذين تم توطينهم في المدينة وفي جميع مناطق المحافظة منذ بداية ١٩٦٣، الى المناطق التي جلبوا منها. وما حدث في كركوك أثناء إنتفاضة آذار ١٩٩١، من هروب معظم هؤلاء الوافدين من المدينة ومغادرتهم لها خير دليل على أن بقاءهم فيها مرهون ببقاء النظام الديكتاتوري. ولم يتمكن هؤلاء من العودة الى كركوك إلا بصحبة قوات الحرس الجمهوري والمرتزقة من جماعة (مجاهدي خلق) الايرانية المسلّحة التي إستعادت سيطرتها على المدينة وأرجائها بعد قصفها وضربها بالصواريخ والمدافع بصورة عشوائية.

كذلك يجب اعادة الحدود الادارية للمحافظة الى وضعها السابق لعام ١٩٦٨، وذلك باعادة الأقضية والنواحي والقرى التي أستقطعت من محافظة كركوك والحقت بالمحافظات الأخرى. ويجب بطبيعة الحال اعادة بناء القرى والقصبات الكردية والتركمانية المهدمة، وتعويض أصحابها عما لحق بهم من خسائر فادحة خلال هذه الفترة الطويلة، من حرق لمزارعهم وبساتينهم وقتل ابنائهم وتشريدهم.

إن منطقة كركوك التي كانت ولاتزال تشكل جزءاً من كردستان، وكانت مدينة كركوك مركزاً ادارياً لها منذ العهد العثماني، يجب أن يعود اليها وجهها الطبيعي ويزال عنها الدمار الذي لحق بها وتنهى آثار عمليات التعريب العنصرية التي تعرضت لها.

وبالنسبة لسياسة التعريب التي أخذت تشمل التركمان منذ بداية الثمانينات،

يجب إنهاء هذه السياسة المقيتة المتبعة بحقهم أيضاً. ونقترح على السلطة الكردية القائمة في المنطقة المحررة بكردستان الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للتركمان، وتثبيت ذلك في صيغ قانونية وتوفير المؤسسات لممارستها عملياً وبصيغ ديمقراطية. وبالمقابل ينبغي على قادة الاحزاب السياسية التركمانية عدم الاحتماء ببعض الدول الاقليمية وإثارتها ضد الكرد، إما عن طريق اتهامهم بمحاولة إنشاء (دولة كردية) بدعم من الغرب، أو الادعاء بأن الكرد «لاينظرون بحرارة الى التركمان»، ففضلاً عن عدم استناد هذه الادعاءات الى أساس صحيح، فهي لاتعمل أيضاً على توفير المناخ السياسي الملائم لاقرار حقوقهم(٧٧).

ويجب على الجميع، من كرد وتركمان وآشوريين، أخذ العبر والعظة من الأحداث الأليمة التي مروا بها جميعاً منذ نهاية الخمسينات. فقد أثبتت تلك الأحداث أن النظام الشوفيني في بغداد يهدف في النهاية الى ازاحة الجميع عن المنطقة. فقد عمل في البداية على ترحيل الكرد من منطقة كركوك، وأستخدام أوساطاً معينة من القوميين التركمان لضرب الكرد، لاجبارهم على ترك العيش في مدينة كركوك. وعندما أنهى النظام الكرد أو تصور ذلك تحول الى التركمان ليصبحوا ضحية جديدة لسياسته العنصرية.

لقد شملت سياسة الاضطهاد والتمييز حتى العرب المستقرين في المنطقة، أي قبل نزوح موجات العرب (الوافدين) اليها. فقد أخذ هؤلاء يتعاملون مع الجميع، من كرد وتركمان وآشوريين وعرب من أهل المنطقة، تعاملاً ملؤه التعالي والاستخفاف بهم، بسبب هيمنتهم على مراكز القوى في الجيش والادارة والأجهزة الأمنية والمخابراتية

(٧٧) نشرت دورية (الملف العراقي) في عددها (٣٠) لسنة ١٩٩٤، ص٢٤، نص الرسالة التي وجهها رئيس الحزب الوطني التركماني الى وزارة الخارجية التركية، نقلاً عن صحيفة (زمان) التركية في عددها الصادر بتاريخ ١١ آذار (مارس) ١٩٩٤، وقد ورد في الرسالة المذكورة «ان الدولة الكردية التي يراد انشاؤها في شمال العراق...». وقد توجه رئيس الحزب المذكور برسالته الى رئيسي الوفدين الاميركي والتركي لمحادثات تمديد فترة بقاء القوة العسكرية لبعض الدول الغربية في قاعدة (انجرليك) التركية في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٤، مدعياً في رسالته أن هذه القوة «قد وفرت لقيام دولة كردية يعوزها الاعلان فقط...»!

وتنظيمات حزب البعث، وإستحواذهم على معظم الأراضي الزراعية والمرافق الاقتصادية والمؤسسات والتنظيمات المهنية والنقابية. إن إلقاء نظرة سريعة على جميع تلك المرافق والمؤسسات والأجهزة، يكشف بوضوح أن حشوداً من البشر لا صلة لهم بتلك المنطقة قد أستحوذوا عليها جميعاً، وأصبحوا الآمرين والناهين فيها، بينما أصبح أبناء المنطقة غرباء وعرضة للاضطهاد وللاحتقار من قبلهم.

لقد واجه الكرد منذ عقود من الزمن تهمة (الانفصالية) لانهم يطالبون بحقوقهم القومية ولايريدون أن تجعل الانظمة العراقية من وطنهم كردستان مستوطنات عربية كتلك التي أنشأتها الأنظمة الفاشية في أوطان الغير. وإذا أستمر الأمر على ما هو عليه الآن بعد سقوط نظام صدام حسين، فستبقى المنطقة مهددة بالانفجار في كل حين.

لقد أثبتت الاحداث الجارية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بالذات، ان الحياة المشتركة بين شعبين أو أكثر تنتهي بالفشل أن لم تؤسس على الارادة الحرة لجميع الأطراف. اما الوحدة القائمة على القسر الاندماجي واعتماد الهيمنة العددية لجماعة الأكثرية على الجماعات الأخرى، كما يفعل النظام العراقي، فلن يكتب لها النجاح. إن جميع الاجراءات القسرية التي مارستها الأنظمة العراقية، خاصة منذ بداية الستينات، هي اجراءات غير شرعية ومخالفة لابسط المفاهيم والقوانين الدولية، لانها قائمة على القهر والاكراه وتنطلق من أفكار عنصرية مقيتة تستند على الاستيلاء بالقوة على أراضي الغير وطرد مالكيها الشرعيين منها، ثم جلب مئات الالوف من الناس الغرباء عن المنطقة بهدف توطينهم فيها.

إن على جميع العراقيين الحريصين على الكيان العراقي ادانة سياسة التعريب التي مارسها النظام العراقي في منطقة كركوك والمطالبة بعودة الأمور الى وضعها الطبيعي الذي كان سائداً قبل عام ١٩٦٣.

إن عدم ادانة هذه السياسة العنصرية بصورة صريحة يضع مسألة الثقة بين العرب والكرد في أمتحان عسير، ويؤدي عدم حل هذه المشكلة بالصيغة التي ذكرناها بعد سقوط النظام الدكتاتوري القائم حالياً، الى انهيار تلك الثقة نهائياً وما يترتب على ذلك من آثار قد تهدد الكيان العراقي بالانهيار.

الملاحق

١- نصوص بعض الكتب السرية الصادرة عن قيادة الفرقة الثانية في كركوك في نهاية عام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩

٢- عن أحداث كركوك لعام ١٩٥٩

٣- سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك قديماً وحديثاً.

٤- كركوك في موسوعة عراقية صادرة عام ١٩٤٧ .

الملحق رقم ١

أدناه نصوص بعض الكتب السرية الصادرة عن قيادة الفرقة الثانية بكركوك الموجهة في نهاية عام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩ الى وزارة الدفاع في بغداد:

١- الوثيقة الأولى:

قيادة الفرقة الثانية

الاستخبارات

الرقم: ح - ش - ٣ - ٩١٤

التاريخ: ١٩٥٨/٩/٩

(سري للغاية وشخصي)

الى/ مديرية الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع

الموضوع/ مذكرة المدرسين الاكراد الى وزارة المعارف حول رفع مستوى الثقافة في كردستان خاصة

بطيه نسخة من المذكرة اعلاه للاطلاع.

ورد في الصفحة (١٥) تحت عنوان (ب - التطبيق)

المادة (١) ما يلي:

(تحديد منطقة المعارف الكردية بألوية السليمانية وأربيل وكركوك وخانقين وأقضية الموصل الكردية). نود أن نلفت النظر الى خطورة التحديد أعلاه حيث نبدي المطالعة التالية:

١- إن اقرار حدود معارف كردستان معناه ضمناً الاعتراف بالخطوة التي يهدف اليها المدرسون الاكراد وهو اعلان كيان كردستان السياسي.

٢- إن زج لواء كركوك ضمن منطقة المعارف الكردية، وهي ليست كردية بالمعنى الذي فسرته المذكرة، اذ فيه أكثرية (عربية وتركية ومسيحية)، فالتعبير يبطن في طياته روح الرغبة في الاستيلاء على (النفط) وهي الثروة الوطنية للجمهورية العراقية التي حررت

هذا المصدر الحيوي لحياة ومستقبل العراق. كما أن ادعاء المذكرة بكردية كركوك معناه صهر القوميات الأخرى في اللواء وهذا ما ينافي روح دستور الجمهورية العراقية.

٣- ليس من المصلحة تأسيس مديرية معارف كردستان وليس من الصحيح ان يكون مركزها في مدينة كركوك.

٤- يجب اسناد منصب مدير المعارف في كركوك دوماً وأبداً الى شخص عربي، شرط أن تتوفر فيه صفة الحياد ويعمل للمصلحة وخدمة التعليم دون تحيّز لقومية أو عنصرية.

٥- اما ما جاء في بقية المذكرة فنترك امرها لوزارة المعارف لانها فرضت شروطاً وليس اصلاحاً.

أرجو اطلاع الجهات المعينة لخطورة المذكرة المبرقة باسم الاصلاح. اننا لا ننكر على اخواننا الاكراد حقهم في المطالب المنوه عنها على ان تتفق والمصلحة العامة التي هي رائد المخلصين لهذا الوطن.

توقيع

الزعيم الركن ناظم الطبقچلي

قائد الفرقة الثانية

٢- الوثيقة الثانية:

قيادة الفرقة الثانية

الاستخبارات

الرقم: ح - ش - ٣ - ١٧

التاريخ: ١٩٥٩/١/٦

(سري وشخصي)

الى/ سيادة الحاكم العسكري العام

الموضوع/مراجعة نقابة المعلمين في كركوك حول بعث مديرية معارف لكردستان مركزها كركوك.

واجهني شخصياً أعضاء هيئة نقابة المعلمين في كركوك (وكان جميع أعضائها من التركمان الذين فازوا في انتخابات نقابة المعلمين ضمن قائمة «الجبهة القومية» التي كانت تضم القوميين والبعثيين والتركمان - ن. ط.) وأفادوا بأن الطلاب الاكراد في مدارس المدينة أخذوا يجمعون التواقيع لارسالها الى وزارة التربية والتعليم لغرض الدعوة لتأسيس مديرية معارف كردستان (العراق) ومركزها في كركوك. وحين جرى التحقيق مع بعض هؤلاء الطلاب (وهم من منتسبي ثانوية المصلى)، افادوا بان الطلب ورد لهم من اناس في بغداد لم يفصحوا عن أسمائهم وهم ينفذون رغبتهم.

وقد أوضح اعضاء النقابة بأن هذه الدعوة تقلقهم لأسباب عديدة أهمها ان لواء كركوك فيه أكثرية تركية مع اقليات عربية ومسيحية آشورية وأرمنية، فتأسيس أو محاولة ايجاد مديرية معارف كردستان في مركز لواء كركوك سيبعث القلق في النفوس كما سيزيد في تفاقم موقف القوميات هنا تجاه هذا المشروع وسيتمخض عن روح التنافس والعداء بين تلك القوميات بسبب التزامها بالخضوع الى التنظيم الجديد المنوي بعثه، وهو فرض التعليم باللغة الكردية، وما سيترتب على ذلك من اجراءات حول نوع الثقافة التي يقتضي ان تسود المنطقة.

ثم افادوا بأنهم جاءوا باسم المصلحة ووحدة التعليم ومستقبل هذا الوطن من إثارة وجود مديرية لاينطبق وضعها فعلاً على لواء أكثريته ليست كردية، وطلبوا الاستيضاح عن الفكرة التي تروجها الجهات الكردية لجعل مركز مديرية معارف كردستان في كركوك.

لقد وعدتهم بنقل الموضوع الى سيادتكم لتجنب ما سينجم عن اقرار هذا المشروع من اختلاطات وانتكاسات معقدة، وأنا أدعوكم بأن يستبعد المشروع وجعل مديرية معارف كركوك رهناً بمدير عربي محايد ليجمع شمل قوميات اللواء والمدينة وليهدأ أهالي اللواء الى مستقبلهم الثقافي والسياسي كما هو الحال عليه الآن.

إن التدريس باللغة العربية هو الحل المقبول في لواء كركوك...

الزعيم الركن ناظم الطبقچلي

قائد الفرقة الثانية»

صورة منه الى:

- مديرية الاستخبارات العسكرية

(إن المذكرة المشار اليها في الكتابين الصادرين عن قيادة الفرقة، سبق أن تقدم بها اعضاء وفود الوية أربيل والسليمانية والموصل وديالى من المعلمين الكرد والعرب (من القائمة المهنية الموحدة التي كانت تضم الديمقراطيين واليساريين من العرب والكرد) الى المؤتمر الأول لنقابة المعلمين الذي انعقد في بداية عام ١٩٥٩ في بغداد، وقبله الى المسؤولين في وزارة المعارف (التربية والتعليم). وهي تتضمن المطالبة بادخال لواء كركوك ضمن اشراف مديرية تربية وتعليم كردستان العراق باعتبار ان الأكثرية السكانية في اللواء حسب الاحصاء الرسمي لعام ١٩٥٧ هي من الكرد. وقد ذكروا في مذكرتهم أيضاً انه يحق للتركمان ولغيرهم فتح مدارس خاصة بهم في اللواء، أسوةً بالكرد، خلافاً لما ورد في المذكرة التي تقدم بها المعلمون التركمان الى قيادة الفرقة الثانية. وهذا ما حصل فعلاً فيما بعد، حيث أفتتحت العديد من المدارس التي كانت تُدرس فيها الكردية أو التركمانية، بالاضافة الى تدريس اللغة العربية؛ ن. ط).

٣- الوثيقة الثالثة:

قيادة الفرقة الثانية

الاستخبارات

الرقم: ١ س/ ١٤٢

التاريخ: ١٩٥٩/١/١٩

الى/ سيادة رئيس أركان الجيش

الموضوع/ الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية

١- منذ اعلان تشكيل جبهة اتحاد احزاب كردستان: الحزب الديمقراطي الپارتي والحزب الشيوعي وحزب جبهة الاتحاد الوطني(*)،

اخذت هذه الجماعات تعمل بصورة جدية بواسطة اعوانهم والمشردين الذين أرسلوهم الى الاقضية والنواحي والقرى على بعث اقليم (كردستان العراق) ضمن الجمهورية العراقية. وقد ساهمت في مثل هذه الاعمال جهات مسؤولة في بغداد لتوجيه هذه الجبهة على التقيد بالميثاق الذي وضعوه والذي ينادون به في نشرات هذه الأحزاب السرية واجتماعاتهم الدورية، وكان النهج الذي رسموه لتحقيق هدفهم هو الاستفادة من المادة الرابعة من دستور الجمهورية العراقية الموقت الذي خصّ العرب والاكراد كمشاركين في هذا الوطن وهم يبغون ما يلي:

أ- العمل بجدية لاقناع حكومة الجمهورية للاعتراف بمطاليبهم القومية ضمن منطقة كردستان التي خططوها ضمن الجمهورية، وتشمل معظم الأراضي الواقعة شرق دجلة حتى خليج البصرة، على أنهم يرتضون البقاء ضمن الوحدة العراقية.

(*) تبدو سطحية معلومات قيادة الفرقة الثانية عن الاحزاب السياسية القائمة آنذاك في اطلاقها تسمية الحزب الديمقراطي الپارتي على الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتبار جبهة الاتحاد الوطني حزباً سياسياً، بينما كانت تجمعاً يضم الاحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية العراقية في ذلك الوقت - (ن. ط.).

ب- اعلان كردستان العراقية فوراً بموجب نص الدستور لتكون هذه الجمهورية قاعدة لضم أكراد تركيا وايران ضمن الخارطة التي رسموها.

٢- إن كلا الفريقين المتطرفين والمعتدلين مؤمنان بما خططاه لجمهوريتهما ومستقبلها ان عاجلاً أو آجلاً بما يلي:

أ- اعتراف الجمهورية العراقية بالاقليم المذكور رسمياً ضمن الوحدة العراقية كمرحلة أولى.

ب- تأسيس مديرية معارف كردستان يكون مركزها مدينة كركوك على ان تكون الثقافة في هذه المنطقة كردية محضة وان تؤسس جامعة في كردستان لرفع الثقافة الكردية.

جـ- الاعتراف باتحاد طلبة كردستان العراق على أن يتعاون مع اتحاد الطلبة في الجمهورية العراقية.

د- المطالبة بتأليف نقابة معلمي كردستان بالرغم من وجود نقابة المعلمين المنتخبة في كل لواء وكذا نقابة محامين وأطباء كردستان.

هـ- العمل على تصنيع كردستان ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي في هذا الاقليم.

و- تأليف نقابات عمال كردستان بأنواعها، على ان تتعاون مع نقابات عمال الجمهورية العراقية وان يتركوا موضوع الدفاع والمالية والتمثيل الخارجي في عهدة حكومة الجمهورية ببغداد.

هذه القواعد والخطوط الأساسية التي يتبناها مثقفو الأكراد ويبشرون بها كافة الأوساط. كما ويتعاون الضباط الأكراد على التقيد بها. إن جبهة أحزاب كردستان الموحدة(*) متفقة على بعث

(*) هذه الجبهة لم تكن موجودة قط، بل كانت هنالك لجنة للتعاون الوطني بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي في الفترة السابقة على انبثاق ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨، وأستمرت بعدها ايضاً بفترة قصيرة بسبب رفض الحزبين القوميين (الاستقلال والبعث) دخول الحزب الديمقراطي الكردستاني طرفاً في جبهة الاتحاد الوطني، التي كانت تضم جميع الاحزاب العراقية المعارضة للنظام الملكي - (ن. ط.).

كردستان العراق وان أختلفوا في الاساليب، لهذا فان كافة الاوساط في هذه المنطقة تعمل بتوجيهه من بغداد حيث يلتف ممثلو هذه الجبهة والضباط حول شخصيتهم المفضلة في الوقت الحاضر وهو (الملا مصطفى البارزاني) ومن يحف به من مثقفي كردستان وتصدر التوجيهات مباشرة لتنفيذ خططهم السياسية.

(اهملت المادة «٣» والمادة «٤» لكونهما لا تتعلق بكركوك)

التوقيع

الزعيم الركن ناظم الطبقچلي

قائد الفرقة الثانية»

المرفقات:

١ قائمة

- صورة منه الى/ مديرية الاستخبارات العسكرية.

الملحق رقم ٢

عن أحداث كركوك التي وقعت في تموز ١٩٥٩

لدى اقتراب موعد الذكرى الأولى لثورة تموز ١٩٥٨، تشكلت في محافظة كركوك، شأنها في ذلك شأن جميع المحافظات الأخرى، لجنة عليا للاشراف على تنظيم الاحتفال بالمناسبة، أشترك في عضويتها ممثلو القيادة العسكرية وجميع الهيئات الرسمية والشعبية الأخرى، برئاسة وكيل المتصرف. وقد قررت اللجنة اقامة مسيرة جماهيرية في المدينة عصر يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩ يشترك فيها الجميع، وتمر في الشوارع الرئيسية في المدينة (حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٩١٥). وانطلقت المسيرة في الاتجاه المحدد لها من قبل اللجنة المنظمة لها. وكان معظم المشتركين فيها من الكرد، من شيوعيين وانصار الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومعظمهم من منتسبي الاتحادات والمنظمات المهنية والنقابات العمالية. ووصلت مقدمة المسيرة الى مدخل شارع (أطلس) الذي تقع فيه المحلات التجارية والمقاهي الخاصة بالتركمان، بينما كانت نهايتها قد غادرت تواً محل انطلاقها البعيد كثيراً عن الشارع المذكور. وحسب تقرير رسمي لمديرية شرطة المحافظة (حنا بطاطو، المصدر نفسه). تقابل جمع غفير من التركمان وهم يركبون السيارات العسكرية في مقدمة شارع (أطلس)، مع بداية المسيرة. ولولا تدخل قوة من الشرطة المحلية التي كانت موجودة في المكان المذكور، لحدث ما لايحمد عقباه، ولكن القوة المذكورة أستطاعت التفريق بينهما، وتمكنت المسيرة فيما بعد من اكمال مسيرتها في الاتجاه المحدد لها مسبقاً من قبل اللجنة الرسمية. ويتساءل الدكتور حنا بطاطو عن مغزى وجود هؤلاء التركمان في سيارات عسكرية في بعض شوارع المدينة، وفي ذلك اليوم بالذات (المصدر السابق، ص٩١٥). وأستمرت مقدمة المسيرة في سيرها حتى وصلت قرب مقهى (١٤ تموز)، في نهاية شارع أطلس تقريباً، والتي كانت مقراً لتجمع الشباب التركماني المتطرف. وفجأة صُوِّبت من بين الجموع المحتشدة أمام المقهى عدة طلقات نارية باتجاه المسيرة، مما أدى الى حدوث خلل كبير فيها، سرعان ما تحول الى شجار بين بعض المشتركين فيها وبين جمهرة التركمان الواقفين أمام المقهى، أُستخدم فيه الحجارة والعصي، ثم تطور الى اطلاق النار من قبل بعض الجنود ومنتسبي المقاومة الشعبية الذين كانوا

يرافقون المسيرة من نقطة انطلاقتها الأساسية.

ويفهم من التقارير الرسمية الصادرة عن مديرية شرطة اللواء، ان عدد المقتولين من التركمان قد بلغ ٢٠ شخصاً وحوالي (١٣٠) جريحاً، مع نهب عدد من الدكاكين والمحلات التجارية بلغ عددها (٧٠) دكاناً ومحلاً تجارياً (حنا بطاطو، ص٩١٥)، بينما جاء في كتاب آخر لمديرية أمن كركوك يحمل رقم ٦٦٩٤ في ١٩٥٩/٧/٢٠ موجّه الى مديرية الأمن العامة، ان عدد القتلى بلغ (٣٢) شخصاً والجرحى (١٣٠) (حنا بطاطو، ص٩١٩)، بينما قدّرت أجهزة الاعلام الأجنبية عدد القتلى بالمئات والجرحى بالالوف. والظاهر ان العناصر غير الملتزمة والمحرضة عملت على توسيع نار الفتنة، خاصة بعد انتشار الشائعات والاقاويل في الاحياء الكردية من المدينة حول اطلاق التركمان النار على المشتركين في المسيرة وقتلهم أعداداً كثيرة، فتسرّب الخبر المذكور سريعاً بين الجميع، فهاجم البعض مركز شرطة (امام قاسم) الواقع في الحي الكردي المذكور، وأستولوا على السلاح الموجود فيه (حنا بطاطو، ص٩١٧). والغريب ان كثيراً من العناصر التي أشتركت في عمليات القتل وسحل الجثث والنهب، ارتبطت فيما بعد بأجهزة القمع البعثية وقدمت خدمات كبرى للنظام، ولا يزال البعض منهم مستمراً في تقديم خدماتهم للنظام المذكور.

ويجب القول في هذا المجال أن مسؤولي الأجهزة العسكرية والأمنية في قيادة الفرقة والمحافظة مارسوا خلال هذه الأحداث ادواراً مختلفة كل حسب توجهاتهم الفكرية والسياسية. فبينما لعب مدير الشرطة، وهو عربي لايحمل اتجاهاً سياسياً محدداً، دور المسؤول الحريص على أرواح الناس وممتلكاتهم، وبذل أقصى الجهود للسيطرة على حالة الفوضى السائدة في المدينة، لعب مدير الأمن، وهو عربي قومي، دور العامل على تأجيج نار الفتنة. كما لعب الضباط الكرد دوراً متميزاً في السيطرة على الأوضاع الأمنية المتردية في المدينة وفي منع التجاوزات والتعديات على أرواح الناس وممتلكاتهم، كما منعوا أيضاً الفلاحين الكرد في القرى الكردية القريبة من كركوك من دخول المدينة في صبيحة ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩، وما كان يترتب على ذلك من آثار سيئة للغاية. واذا كان مسؤولو المنظمات المهنية والشعبية في المدينة يلامون بسبب عدم سيطرتهم على منتسبي تلك المنظمات ومنعهم من الاعتداء على الانفس والأموال، إلا أن جزءاً من اللوم المذكور يجب أن يوجه الى قادة

التركمان ايضاً بسبب دفعهم العناصر المتطرفة من شبابهم على رفع شعارات استفزازية في تجمعات طافت شوارع المدينة خلال ليلة ١٣-١٤ تموز (يوليو) وفي صبيحة ١٤ تموز (يوليو) أيضاً. والراجح ان قادة التركمان لم يكونوا يتوقعون أن يكون رد الفعل من جانب الطرف الآخر عنيفاً بالصورة التي حدث بها فعلاً، والا لما أقدموا على تلك التصرفات، ويبدو انهم كانوا مطمئنين من أن السلطة ستقف معهم فيما لو حدث اي نزاع بينهم وبين الطرف المقابل، نتيجة عبارات التأييد والمساندة التي كانوا يسمعونها دوماً من المسؤولين في المحافظة وفي قيادة الفرقة، لدى استقبالهم لهم في الايام التي سبقت تلك الاحداث الاليمة. وقد لوحظ أثناء رعاية قائد الفرقة الجديد لاحتفال عسكري أقيم صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٩، وقوف عدد من وجهاء التركمان والكرد ممن أطلق سراحهم حديثاً، بجانب القائد والمسؤولين والمدعوين الآخرين على منصة التحية أمام مقر قيادة الفرقة. لقد كان وكيل قائد الفرقة ووكيل المتصرف ورؤساء دوائر الأمن من القوميين العرب المعروفين بمعاداتهم للحزب الشيوعي وللحزب الديمقراطي الكردستاني وهيمنة هذين الحزبين على الشارع في المدينة.

ويبدو أن قادة التركمان قد أتصلوا خلال فترة اعتقالهم في معتقلات بغداد، ببعض الفئات القومية من بعثيين وغيرهم، فحصل بينهم تقارب وتنسيق في العمل من أجل اسقاط عبدالكريم قاسم. كما أن دور السلطة في بغداد القائم دوماً على اثارة التفرقة بين الاحزاب السياسية وفئات البلاد المختلفة، ومساندة طرف خلال فترة محددة ضد الآخر بهدف أضعاف الجميع، قد برز في هذا الميدان بصورة واضحة... فقد افسحت السلطة في البداية المجال امام انصار الحزب الشيوعي للسيطرة على جميع التنظيمات، بما فيها تنظيم (المقاومة الشعبية) العسكرية؛ ثم ضيقت المجال عليهم فجأة وأرخت السبيل للتركمان وشجعت قادتهم للعودة الى الواجهة، كما كان عليه الوضع في عهد ناظم الطبقچلي. وبالمقابل كانت موجة التطرف السائدة آنذاك بين صفوف الحزب الشيوعي، قد هيئت الاجواء المناسبة لوقوع تلك الحوادث الدموية المؤسفة. فهذه العوامل جميعاً ساهمت في تهيئة الجو الملائم لوقوع أحداث تموز (يوليو) ١٩٥٩. ومن الصعب تحديد دور العامل الأساسي فيها، لانها كانت عوامل متلازمة ومكملة أحدها للآخر، من تطرف الجانبين الى دور التحريض من جانب السلطة المركزية والفئات القومية والبعثية المتحالفة مع التركمان، ودور العامل

الخارجي أيضاً، حيث كانت كركوك مركزاً لادارة شركة نفط العراق البريطانية التي كانت لها (دائرة علاقات) نشطة. وقد كشف عن ارتباط بعض الوجهاء التركمان كالمحامي صديق نقاش والمقدم المتقاعد يونس عمر والتاجر محمد الصالحي وغيرهم بدائرة علاقات شركة النفط، أحد التركمان النشطين وهو صلاح ترزي عام ١٩٦٢ لأحد السياسيين الكرد.

لقد أدت تلك الحوادث الأليمة الى احداث شرخ واسع في العلاقة ما بين الكرد والتركمان في مدينة كركوك، لاتزال آثارها باقية لحد الآن. ومن المؤسف ان المسؤولين في قيادة الفرقة والاجهزة الأمنية في المدينة لعبوا دوراً واضحاً في تأجيج نار الفتنة وتوسيع شقة الخلاف بين أطرافها. وأنكشف دورهم بوضوح، بعد الاطاحة بنظام عبدالكريم قاسم، لأن معظمهم كانوا على صلة بقادة انقلاب ١٩٦٣ ولعبوا دوراً متميزاً فيه، بل تسنّم بعضهم مراكز ومسؤوليات مرموقة بعد نجاحه.

الملحق رقم ٣

سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك قديماً وحديثاً(*)

تعتبر معاهدة قصر شيرين ـ زهاب الموقعة عام ١٦٣٩ بين ممثلي الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية بداية لتقسيم كردستان بين الجانبين بصورة رسمية. ومنذ ذلك الحين حاولت الإمارات الكردية التي كانت تتمتع عملياً بحالة استقلال أو شبه استقلال، الاحتماء بإحدى هاتين الدولتين لدى وقوع مخاطر خارجية عليها، أو عند نشوب نزاع بين أفراد الأسرة الحاكمة الواحدة(١). وكانت المنازعات بين الإمارات المتعددة أو بين أفراد الأسرة الواحدة تُشَجع وتُغَذى من قبل السلاطين والشاهات وممثليهم بهدف إضعافها جميعاً، وقد بدأت هذه الإمارات بالانحلال تدريجياً منذ بداية القرن التاسع عشر. وآخر الإمارات الكردية المنحلة هي إمارة أردلان (٦١٧هـ ـ ١٢٨٤هـ) التي كانت تتخذ من مدينة (سنه) عاصمة لها، وإمارة بابان (١١٠٦هـ ـ ١٢٦٧هـ) التي اتخذت من السليمانية عاصمة لها، بعد الانتقال إليها من بلدة (قلاجوالان) القريبة منها(٢).

(*) بحث قدّم من قبل المؤلف في الندوة التي نظمها (مركز كربلاء للبحوث والدراسات) في لندن بتأريخ ٢١و٢٢ تمور ٢٠٠١ حول مدينة كركوك.

(١) نذكر على سبيل المثال أن عبدالرحمان پاشا بابان كان قد أُجبر خلال سنوات حكمه لامارة بابان التي امتدت من عام ١٧٨٩ حتى عام ١٨١٣، على ترك السلطة لبعض أقاربه بسبب التدخل الصفوي تارة أو العثماني تارة أخرى، ولأكثر من مرة. انظر جي.دي ادمونز، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس بغداد ١٩٧١، ص٥٥.

(٢) تأسست إمارة أردلان في القسم الشرقي من كردستان عام ٦١٧هـ، وكانت على جانب كبير من القوة والشأن واتسعت حدودها لتشمل أحيانا كركوك وأطرافها، وانتهت الامارة عام ١٢٨٤هـ. أما إمارة بابان الثانية، فقد تأسست عام ١١٠٦ هـ وكانت بلدة (قلاجوالان) عاصمة لها، ثم بنى إبراهيم باشا بابان عام ١١٩٩هـ /١٧٨٤م مدينة السليمانية وإتخذها عاصمة له، وانتهت أيام الامارة عام ١٣٦٧هـ/ ١٨٥١ لتصبح خاضعة للإدارة العثمانية المباشرة. محمد أمين زكي، تاريخ الدول والامارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني، الطبعة الثانية المنقحة، لندن ١٩٨٦، ص٢٧٦-٢٩١، وص٤١٦- ٤٢٢.

لقد أشرنا إلى هاتين الامارتين الكرديتين لأن مدينة كركوك وأطرافها كانت جزءاً من كل منهما خلال فترات متفاوتة، أشار إلى بعضها الشاعر الكردي المعروف الشيخ رضا الطالباني (١٨٣٥-١٩١٠) في قصائد وأشعار له باللغات الكردية والفارسية والتركية(٣).

يقول شاعر كركوك المشهور الشيخ رضا في قصيدة مطولة له باللغة الكردية، انه يتذكر عندما كان صبياً حكم إمارة بابان التي كانت مدينة السليمانية مركزاً لها، والتي لم تكن خاضعة لا لحكم العجم ولا لحكم آل عثمان(٤).

وعندما كان الشاعر في الثلاثين من عمره تقريبا نوى زيارة الآستانة، فزار في طريق سفره إليها قرية (بريفكان) لاداء الزيارة لمرقد الشيخ نورالدين البريفكاني(٥). ونظم الشاعر أمام مزاره قصيدة باللغة الفارسية مجّد فيها الشيخ

(٣) الشيخ رضا طالباني هو من مشاهير شعراء كردستان وكركوك بالذات، وهو نجل الشيخ عبدالرحمان طالباني ولقبه الشعري(خالص) الذي كان واحداً من أكابر شيوخ التصوف في كردستان ومن أبرز علماء وشعراء كركوك في القرن التاسع عشر. وقد طبع ديوان أشعار الشيخ رضا باللغات الكردية والفارسية والتركية عام١٩٣٥ في بغداد، وأعيد طبعه أربع مرات أخرى لحد الآن. الطبعة الثانية في بغداد أيضاً تحت إشراف حفيده المحامي علي طالباني عام ١٩٤٦، والطبعة الثالثة في إيران، والرابعة في السويد عام ١٩٩٦، وهما إعادة لطبعة ١٩٤٦، والطبعة الخامسة في السليمانية عام ١٩٩٩ وأخرى في أربيل عام ٢٠٠٠. وقد كتب عن الشاعر وعن أشعاره العديد من الكتب والدراسات والبحوث بعضها باللغة الإنجليزية، كدراسة ادموندز. ونوقشت في ٢ أيار ٢٠٠١ رسالة ماجستير تحت عنوان: شعر الهجاء عند الشيخ رضا طالباني مقارناً مع ابن الرومي، أعدت من قبل السيد هاوكار رؤوف محمد أمين في كلية العلوم الإنسانية بجامعة السليمانية. صحيفة (الاتحاد) الكردستانية، العدد ٤١٩ في ٤ أيار ٢٠٠١

(٤) يقول الشاعر في قصيدة مطولة باللغة الكردية عن إمارة بابان:

له بيرم دێ سلیمانی کە دارولمولکی بابان بوو
نە مەحکوومی عەجەم، نەسوخرەکێشی ئالی عوسمان بوو

(ديوان الشاعر، طبعة ١٩٤٦، القسم الكردي)

(٥) يقول الشاعر في قصيدة باللغة الفارسية لدى زيارته قرية (بريفكان):

عزم ديار روم جو كردم ز شهرزور
افتاد در ديار بريفكان مرا عبور (ديوان الشاعر، طبعة ١٩٤٦، القسم الفارسي)

البريفكاني أحد كبار شيوخ التصوف في كردستان. يقول الشاعر في قصيدته: انه القادم من بلاد شهرزور في طريق سفره لبلاد الروم- ويقصد بها تركيا حيث يطلق عليها الكرد هذه التسمية- ليزور مرقد الشيخ نور الدين(٥ مكرر).

و في عام ١٨٧٩م عندما قررت الدولة العثمانية نقل مركز أيالة شهرزور من كركوك إلى الموصل ، سجل لنا الشاعر في بيت شعر له باللغة التركية حزنه وأساه، محذَراً الأهالي أيضا من هذا التحول، خاصة وان الوالي الجديد كان معروفاً بقسوته عندما كان في كركوك. يقول الشاعر: أصبحت الموصل مركزاً للولاية، وأصبح (نافع أفندي) والياً عليها، فالويل للرعية وليطمر الأهالي الرماد على رؤوسهم!(٦)

إضافة لهذه الشهادة الشعرية للمراحل التاريخية التي مرت بها مدينة كركوك والتي دونها لنا الشاعر قبل قرن ونيّف، سجلَ لنا رحالة عثماني معروف شهادته عن هذه المدينة في موسوعته باللغة التركية والمعروفة بـ(قاموس الأعلام). يقول العلامة شمس الدين سامي بصدد مدينة كركوك في موسوعته تلك: "أنها تقع ضمن ولاية الموصل التابعة لكردستان وعلى بعد ١٦٠كم من الجنوب الشرقي لمدينة الموصل. وهي مركز أيالة سنجق شهرزور، لها من النفوس ٣٠٠٠٠ نسمة، وفيها قلعة و٣٦ جامعاً ومسجداً و ٧ مدارس و١٥تكية وخانقاه، و١٢ خاناً و١٢٨٢ دكاناً و٨ حمامات"(٧). وكتب عن الحالة القومية في مدينة كركوك: "أن ثلاثة أرباع الأهالي من الكرد، والبقية من الأتراك والعرب وغيرهم. وفي المدينة ٧٦٠ يهودياً و٤٦٠

(٥ مكرر) بريفكان قرية تقع حاليا ضمن حدود محافظة دهوك بكردستان العراق، والشيخ نور الدين هو نجل الشيخ عبد الجبار بن الشيخ زين العابدين بن الشيخ شمس الدين المعروف بالقطب. وقد ولد عام ١٢٠٥هـ وتوفى عام ١٢١٨ هـ في قريته (بريفكان).

(٦) يقول الشاعر في بيت شعر له باللغة التركية:

موصل أولدى ولايت، نافع أفندي والي
ويل لكم رعيه، كول باشوه أهالي

عطا ترزي باشي المحامي، كركوك شاعرلري (باللغة التركمانية) أي شعراء كركوك، الجزء الثاني، مطبعة الجمهورية، كركوك ١٩٦٨، ص١٤٤.

(٧) شمس الدين سامي، قاموس الأعلام (باللغة التركية العثمانية)، مطبعة مهران، ا ستانبول ١٣١٥هـ/١٨٩٨م. راجع ايضا الدكتور هلكوت حكيم، كركوك مدينة النار والنور، مجلة (چريكة/الصرخة) التي كانت تصدر باللغتين الكردية والعربية في لندن، العدد الثالث، آب ١٩٨٤، ص١٤ وما بعدها.

كلدانياً ".

واحتفظت مدينة كركوك بطابعها الكردي رغم محاولات الإدارة العثمانية تقوية نفوذ ومراكز بعض الأسر التركية التي كانت موضع ثقة سلاطين آل عثمان والتي استقر أجدادها في كركوك بعد نجاح حملة السلطان مراد الرابع عام ١٠٤٨هـ واستعادته العراق من الصفويين(٨).

وقد عهدت الإدارة العثمانية لرؤساء هذه الأسر التركية الأصل منصب (المتسلّمية) أي الإدارة، مع منحهم ألقاباً عالية(٩). وقدمت هذه الأسر بدورها دعماً مستمراً للحكم العثماني وثقافته "وكانوا مصدراً خصباً لتزويده بالموظفين"(١٠).

وتتطرق دائرة المعارف الإسلامية للوضع الإداري في منطقة كركوك خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني قائلة: "كانت كركوك مركزاً لايالة شهرزور في القرن الثامن عشر التي كانت تضم الألوية الحديثة التالية: كركوك وأربيل والسليمانية. ثم أطلق أسم شهرزور على سنجق كركوك وألحق به لواء كركوك، في حين ظل شهرزور التاريخي – أي السليمانية – خارج السنجق الجديد. وشكلت ولاية الموصل عام ١٨٧٩، وبقيت كركوك مدينة عسكرية مهمة"(١١). وتضيف دائرة المعارف الإسلامية أن ولاية الموصل كانت مكونة من ثلاثة سناجق أو ألوية هي الموصل وكركوك والسليمانية، وفي عام ١٩١٨ فصلت ثلاث أقضية في شمال الزاب الصغير عن كركوك لتشكّل منها لواء أربيل(١٢). وبقيت هذه السناجق تابعة لولاية الموصل لحين اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث تمكنت القوات البريطانية من احتلالها

(٨) عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تاريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد ١٩٤٧، ص ٢٨٤. وقد ورد فيه بصدد أسرة (آل النفطجي) وبلسان رئيسها المرحوم ناظم بن صالح باشا آل النفطجي "أن نسب هذه الأسرة ينتهي إلى قبيلة تركية كانت تسكن آسيا الصغرى (الأناضول)، ثم هاجر بعض أفرادها إلى العراق، وكان جد هذه الأسرة وهو (قهرمان آغا) هو الذي اكتشف منابع النفط في كركوك ووضع يده عليها وعلى الأراضي المجاورة لها".

(٩) عبدالمجيد فهمي حسن، المصدر السابق، ص٢٨٤ بصدد آل النفطجي، وص٣٠١ بخصوص (آل آوجي).

(١٠) دائرة المعارف الإسلامية (باللغة الفرنسية)، الجزء الخامس، وقد ألف ما يتعلق بـ (كركوك (Kirkuk المستشرق (كرامرز)، ثم أضاف إليها (تومابوا) ملاحظات هامة قبل إعادة طبعها ثانية، ص١٤٧.

(١١) دائرة المعارف الإسلامية، المصدر السابق.

(١٢) المصدر نفسه.

في نهاية الحرب. فقد احتلت تلك القوات مدينة كركوك في ١٧ أيار ١٩١٨ بقيادة الجنرال مارشال الذي إنسحب منها في ٢٧ من الشهر نفسه، وعاد أخيراً لاحتلالها بصورة نهائية في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، لدى إبرام معاهدة صلح مودروس بين بريطانيا والدولة العثمانية(١٣). ويلاحظ أنه باستثناء منطقة السليمانية التي تشكلت فيها إدارة كردية برئاسة الشيخ محمود الحفيد يعاونه بعض المستشارين الإنجليز، كانت المناطق الأخرى من ولاية الموصل خاضعة للإدارة المباشرة لجيش الاحتلال الإنجليزي بإشراف عدد من الضباط السياسيين البريطانيين. واكتشف الإنجليز خلال هذه الفترة من احتلالهم للولاية منابع النفط الهائلة في كركوك وفي أطرافها، فأعادوا النظر في سياستهم السابقة في المنطقة وسعوا إلى البقاء في ولاية الموصل رغم أنها لم تكن ضمن حصتهم بموجب إتفاقية سايكس–بيكو السرية المبرمة عام ١٩١٦ بينهم وبين فرنسا. وأدت الجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية لدى فرنسا إلى إقناعها بالتنازل عن ولاية الموصل وإبرام معاهدة سان ريمو بينهما في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، حيث تنازلت فرنسا بموجبها عن ولاية الموصل لقاء إعطائها نسبة محددة في شركة النفط التركية TPC التي كانت قد تأسست بين كل من تركيا العثمانية وألمانيا بهدف البحث عن النفط واستثماره في حدود ولايتيْ بغداد والموصل(١٤).

(١٣) يتبين من بعض الوثائق البريطانية السرية أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد حذَّرت قيادة القوات البريطانية في جبهة العراق من التقدم شمالاً صوب حدود ولاية الموصل. فقد جاء في مذكرة سرية مؤرخة في ١٤ آذار ١٩١٥ موقعة من قبل السير آرثر هيرتزل مسؤول القسم السياسي في الخارجية البريطانية "أنه يجب عدم تجاوز سلسلة جبال حمرين بأي وجه من الوجوه، لما يمكن أن يترتب على ذلك من مشاكل مع الكرد فيها". راجع كل من:

Briton Cooper Bush, Britain, India and Arabs, P.40; and Marian Kent, Oil and Empire, P.120..

وكانت بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا بموجب معاهدة سايكس–بيكو السرية على ان تكون ولايتي بغداد والبصرة لبريطانيا، وولاية الموصل لفرنسا، وهو ما يعني أن هاتين الدولتين لم تكونا تنظران للعراق بحدوده الحالية، ككيان واحد. راجع بحثنا الذي قدمناه في مؤتمر قانوني نظم في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٩ من قبل مؤسسة أحمد للدراسات الكردية في وا شنطن والذي نشر في:

An Analysis of The Legal Rights of the Kurdish People; Nouri Talabany, Southern Kurdistan in International Law, Virginia, USA 2000, P96.

(14) ibd. , P.97

Stephen Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925, p.312.

وهكذا كان اكتشاف النفط في كركوك وفي أطرافها سبباً أساسياً لالحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية التي أنشأها الإنجليز عام ١٩٢١ من ولايتيْ بغداد والبصرة والذين نصبوا الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً عليها(١٥). وقد تم الحاق ولاية الموصل التي تشكل كركوك جزءاً مهماً منها، بعد صدور قرار مجلس عصبة الأمم في كانون الأول ١٩٢٥ لتسوية حدود الولاية. وقد أتخذ القرار المذكور بعد تقديم لجنة الحدود الدولية تقريرها إلى مجلس العصبة عقب زيارتها للولاية في شهر شباط من العام نفسه(١٦). وكانت الإدارة البريطانية قد جعلت الأجواء مناسبة لزيارة اللجنة الدولية المذكورة التي قدمت إليها بقصد الاستكشاف والاستطلاع. فقد نظم الإنجليز زيارة للملك فيصل الأول لأرجاء ولاية الموصل، باستثناء منطقة السليمانية، في كانون الأول من عام ١٩٢٤، لحث الناس فيها على طلب الانضمام للدولة العراقية الحديثة. وقد جعلت الإدارة البريطانية من زيارة الملك لولاية الموصل مناسبة لرفع العلم العراقي على مباني الدوائر الرسمية فيها، وذلك قبل البت بمصيرها من قبل مجلس عصبة الأمم(١٧). ويؤكد العديد من الباحثين العراقيين، وفي مقدمتهم المرحوم عبد الرحمان البزاز على أن الجهود البريطانية هي التي حسمت الأمر لصالح العراق وجعلت ولاية الموصل جزءاً منه. ولابد من القول أن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لبريطانيا في المنطقة هي التي دفعتها لألحاق ولاية الموصل بالعراق. فقد كانت بريطانيا الدولة المنتدبة علي العرق تريد إرسال نفط كركوك إلى الموانئ الواقعة علي البحر الأبيض المتوسط بواسطة أنابيب تمتد عبر الأراضي العراقية، ثم يتم شحنه منها إلى أوروبا والغرب. وكان يتعذر آنئذ إرسال نفط كركوك إلى تلك الموانئ إلا عبر الأراضي العراقية، ذلك أن العلاقات كانت متوترة بين كل من بريطانيا وتركيا، لان الأخيرة كانت تطالب بولاية الموصل وتعتبرها جزءاً منها.

(15) Helmut Mezcher, Imperial Quest for Oil, Iraq, 1910-1928, Oxford, 1976, p.76.

ومؤلفنا: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، الطبعة الثانية، لندن ١٩٩٩ ، ص ٤٧و٤٨. (يلاحظ أن دار الحكمة للطباعة والنشر في لندن التي تولت طبع ونشر الطبعة الثانية من الكتاب لم يضع اسمها عليه!).

(١٦) اكتفت اللجنة الدولية بإجراء استفتاء شكلي بين الوجهاء والمختارين في الولاية عن طريق طرح أسئلة محددة عليهم. د.فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة إشبيلية، بغداد ١٩٧٧، ص٦.

(١٧) مؤلفنا، منطقة كركوك، المصدر المشار إليه آنفاً.

فكان من العسير إذن إرسال نفط كركوك إلي الموانئ التركية كما هي عليه الحال ألان. وقد تم في أواسط الثمانينات ربط كركوك بميناء جيهان التركي بواسطة أنبوب لنقل النفط إلى ذلك الميناء التركي، ثم يتم شحنه من هناك إلى أنحاء العالم(١٨).

ورغم أن إلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية المستحدثة قد تم بقرار دولي، إلا أنه كان مشروطاً بوجوب التزام كل من بريطانيا والعراق "الأخذ بالحسبان رغبات الأكراد الذين كانوا يطالبون بوجوب تعيين موظفين من أصل كردي لإدارة بلادهم، وبأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المرافق الخدمية المختلفة"(١٩). لكن الحكومات العراقية المتلاحقة تراجعت عن هذه الالتزامات الدولية ومارست في منطقة

(١٨) بحثنا الذي قدمناه في الندوة التي نظمها نواب حزب الخضر الفرنسي في بناية البرلمان الفرنسي بتأريخ الخامس من شباط ٢٠٠١حول آثار الحصار الاقتصادي علي العراق ووضع حقوق الإنسان فيه. وكان البحث بعنوان:
La Politique de l'Aarabization de la Region de Kirkuk par les Regimes Irakiens.

وأود أن أسجل للتاريخ هنا أنني سمعت المرحوم توفيق وهبي، الوزير الكردي السابق في العهد الملكي الذي كان مقيما في لندن يقول، أن رئيس الوزراء العراقي السابق نوري السعيد كان قد استشار عددا من السياسيين والوزراء السابقين عام ١٩٥٦عندما كانت العلاقات متوترة بين الحكومتين العراقية والسورية وما يقترحون من إجراءات بحق سوريا، فاقترح البعض قطع أنبوب النفط الذي يربط بين كركوك وسوريا وربط الخط المذكور بالموانئ التركية، فرفض الاقتراح لانه يلحق ضررا بدولة عربية ، لكن النظام البعثي في العراق نفذ فيما بعد ما رفضه نوري السعيد عام ١٩٥٦.

(١٩) د. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية ووثائقية، لندن ١٩٩٢، ص١٨٦، ومقال عدنان حسين في مجلة (الزمن) بعنوان: القضية الكردية ، قصة أم المشاكل في العراق، العدد ٢٦، ديسمبر ١٩٩٧، ص٧. وقد أشار الدكتور وليد حمدي إلي وثيقة بريطانية سرية تتضمن إثارة المندوب السامي البريطاني في العراق موضوع استخدام اللغة الكردية في كردستان طبقاً للالتزام الدولي المذكور، وذلك في اجتماع له مع الملك فيصل الأول بتأريخ ٢٠ أيار ١٩٣٠، مع الإشارة إلى عدم اتخاذ الحكومة العراقية أي إجراء بهذا الشأن وعدم تأسيسها منطقة تعليمية موحدة في المنطقة الكردية، ص١٨٦ من المصدر المشار إليه آنفا.

كركوك بالذات سياسة مغايرة لتلك الالتزامات، إذ حاولت دوما منع الكرد من لعب إي دور لهم في مقدرات كركوك، خاصة بعد إدراكها لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للدولة العراقية المستحدثة وللمصالح الحيوية الإنجليزية(٢٠).

تبين ذلك بعد احتلال كركوك، حيث قررت الإدارة البريطانية المحتلة ابتداء والحكومة العراقية فيما بعد، إبقاء اللغة التركية لغة للتعليم والإدارة في كركوك حتى نهاية العشرينات، وإعطاء دور للتركمان لا يتناسب مع حجمهم ونسبتهم السكانية داخل المدينة وفي اللواء، وهي نفس السياسة التي كان العثمانيون يتبعونها فيما مضى. وظهر أيضا شيئا من التنسيق بين الحكومات العراقية في العهد الملكي وإدارة شركة نفط العراق التي كانت بأيد بريطانية وكركوك مركزاً لها، في إستقدام أبناء المحافظات العراقية الأخرى بهدف استخدامهم في منشآت الشركة داخل كركوك وفي أطرافها .ولهذا السبب بالذات "تهافت على لواء كركوك آلاف من العمال والمحترفين والفنيين، تتبعهم آلاف أخرى من أصحاب المهن المختلفة وصغار التجار والباعة وطالبي الرزق"(٢١). وترتب على استخدام هذا العدد الهائل من العمال والفنيين وغيرهم في منشآت الشركة والقادمين من الألوية الأخرى، ظهور أحياء شبه مستقلة خاصة بالعرب والآشوريين والأرمن داخل الأحياء القديمة في كركوك القريبة من تلك المنشآت(٢٢). ويقدر بعض الباحثين نسبة الزيادة في عدد سكان كركوك للفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٦٨ إلى خمسة أضعاف ماكان عليه، وعدد المهاجرين إليها للفترة مابين ١٩٤٧-١٩٥٧ وحدها ب(٣٩٠٠٠) مهاجر(٢٣). ويجب الإشارة هنا إلى أن نسبة العمال والمستخدمين الكرد في منشآت الشركة كانت تأتي بعد الآخرين ولا تتناسب مطلقاً مع عدد نفوسهم في المدينة وفي اللواء (المحافظة)(٢٤). تبين ذلك بوضوح بعد إنشاء شركة النفط في بداية الخمسينات

(٢٠) الدكتور جبار قادر، كركوك : قرن ونصف قرن من التتريك والتعريب، مجلة (الملف العراقي)، العدد ٩٩، آذار ٢٠٠٠، ص٤٢

(٢١) عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تأريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد ١٩٤٧، ص٥٤

(٢٢) مؤلفنا، منطقة كركوك المشار إليه آنفاً، ص٥١.

(٢٣) الدكتور أحمد نجم الدين، أحوال السكان في العراق، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص١٠٩

(٢٤) مؤلفنا: منطقة كركوك، المصدر السابق، ص٣٦. يلاحظ أن الدوائر البريطانية في <

مئات الدور السكنية لمستخدميها في منطقة أطلق عليها أسم (عرفة/ Arrapha) أو كركوك الجديدة. لقد كان معظم شاغلي تلك الدور من الآشوريين والأرمن والعرب والتركمان، ما جعل الكرد يشعرون بالغبن الذي لحق بهم منذ البداية. وهكذا أدى استثمار حقول النفط في كركوك وفي أطرافها إلى استيطان أعداد كبيرة من أبناء المحافظات الأخرى داخل مدينة كركوك.

واستمرت الحكومات العراقية طوال العهد الملكي في إتباع السياسة نفسها، أي تشجيع غير الكرد على الاستيطان في كركوك، كما استمرت في منع استخدام اللغة الكردية في التعليم الابتدائي في الأحياء الكردية(٢٥)، وقد منعت الكرد في كركوك أيضا من الاحتفال بعيد نوروز، بينما كانت تسمح بإحيائها أحيانا في بعض المدن الكردستانية الأخرى. ومع ذلك يجب القول أن هذه الحكومات لم تكن تمارس سياسة طرد الكرد من كركوك، ولا توضع العراقيل أمام هجرة الفلاحين إليها من القرى الكردية التابعة للواء خلال سنوات القحط والجفاف. غير ان وزارة يا سين الهاشمي خططت منذ أواسط الثلاثينات لتوطين عشائر عربية رحالة في سهل الحويجة الواقع في جنوب غربي اللواء، وذلك بإنشاء مشروع للري لجلب الماء من نهر الزاب الصغير إلى السهل المذكور(٢٦).

< العراق كانت قد قدرت عدد نفوس الكرد في لواء كركوك عام ١٩٢١ بـ (٧٥٠٠٠) والأتراك بـ(٣٥٠٠٠) والعرب(١٠٠٠٠) واليهود بـ(١٠٠٠) والكلدان بـ(٦٠٠)، وهذه التقديرات البريطانية مستمدة من أرشيف السجلات المحفوظة في المكتبة العامة في ستوكهولم، حيث كانت السويد هي الدولة المشرفة على تنظيم عملية الاستفتاء لتحديد مستقبل ولاية الموصل. وبلغت نسبة الكرد في كركوك بموجب الإحصاء السكاني الرسمي لسنة ١٩٥٧، ٣ . ٤٨٪ والعرب ٢ . ٢٨٪ والتركمان ٤ . ٢١٪. وبدأت بعد ذلك، خاصة منذ ١٩٦٨، عمليات الترحيل والطرد الجماعي للقوميات غير العربية من كركوك ، مما أفقدت الإحصائيات اللاحقة مصداقيتها وشرعيتها.

(٢٥) أود الإشارة بوجه خاص هنا لتجربتي الشخصية المريرة التي عشتها مع تلاميذ آخرين في مدرسة للابتدائية في كركوك. فقد كنا نضطر لحفظ الكتب المدرسية عن ظهر قلب لأننا لم نكن نفهم منها شيئاً لكونها باللغة العربية. واستمرت معاناتنا هذه حتى فيما بعد، أي في المرحلة الثانوية، ولكن بدرجة أخف نسبياً.

(٢٦) راجع مؤلفنا: منطقة كركوك ، المشار إليه آنفاً، ص٥١-٥٦.

واستبشر الكرد في كردستان وفي كركوك بالذات بوقوع ثورة تموز ١٩٥٨ وساندوها بقوة، بأمل أن تنهي سياسة التمييز التي كانت تمارس ضدهم، وطالبوا قيادتها منذ البداية السماح باستخدام اللغة الكردية في مرحلة التعليم الابتدائي في المناطق الكردية من كركوك(٢٧). لكن تعيين عدد من المسؤولين العسكريين والمدنيين المعروفين بضيق أفق تفكيرهم السياسي في مناصب حساسة في كركوك حال دون وقوع أي تغيير في أوضاع الكرد فيها، كما استمرت الأجهزة الأمنية في ملاحقة العناصر السياسية التي كانت ملاحقة خلال العهد الملكي. وبحجة العمل على حفظ التوازن بين الكرد والتركمان في كركوك، اتخذ المسؤولون الجدد، خاصة قائد الفرقة الثانية في كركوك وهو الجنرال ناظم الطبقجلي، عدداً من الإجراءات التي كان يستشف منها الانحياز للتركمان(٢٨). كذلك بعث بالعديد من الكتب الرسمية السرية إلى وزارة الدفاع في بغداد التي كانت تتولى عملياً حكم العراق، متهماً فيها الكرد بإثارة المشاكل والزعم بأنهم يعملون في كركوك على (إنشاء جمهورية كردستان) و(بعث إقليم كردستان)(٢٩). وقد اعتبر الطبقجلي مطالبة المثقفين الكرد إنشاء مديرية للإشراف على الدراسة الكردية في كركوك "دليلاً على نواياهم وسعيهم لإنشاء هذه الجمهورية المزعومة"(٣٠). وكانت هذه المديرية موجودة في

(٢٧) قدمت مذكرات عديدة إلى وزارة المعارف (التربية حالياً) من قبل ممثلي القائمة المهنية في انتخابات نقابة المعلمين في العراق بخصوص الحقوق الثقافية الكردية، كالتدريس باللغة الكردية والاهتمام بالثقافة الكردية وإنشاء مديرية تربية للإشراف على الدراسة الكردية في المنطقة الكردية، واعتبرت هذه المطالب – التي تحققت معظمها فيما بعد– بمثابة (تهيئة لإنشاء جمهورية كردستان) حسب وجهة نظر قيادة الفرقة الثانية في كركوك، وعلى رأسها الجنرال ناظم الطبقجلي.

(٢٨) من بين الإجراءات التي اتخذها قائد الفرقة الثانية الجنرال ناظم الطبقجلي بعد وصوله كركوك بفترة قصيرة، هي مفاتحته وزارة الداخلية لإقالة رئيس بلدية المدينة الكردي وتعيين آخر تركماني كان واحدا من رموز جماعة الإخوان المسلمين في كركوك بدلا عنه.

(٢٩) مؤلفنا، منطقة كركوك، ص٥٨

(٣٠) كتاب قيادة الفرقة الثانية / الاستخبارات / سري والمرقم ١س/١٤٢ في ١٩٥٩/١/١٩ الموجه إلى رئيس أركان الجيش تحت عنوان "الحالة السياسية في < < منطقة مسؤولية الفرقة الثانية".

كركوك عام ١٩٣١ تحت اسم (مفتشية معارف منطقة كردستان). وقد أيدت نقابة المعلمين المركزية في بغداد مع أوساط سياسية عراقية أخرى هذه المطالب الكردية. ولا نجافي الحقيقية إذا ماقلنا أن ما قام به الطبقجلي عندما كان قائداً للفرقة الثانية في كركوك وحاكماً فعلياً لكل المنطقة الشمالية، لم يصب في خانة حفظ التوازن بين القوميات المتآخية في كركوك وفي المنطقة، بل ساهم في إثارة التفرقة بينها. إن تعيينه بهذا المنصب الحساس كان خطأ ارتكبته قيادة ثورة تموز، وسارت على نهج الحكومات العراقية السابقة التي كانت تعين معظم كبار المسؤولين في المنطقة الكردية من العرب وحدهم، بينما كانت تسمي بعض الكرد مسؤولين في وسط أو جنوب العراق. وباعتقادنا أن تعيين الجنرال فؤاد عارف (الكردي) متصرفاً للواء كربلا بدلاً من تسميته قائداً للفرقة الثانية أو متصرفاً للواء كركوك أو لأحد الألوية الكردية الأخرى، قد جاء في هذا السياق(٣١). لقد كان الجنرال فؤاد عارف محل ثقة زعيم الثورة الجنرال عبد الكريم قاسم، وكان قريباً منه وحال دون اغتياله في مكتبه في وزارة الدفاع من قبل العقيد عبد السلام عارف في تشرين الأول من عام ١٩٥٨(٣٢). أن وجود الجنرال فؤاد عارف كمسؤول في كركوك ربما كان سيحول دون سير الأوضاع فيها نحو التوتر والتشنج اللذين مهّدا الأجواء _ فيما بعد–

(٣١) عينت قيادة ثورة تموز اثنان من كبار الضباط العرب متصرفين للوائي السليمانية وأربيل، ومدنياً عربياً متصرفاً للواء كركوك هو السيد عبد الجليل الحديثي, فضلاً عن تعيين الجنرال ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية التي يقع مقرها ووحدات مهمة منها في مدينة كركوك. وكانت لهذه الفرقة أيضا وحدات أخرى في كل من مدن السليمانية وأربيل والموصل وقصبات قلعه دزه وروانذوز وعقره. وكان معظم منتسبي هذه الفرقة من ضباط وضباط صف وجنود من الكرد، يليهم العرب والتركمان والآشوريين من أبناء المنطقة الشمالية بوجه عام.

(٣٢) عاتب عبدالسلام عارف – بعد الإطاحة بحكم عبدالكريم قاسم – زميله فؤاد عارف لمنعه إياه من قتل عبدالكريم قاسم في مكتبه في وزارة الدفاع عام ١٩٥٨، حيث كان موجودا معهما أيضا. فقد عاد عبدالسلام عارف فجأة من ألمانيا الغربية التي عين سفيرا فيها اثر خلافه مع قاسم، وتوجه من المطار مباشرة إلى وزارة الدفاع لمقابلة قاسم ناويا قتله. والراجح أنه لولا وجود فؤاد عارف في مكتب قاسم وأخذه المسدس من يد عبدالسلام، لوقعت جريمة قتل قاسم في تشرين الأول عام ١٩٥٨، وليس > < في شباط ١٩٦٣ لدى نجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

لوقوع الأحداث الدموية المؤسفة التي وقعت في كركوك في تموز١٩٥٩.

لقد توترت الأوضاع في كركوك بعد وصول الطبقجلي إليها لانحيازه المكشوف لإحدى القوميات فيها ولإثارته النعرات والتفرقة بين القوميات المتآخية في كركوك. تبين ذلك بوضوح من مضامين الكتب السرية التي أرسلها إلى وزارة الدفاع بعد فترة قصيرة من وصوله إلى كركوك(٣٣). واستمرت هذه الأوضاع غير الطبيعية داخل كركوك حتى بعد إحالة الطبقجلي على التقاعد في شهر آذار ١٩٥٩ وتعيين قائد جديد للفرقة الثانية هو الجنرال داود الجنابي الذي كان معروفاً بميوله اليسارية. لقد عين الجنابي عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة للعقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل بالتعاون مع الطبقجلي والأوساط القومية والبعثية. وبالنسبة للكرد، أصبح الوضع في كركوك خلال فترة وجود الجنرال الجنابي فيها كوضع أي مدينة كردستانية أخرى، حيث احتفلوا فيها لأول مرة بعيد نوروز بصورة علنية وبمشاركة المسؤولين أيضا. ومع ذلك فان الأوضاع العامة في كركوك بقيت متوترة وغير طبيعية، وجاءت الأحداث السياسية اللاحقة لتؤكد وجود هذا التوتر، خاصة بعد إحالة الجنرال الجنابي على التقاعد في أواسط حزيران من عام ١٩٥٩، ولعبت الأجهزة الأمنية في كركوك والدوائر المسؤولة في وزارة الدفاع فيما بعد، دورا واضحا في إثارة التفرقة بين الكرد والتركمان من جديد. وهكذا عادت الأوضاع في كركوك إلى ما كانت عليها في عهد الجنرال الطبقجلي، وأصبحت الأجواء مهيأة لوقوع الأحداث المؤسفة التي وقعت في تموز من العام نفسه، تلك الأحداث التي أحدثت شرخاً في العلاقة مابين الكرد والتركمان(٣٤). ومما زاد في تعقيد تلك الحالة غير الطبيعية وتوتر الأوضاع

(٣٣) أرسل قائد الفرقة الثانية في كركوك عدداً من الكتب السرية إلي وزارة الدفاع بشأن الحالة السياسية في كركوك، منها كتاب قيادة الفرقة /الاستخبارات المرقم ح _ ش – ٣-٩١٤ في ١٩٥٨/٩/٩ حول (مذكرة المدرسين الأكراد إلى وزارة المعارف حول رفع مستوى الثقافة في كردستان خاصة)، وكتاب الفرقة / الاستخبارات المرقم ح _ ش- ٣ - ١٧ في ٦ /١ /١٩٥٩ حول (مراجعة نقابة المعلمين في كركوك حول بعث مديرية معارف كردستان)، وكتاب قيادة الفرقة أيضاً/ الاستخبارات المرقم ١ س / ١٤٢ في ١٩ /١ / ١٩٥٩ حول (الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية). وقد نشرنا النصوص الكاملة لهذه المراسلات السرية لقيادة الفرقة الثانية في مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه آنفاً (الملاحق)، ص١١٣-١٢٠

(٣٤) الدكتور نوري طالباني، العلاقات الكردية -التركمانية، مجلة (راية الإسلام) التي

في المدينة، قيام منظمات سرية تركمانية بممارسة العنف وتنفيذ عمليات اغتيال ضد وجوه كردية في كركوك عن طريق تعاونها مع الأجهزة الأمنية(٣٥). وقد أجبرت موجة الاغتيالات هذه عشرات بل مئات العوائل الكردية في الأحياء المختلطة إلى ترك مساكنها أو الانتقال إلي المدن الأخرى، هذا فضلاً عن أن عدداً من الموظفين الكرد نقلوا إدارياً إلى خارج كركوك. وعقب حوادث تموز ١٩٥٩، نقلت وزارة الدفاع بدورها عدة وحدات عسكرية من الفرقة الثانية في كركوك إلى وسط وجنوب العراق، وكان معظم منتسبي تلك الوحدات من ضباط وضباط صف من الكرد. كذلك ساد في كركوك بعد تلك الأحداث جو من الإرهاب الشديد ضد الكرد، فأعتقل مئات الأشخاص الذين أحيل معظمهم الى المحاكم العرفية العسكرية في بغداد. وتعتبر هذه الفترة بداية لسياسة ترهيب الكرد وإجبارهم على ترك كركوك بوسائل شاركت في تنفيذها الدوائر الأمنية والتنظيمات الإرهابية التركمانية السرية التي أمعنت في تنفيذ عمليات الاغتيال وحرق المحال التجارية العائدة للكرد، مع عدم اتخاذ أية إجراءات قانونية جادة بحقهم(٣٦).

وبعد نجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، تعرض الكرد إلى اعتداءات كثيرة واعتقل عدد كبير منهم من قبل (الحرس القومي) الذي انخرط أعداد من التركمان في صفوفه. وقامت الأجهزة الأمنية بالتعاون مع الحرس القومي بهدم عدة أحياء شعبية كردية في كركوك وإجبار ساكنيها على الرحيل منها. واشتدت عمليات الانتقام ضدهم بصورة خاصة بعد مباشرة الجيش العراقي هجومه على المقاتلين الكرد في حزيران ١٩٦٣. وقامت السلطة أيضاً بتدمير جميع القرى الكردية المجاورة لمدينة

< تصدر في لندن، السنة الخامسة عشر، العدد الأول ، آذار ٢٠٠١،ص٢.

(٣٥) مؤلفنا، منطقة كركوك، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣٦) ساهم بعض المرتزقة الكرد أيضاً في قتل وجوه كردية معروفة داخل كركوك لقاء دراهم معدودات. وقد اعترف بعضهم فيما بعد بان عدداً من التركمان – وكشفوا عن أسمائهم – اتصلوا بهم وأعطوهم المال والسلاح لقتل أشخاص محددين بالاسم. ونشير هنا بوجه خاص للمعلومات التي أدلى بها المدعو لطيف فرقاني روزبياني الذي كان يسكن حي شوريجه بكركوك، واعترف فيها باستلامه مبلغ ٨٠٠ دينار مع مسدس لقاء كل جريمة قتل ارتكبها. وكان الأفراد الذين يتصلون به يؤكدون له أن الأجهزة الأمنية لن تلقي القبض عليه، وغالباً ما كانوا يطالبونه بتحديد وقت ومكان ارتكاب الجريمة حتى يبتعد عناصر الأمن عن المكان في ذلك الوقت!

كركوك أو للمنشآت النفطية والتي بلغ عددها (١٣) قرية، كما طردت الفلاحين الكرد من (٣٣) قرية أخرى في ناحية (دوبز) القريبة أيضاً من كركوك(٣٧). واتخذ النظام منذ ذلك الحين إجراءات عديدة استهدفت جميعاً طرد الكرد من المدينة، منها:

١- نقل أعداد كبيرة من الموظفين في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية، بمن فيهم المعلمين والمدرسين الى وسط وجنوب العراق، مع استقدام الموظفين العرب من المحافظات الأخرى لإحلالهم محل الكرد.

٢- نقل أعداد كبيرة من العمال الكرد العاملين في منشآت النفط أو تسريحهم من العمل، مع إحلالهم بالعرب الوافدين وتعيينهم في أماكنهم رغم عدم كفاءتهم لان معظمهم كانوا من أبناء العشائر.

٣- إنشاء الربايا العسكرية فوق المرتفعات والتلال المحيطة بكركوك وبالمنشآت النفطية واعتبارها (مناطق أمنية) لا يجوز الاقتراب منها، مع زرع الألغام حولها.

٤- تسليح العشائر العربية التي تم توطينها في القرى التي طرد منها الكرد، وتشكيل وحدات نظامية منهم ومن العشائر العربية القاطنة في ناحية الحويجة، وذلك لمساندة الجيش في هجماته على القرى الكردية في اللواء.

٥- تغيير أسماء المدارس والشوارع وحتى أسماء المحال التجارية داخل كركوك، بأسماء عربية لاتمت بصلة الى تاريخ المنطقة.

واستمر الأخوان عبدالسلام وعبدالرحمان عارف في اتباع السياسة ذاتها ولكن بدرجة أخف، وذلك بعد الإطاحة بالبعثيين والانقلاب عليهم في تشرين الأول من عام ١٩٦٣.

لكن سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك اتخذت لها بعداً آخر بعد عودة حزب البعث الى السلطة في انقلاب آخر في تموز ١٩٦٨. فقد خطط النظام الجديد لسياسة أخرى هدفها إجراء تغييرات عميقة في الحالة القومية في كركوك وتنفيذها بدقة من قبل جميع أجهزة النظام كمنهج ثابت للدولة.

(٣٧) ذكرنا أسماء جميع القرى الكردية المجاورة لكركوك والقريبة من المنشات النفطية التي دمرها النظام البعثي عام ١٩٦٣ في مؤلفنا : منطقة كركوك المشار إليه أعلاه ،ص٦٨. وتعود ملكية قريتان من تلك القرى المدمرة لأسرتنا، الأولى هي (سونه كولي) المجاورة للحدود الشمالية لبلدية كركوك، والثانية قرية (عَمْشه) الواقعة بالقرب من الطريق العام بين كركوك-دوبز.

ولكي يبرر النظام سياسته هذه، ضاعف من هواجس الخوف والقلق لدى المواطن العربي لإشعاره بأنه في مواجهة خطر هيمنة الكرد على نفط كركوك، منبع الثروة في العراق(٣٨).

ونشير بصدد ممارسات النظام بهدف تعريب كركوك، خاصة منذ أواسط عام ١٩٧٥ إلى:

١- نقل البقية المتبقية من الموظفين الصغار والعمال الكرد العاملين في مختلف قطاعات ومنشآت الدولة الى خارج كركوك، وجلب العرب لإحلالهم محلهم. والكردي الذي يترك كركوك موظفاً كان أم عاملاً لا يسمح له بالعودة الى مدينته حتى بعد إحالته على التقاعد أو تركه الوظيفة لأي سبب كان(٣٩).

٢- تبديل أسماء الأحياء الكردية وإطلاق أسماء عربية عليها بعيدة عن تراث المنطقة، وكذا الأمر بالنسبة للمدارس والمحال التجارية التي لاتحمل أسماء

(٣٨) برزت فكرة الاستيطان في منطقة كركوك بدافع الهيمنة على منابع النفط الموجودة فيها أثناء المفاوضات التي جرت بين النظام العراقي وبين وفد (الجبهة الكردستانية) في أواسط عام ١٩٩١. فأثناء الحديث عن حدود المنطقة الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، كان وفد النظام يستعين بخرائط تفصيلية للمواقع التي تتوافر فيها منابع النفط. ولاحظ الجانب الكردي أن وفد النظام كان يصر على وجوب اعتبار المناطق التي تتوافر فيها منابع النفط خارج حدود المنطقة الكردية التي تخضع للحكم الذاتي، بينما لم يكن متشدداً بشأن الأماكن الأخرى التي لا تتواجد فيها حقول النفط. وفي ذلك يشبه أسلوب تعامل النظام العراقي مع الكرد، مع طريقة تعامل النظام الإسرائيلي مع الفلسطينيين لدى التفاوض معهم بشأن تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تكثر فيها منابع المياه القريبة من المجمعات الاستيطانية الإسرائيلية، وهو ما فعله أيضاً العنصريون الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك وفي كوسوفو أيضاً. راجع مقال الكاتب الإسلامي فهمي هويدي: الأكراد شعب الله المحتار، كركوك سبقت كوسوفو في خطط الاقتلاع والإبادة، مجلة (المجلة)، العدد ١٠٠٥، ١٦- ٢٢//١٩٩٩/٥.

(٣٩) وهذا ما وقع لي شخصياً، حيث منعت من العودة إلى بلدتي كركوك بعد إحالتي على التقاعد لأسباب سياسية في كانون الأول عام ١٩٨٢ كأستاذ في جامعة بغداد، فاضطررت إلى الاستقرار في مدينة أربيل. وقد أخبرني سائق سيارة الحمل الذي نقل أثاث دارنا من بغداد إلى أربيل أن أحد عناصر دائرة أمن كركوك رافقه من نقطة السيطرة على الطريق العام بين كركوك _ بغداد، لحين وصول السيارة الى نقطة السيطرة على الطريق العام بين كركوك _ أربيل، ليتأكد من خروجه من كركوك!

عربية.

٣- فتح شوارع عريضة في الأحياء الكردية واستملاك الدور فيها بتعويضات زهيدة، مع عدم السماح لأصحابها بشراء قطع من الأراضي أو دور أخرى داخل كركوك، لإجبارهم على تركها.

٤- منع الكرد من حق بيع دورهم وعقاراتهم لغير العرب، كذلك منعهم من شراء أي عقار أو دار بأي وجه من الوجوه.

٥- امتناع دائرة البلدية من إعطاء الكرد (إجازة البناء) أو (إجازة ترميم البناء) حتى لو كانت دورهم أو عقاراتهم بحاجة ماسة للترميم.

٦- نقل مركز المحافظة من بنايتها القديمة الى المنطقة المعربة من المدينة (طريق كركوك-بغداد)، ونقل معظم الدوائر الرسمية الأخرى ومقرات المنظمات المهنية والنقابات الى المنطقة ذاتها.

٧- إنشاء العديد من المعامل والمنشآت الحكومية في المنطقة الجديدة من كركوك التي تم توطين الألوف من العوائل العربية فيها، خاصة بالقرب من طريق كركوك-الحويجة، مع بناء البيوت السكنية للعمال الذين استقدموا من وسط وجنوب العراق للعمل فيها.

٨- توطين عشرات الألوف من العرب الذين تم جلبهم من وسط وجنوب العراق داخل مدينة كركوك. وقد جلبوا في مجموعات متلاحقة وتم توفير السكن والعمل لهم. والعملية لاتزال مستمرة لحد الآن أيضاً.

٩-تشجيع الكرد على مغادرة كركوك وأعلان النظام بقرارات عديدة تبين استعداده لاعطاء منحة مالية للأسرة الكردية التي تتركها، مع تأمين السكن لها في (منطقة الحكم الذاتي) أو في وسط وجنوب العراق، باستثناء تكريت وبغداد وديالى. ثم أصدر قراراً يحمل رقم ١٣٩١ في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨١، تشكل بموجبه لجنة للإشراف على نقل (العاطلين عن العمل في منطقة الحكم الذاتي) بالإضافة إلى سكان كركوك إلى وسط وجنوب العراق.

١٠- بناء العديد من الأحياء الجديدة داخل مدينة كركوك لتوطين (العرب الوافدين) فيها(٤٠). وتشبه هذه الأحياء المستوطنات الإسرائيلية التي تم بنائها في الأراضي

(٤٠) راجع بشأن جميع هذه الممارسات العنصرية للنظام العراقي ضد الكرد من أبناء مدينة كركوك، مؤلفنا المشار إليه آنفاً، ص٧١- ٧٧.

الفلسطينية المحتلة. ويتمتع المستوطنون العرب في كركوك بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كحقهم في حمل السلاح والحصول على السكن وتأمين العمل لهم، وهو ما جعلهم ينظرون للسكان الأصليين نظرة استعلائية لكونهم أدوات الاستيطان في المنطقة. وهم يتمتعون أيضا بالحماية الأمنية الخاصة التي توفرها لهم النظام الذي سلح معظمهم بالأسلحة الخفيفة. وقد تم تعيين معظم هؤلاء (الوافدين) _ وهي التسمية الرسمية لهم - في دوائر الأمن والشرطة والمخابرات، أو في منشآت النفط والمؤسسات والمعامل والمصانع الحكومية. كما أن كثيراً من منتسبي القوات المسلحة من ضباط وضباط صف وجنود قد تم توطينهم في الدور الخاصة التي بنيت لهم داخل كركوك وفي أطرافها، وبالقرب من الوحدات العسكرية للفيلق الخامس ومعسكر خالد المستحدث من قبل النظام. وقد وزع النظام بداية عام ٢٠٠١ قطع أراض سكنية على مجموعات جديدة من منتسبي القوات المسلحة مع ابداء تسهيلات من المصرف العقاري لأجل الإسراع في تشييد الدور عليها. ونكتفي هنا بالإشارة الى أسماء الأحياء الجديدة التي بناها النظام داخل مدينة كركوك خلال السنوات الأخيرة. علماً بأن عملية إقامة أحياء جديدة لازالت مستمرة نظراً لاستمرار النظام في جلب المزيد من العوائل العربية لتوطينها في كركوك وفي أطرافها. والأحياء أو (المستوطنات) العربية المستحدثة في كركوك منذ بداية السبعينات هي: حي الكرامة قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية(٤١)، وحي (المثنى) على الطريق بين كركوك وياورلي قرب مخازن عتاد الفرقة الثانية شمالي مدينة كركوك، وحي (شهداء قادسية صدام) بالقرب من حي (الكرامة)، وحي (الأندلس) على الطريق بين كركوك وأربيل في

(٤١) بنيت أحياء (الكرامة) و(شهداء قادسية صدام) و(الإسكان) القديم والحديث في منطقة (جوار باغ) التي كانت تضم بستانا كبيرا ومزارع عائدة لأسرة طالباني تقع في شمال شرقي المدينة، بالقرب من الطريق العام بين كركوك والسليمانية، وكانت هذه البساتين والمزارع الجميلة مرتعاً للناس خلال فصل الربيع بوجه خاص، حيث كانوا يذهبون للتمتع بجمال الطبيعة وقضاء أوقات التسلية البريئة فيها، كما أنشأ الشباب فيها ساحة للعب كرة القدم فيها. وكانت فيها ايضا عدة كهاريز للماء، كما كان يمر عبرها - حتى أواسط الخمسينات - جدول لتزويد التكية الطالبانية بالماء من نهر (الخاصة)، بالقرب من (آشه سوركه)، شمال شرقي المدينة علي طريق ياورلي - كركوك.

شمالي المدينة، وحي (البعث)، وحي (الو اسطي)، وحي (السكك)، وحي (غر ناطة)، وحي (الحجاج)، وحي (العروبة)، وحي (الشرطة)، وحي (قتيبة)، وحي (الأمن)، وحي (الوحدة)، وحي (الحرية). كذلك أضاف النظام حوالي ألف وحدة سكنية جديدة لحي (عرفة) للعمال العرب الوافدين الذين تم استخدامهم في شركة النفط، وبنى أيضاً عدة مئات دور سكنية للعمال الوافدين العاملين في معمل استخلاص الكبريت ومصفى النفط على الطريق بين كركوك – دوبز (التي عُرّبت تسميته الى الدبس). وقد حول النظام أطراف مدينة كركوك الى قواعد عسكرية ضخمة بنى فيها مئات الدور للضباط ومئات أخرى لضباط الصف، خاصة قرب معسكر خالد ومقرات الفرق العسكرية والفيلق الخامس(٤٢). ويجب الإشارة أيضاً الى العمل التخريبي الذي قام به النظام العراقي في قلعة كركوك التاريخية، حيث حولها الى قلعة حربية بعد تدمير جميع الدور والمباني الأثرية فيها، بما فيها الجوامع وكنيستها القديمة.

وإذا كان النظام العراقي قد باشر سياسته العنصرية هذه ضد الكرد منذ ١٩٦٣، ثم شدد في تنفيذها منذ بداية السبعينات، فقد نفذها ضد التركمان أيضاً منذ بداية الثمانينات. أما الآشوريون والأرمن، فقد اعتبرهم عرباً بجرة قلم! ولكي يسبغ (الشرعية) على عمليات توطين عشرات الألوف من العوائل العربية في كركوك، زوَّر النظام سجلات الأحوال المدنية المستندة على الإحصاء الرسمي للسكان لعام ١٩٥٧، حتى يعتبر معظمهم كما لو كانوا موجودين في كركوك منذ التأريخ المذكور. ولهذا السبب بالذات، نقل جميع الموظفين غير العرب من دائرة الأحوال المدنية في كركوك، واستبدلهم بآخرين بعثيين جلبوا من مناطق أخرى من العراق. وبذلك يمكننا القول ان الدولة تمارس بنفسها عملية تزوير رسمية من أجل أهداف سياسية غير مشروعة.

وفي السياق نفسه بدل النظام الاسم التاريخي لكركوك وأطلق على المحافظة أسم (التأميم) بعد تأميم شركات النفط العاملة في العراق في حزيران ١٩٧٢. كذلك

(٤٢) كانت مدينة كركوك مقراً لقيادة الفرقة الثانية وكان معظم منتسبيها من ضباط وجنود من الكرد. ومنذ بداية الستينات تحولت المدينة وأطرافها إلي ثكنة عسكرية كبيرة تضم العديد من الفرق العسكرية وقيادة الفيلق الخامس ومعسكر خالد والمطار العسكري الكبير والعديد من المنشآت العسكرية الأخرى والتحصينات العسكرية التي تحيط بالمدينة من أطرافها الأربعة.

قلص من مساحة المحافظة عن طريق ضم أربعة أقضية منها للمحافظات المجاورة، بهدف جعل الكرد أقلية سكانية في محافظة كركوك. فقد ألحق عام ١٩٧٦ قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين (تكريت) المستحدثة والبعيدة عن طوزخورماتو، بينما لم يلحق بها قضاء الحويجة المجاور لها رغم ان معظم سكانه من العرب. كذلك ألحق قضائي جم جمال وكلار بمحافظة السليمانية، وقضاء كفري بمحافظة ديالى. واخيرا، حوَّل قضاء دوبز إلى ناحية ملحقة بقضاء كركوك، بينما جعل من ناحية داقوق قضاء واستحدث ناحية جديدة فيه باسم (الرشاد). وأجرى النظام تعديلات أخرى في الحدود الإدارية لجميع الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة (التأميم) بهدف تحقيق هدفه المشار إليه أعلاه، أي جعل الكرد أقلية سكانية في كل الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة باسمها الجديد.

ومع تنشيط عمليات الاستيطان في كركوك وأطرافها وإحداث تغييرات ديموغرافية عميقة فيها لإسباغ الطابع العربي عليها، دمر النظام البنية التحتية للمناطق الريفية التي لم يستطع توطين العرب فيها لأسباب أمنية(٤٣). فقد قام بتدمير جميع القرى الكردية في المناطق الشرقية والشمالية من المحافظة وأجبر سكانها على النزوح منها والاستيطان في مجمعات سكنية بنيت خصيصا لهم تدار من قبل الأجهزة الأمنية. وعندما نفذَ النظام عمليات الأنفال السيئة الصيت خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ والتي تجاوز عدد ضحاياها ١٨٠ ألف مدني، كانت حصة منطقة كركوك منها اكثر من النصف، إذ لم يكن بوسع القرويين في هذه المناطق البعيدة نسبياً عن الحدود الدولية الوصول اليها، فاضطروا إلى تسليم أنفسهم للسلطات العسكرية والأمنية التي بعثتهم الى جنوب العراق قرب الحدود السعودية، ليدفنوا أحياء في صحاريها القاحلة(٤٤).

(٤٣) رغم أن المؤسسة العسكرية كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في كردستان وكان بإمكانها استخدام الأسلحة الكيماوية أيضاً، إلا انه لم يكن بإمكانها حماية المستوطنات في شمالي وشرقي كركوك خوفا من هجمات المقاتلين البيشمه ركة عليها بسبب طبيعة تضاريس الأرض فيها. وقد كان لأمن المستوطنات العربية أهمية قصوى لدى النظام العراقي، خوفا من هروب المستوطنين فيها في حالة تعرضهم لعمليات من جانب المقاتلين الكرد، لذلك اقتصر بناء المستوطنات العربية في المناطق السهلية من المحافظة وحدها.

(٤٤) كتب الكثيرون عن ألا نفال و عن ضحايا هذه الجريمة الكبرى، نكتفي بالإشارة هنا›

واستمر النظام العراقي في تنفيذ سياسته الرامية لتعريب كركوك وأطرافها وسط صمت وعدم اكتراث على النطاقين الداخلي والدولي، رغم أن ممارساته العنصرية هذه كانت أشد قسوة ووحشيةً من ممارسات الأنظمة العنصرية المدانة دولياً.

وهكذا فقدت كركوك منذ بداية الثمانينات وجهها الطبيعي بسبب نزوح موجات (العرب الوافدين) إليها وهيمنتهم على جميع مراكز القوى وعلى الإدارة والأجهزة الأمنية والمخابراتية فيها، فضلاً عن سيطرتهم على المرافق الاقتصادية والمؤسسات والتنظيمات المهنية المختلفة واستحواذهم على معظم الأراضي الزراعية في المحافظة.

وبوسع المرء أن يلاحظ بسهولة وجود حشود من البشر لا صلة لهم بالمدينة وبالمنطقة قد أصبحوا الآن الآمرين والناهين فيها، بينما تحول أبناء المدينة إلى غرباء وعرضة للاضطهاد والاحتقار من قبل الوافدين الجدد، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة(٤٥).

وشدد النظام من إجراءاته القمعية ضد أبناء كركوك بعد اندحاره في حرب الخليج الثانية، خاصة بعد اندلاع شرارة الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط. فقد أمر علي حسن المجيد وزير الدفاع والمشرف على القاطع الشمالي آنذاك، اتخاذ إجراءات قسرية ضد أبناء المدينة خوفاً من وقوع أي تحرك في كركوك، فأمر بإلقاء القبض على اكثر من ثلاثين ألف كردي من أبناء المدينة كان من بينهم العديد من العسكريين المجازين. ومات بعضهم بسبب حشرهم في أماكن ضيقة وغير صحية مع عدم تقديم الماء والمأكل لهم لأيام، علما بأن معظمهم كانوا صائمين بمناسبة شهر رمضان المبارك. وخلال الفترة نفسها، أمر المجيد أيضا بهدم حي كردي في (شوريجة)، وحي آخر يسكنه الكرد والتركمان في (ألماس)، قرب منطقة (كاورباغي). وازدادت هواجس الخوف لدى النظام بعد تحرير معظم أجزاء كردستان خلال الأسبوعين الأوليين من شهر آذار ١٩٩١، فاتخذ استعدادات عسكرية واسعة خوفاً لتعرض المدينة لهجوم المقاتلين

< إلى أسماء عدد ممن كتبوا عنها باللغة الكردية، من بينهم طه سليمان، في ظل الأنفال، الجزء الأول، مطبعة ئاسا، السليمانية، ١٩٩٩، وهه فال أبو بكر، الأنفال بين شراسة العدو وعدم اكتراث الأصدقاء، مجلة (كركوك)، العدد الأول، السنة الثانية، صيف ٢٠٠٠، ص ٥٧ وما بعدها، والدكتور معروف عمر كول، الأنفال مرحلة لتنفيذ جريمة الإبادة، مجلة(كركوك)، العددين الثاني والثالث، خريف ١٩٩٩، ص٧ وما بعداها.

(٤٥) مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه سابقاً، ص١٠٩.

الكرد الذين تقدموا نحو كركوك وأحاطوا بها من أطرافها الشمالية والشرقية. وبعد قتال عنيف داخل شوارع المدينة دام بضعة أيام واستخدم فيه النظام الراجمات والصواريخ والمدافع والمروحيات العسكرية في ضرب الأحياء الكردية، أضطر إلى التقهقر. وتم تحرير المدينة مساء يوم نوروز ولكن بثمن باهض دفع من دماء العشرات من البيشمه ركه ومن أبناء المدينة، بينهم بعض النساء اللواتي كن يساعدن المقاتلين أثناء دك المعاقل الأمنية والمخابراتية ومقرات حزب البعث فيها(٤٦).

ونظراً لأهمية كركوك بالنسبة للنظام وكونها تشكل عازلاً أمنياً لمناطق تكريت وبغداد، فقد ضاعف من استعداداته العسكرية وتنسيقه الأمني مع مجموعات (مجاهدي خلق) الإيرانية التي تحولت الى قوة من المرتزقة تدافع عن النظام بشراسة، فاستطاعت عدة مفارز منها دخول مدينة كركوك بعد تخفي أفرادها بالأزياء الخاصة بالمقاتلين الكرد. وقد تعرضت المدينة خلال ثلاثة أيام متوالية اعتبارا من ٢٧ آذار ١٩٩١ الى قصف مركز بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة، مما أجبر سكانها إلى الخروج منها تاركين ورائهم جميع أموالهم وممتلكاتهم التي تعرضت للنهب والسرقة من قبل منتسبي وحدات القوات الخاصة و(العرب الوافدين) الذين هرب معظمهم بعد وصول البيشمه ركه للمدينة، ثم عادوا إليها بصحبة الجيش والقوات الخاصة.

وتعذر على الكثيرين من الكرد والتركمان الذين أضطروا على الخروج من كركوك، العودة إلي المدينة خوفاً من القصف ومن بطش القوات الخاصة بهم. وهكذا كان فشل انتفاضة آذار ١٩٩١ سبباً آخر يضاف للأسباب الأخرى التي أجبرت أبناء كركوك على الرحيل منها، خاصة الشباب الذين شاركوا في الانتفاضة بشكل أو بآخر.

(٤٦) كتب العديد ممن شاركوا في تحرير مدينة كركوك ذكرياتهم وأدوارهم فيها، نشير بوجه خاص إلى ما نشرته مجلة (كركوك) في عددها الرابع الصادر في ربيع عام ٢٠٠٠، ص٥٥-٨٦. ويؤكد معظمهم أن المقاتلين الكرد كانوا يستقبلون بحفاوة ليس من قبل المواطنين الكرد وحدهم، بل من قبل المواطنين التركمان والآشوريين والعرب من سكان المدينة. وتعرضت الأحياء الكردية إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، خاصة بعد تعرضها من جديد لهجوم شرس شنته القوات الخاصة وقوات (مجاهدي خلق) الذين فتكوا حتى بالجرحى الرافدين في المستشفيات، مما أجبر الناس على الخروج من كركوك والتوجه نحو السليمانية وأربيل، فقامت تلك القوات و(العرب الوافدين) بنهب ممتلكاتهم.

وتعرض أبناء كركوك بعد عودة الأجهزة الأمنية والتنظيمات الحزبية إليها في بداية نيسان ١٩٩١ الى حملة شرسة شملت هدم عدد من الدور في الأحياء الكردية، بالإضافة الى إلقاء القبض على الكثير من الشباب بتهم المشاركة في الانتفاضة، وهو ما دفع الآخرين إلى الهروب والتوجه نحو المناطق الأخرى من كردستان.

ولم يحترم النظام تعهداته التي التزم بها لممثلي الجبهة الكردستاينة خلال المفاوضات معه في أواسط ١٩٩١ والمتمثلة بالسماح لأهالي كركوك بالعودة الى ديارهم. وكان ذلك بداية لحملة جديدة أخرى من الطرد والترحيل أخذت تشتد مع الأيام. ويتبين من الإحصاءات التي نشرتها المنظمات الكردية والعالمية المهتمة بحقوق الإنسان والمراكز التي تشكلت للدفاع عن حقوق المهجرين والمرحلين من أبناء كركوك داخل وخارج كردستان، أن وتيرة الطرد بدأت بالزيادة بعد إخفاق المفاوضات مع النظام وسحبه لأجهزته الإدارية من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك في أيلول ١٩٩١. واشتدت حملات الطرد خلال السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦، خاصة منذ بداية ١٩٩٧ أثناء تهيئة الأجواء لإجراء إحصاء رسمي في ذلك العام(٤٧). ولجأ النظام إلى أسلوب آخر غير مألوف حتى في الدول المؤسسة على أسس عنصرية، كجمهورية جنوب أفريقيا سابقاً وإسرائيل. فقد طالب الكرد بتغيير قوميتهم وتسجيل أنفسهم عربا، وأعد استمارات خاصة بذلك ورد فيها حقل خاص يدون فيه رب العائلة أن تسجيلهم كأكراد تم (خطأ) في الإحصاءات السابقة!. وهدد النظام جميع من لا يملأ تلك الاستمارات بالصيغة المطلوبة بطردهم من كركوك. واتخذت هذه الإجراءات قبل تنظيم إحصاء عام ١٩٩٧ الذي جاء اكثر تزويراً من الإحصاء العام لسنة ١٩٧٧(٤٨). واستمر النظام في تنفيذ ممارساته العنصرية هذه

(٤٧ نشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة الكردية لحقوق الإنسان في بريطانيا ومنظمات حقوق الإنسان في كردستان والمراكز التي تأسست للدفاع عن حقوق أبناء كركوك في كل من السليمانية وأربيل وفي اوروبا، قوائم بأسماء المرحلين مع بيان تأريخ طرد كل عائلة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى القوائم التي نشرتها مجلة (كركوك) في عددها الخامس، ومجلة (هاواري كركوك) في عدديها الثالث والرابع، وفي الدراسة القيمة التي نشرت في السليمانية تحت عنوان (أربع سنوات في خدمة المرحلين عن كركوك) التي تتضمن أسماء وعناوين وتاريخ طرد ٣٦٠ عائلة كردية خلال عام ١٩٦٦، و٧٠٢ أخرى خلال عام ١٩٩٧، و٣٩٤ في عام ١٩٩٨، و٤٣٢ في عام ١٩٩٩.

(٤٨) كانت نسبة القومية الكردية في لواء كركوك بموجب احصاء عام ١٩٥٧، ‹

حتى بعد إتمام عملية الإحصاء. فقد جاء في خطاب لأحد أقطاب النظام المسؤول عن تعريب كركوك وهو عزة إبراهيم الدوري، أنه ليس بوسع غير العرب البقاء في كركوك!(٤٩) وذهب النظام إلى حد معاقبة الموتى أيضا، إذ منع خلال السنوات الأخيرة نقل جثث موتى الوافدين من العرب الشيعة إلى مدينة النجف الأشرف ليدفنوا في كركوك، وذلك لتكون للعرب مقبرة خاصة بهم فيها. إذ من المعلوم للجميع انه لا توجد في هذه المدينة غير مقابر خاصة بالكرد وأخرى للتركمان.

إن الإحصاءات الأخيرة تشير الى أن عدد المرحلين من كركوك وأطرافها الى المنطقة المحررة من كردستان قد تجاوزت ١٠٨٠٠٠ إنسان، معظمهم من مدينة كركوك. ويعيش هؤلاء التعساء في ظروف سيئة للغاية وفي مخيمات ومجمعات لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة، ويعتمد معظمهم في عيشهم على المساعدات التي تقدمها لهم المنظمات الإنسانية. وأمام حالة اليأس والبؤس التي يعيشون فيها والتي دامت سنوات عديدة، يحاول العديد من أبناء هؤلاء المرحلين التوجه نحو

‹ ٤٨،٣٪، وانخفضت في احصاء عام ١٩٧٧ الي ٥٣، ٣٧٪، بينما ارتفعت نسبة القومية العربية من ٢٨،٢٪ في احصاء عام ١٩٥٧ الي ٤٤،٤١٪، والقومية التركمانية انخفضت نسبتها من ٢١،٤٪ في احصاء عام ١٩٥٧ الي ٣١، ١٦٪ في احصاء ١٩٧٧. ستكون نتائج إحصاء عام ١٩٩٧ -غير المعلنة لحد الآن- اكثر وضوحا في فضح ممارسات النظام خاصة بعد إجباره المواطنين الكرد على (تصحيح قوميتهم) وترحيل من لم يملأ تلك الاستمارات الشاذة، فضلا عن استمراره في جلب المزيد من العوائل العربية لتوطينها في المنطقة. راجع الدكتور خليل إسماعيل خليل، البعد القومي لسياسة (الترحيل والتجميع) في محافظة كركوك، مجلة (هاواري كركوك)، العدد الأول، أيلول ١٩٩٨، ص ١٢٨ وما بعدها. ان هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض غير الاعتيادي تدل بوضوح إلى لجوء النظام لإجراءات قسرية وغير طبيعية، من بينها ترحيل عشرات الألوف من العوائل الكردية وآلاف من العوئل التركمانية جبراً عن كركوك وأطرافها، مع جلب المزيد من العوائل العربية من مناطق أخرى من العراق لتوطينها في هذه المدينة وفي أطرافها.

(٤٩) خطاب عزة الدوري في كركوك في بداية أيلول ٢٠٠٠، وتأكيده على ذلك في كلمة أخرى أمام المسؤولين البعثيين والعسكريين في كركوك في اجتماع آخر له بمناسبة وجوده فيها. راجع المذكرة التي رفعت بواسطة (مركز كركوك للبحوث والدراسات) إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى بتاريخ ١٢/٢٩/ ٢٠٠٠.

الغرب بطرق غير شرعية. وفقد الكثيرون منهم حياتهم أوما في حوزتهم من مال قبل وصولهم إلي إحدى الدول الأوروبية.

ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لا يزال يتجاهل الأوضاع المأساوية لهؤلاء المرحلين من ديار آبائهم وأجدادهم، ولا يمارس الضغط على النظام العراقي لإيقاف حملات الطرد الجماعية والسياسة العنصرية للنظام المناوئة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٩١ ولجميع المواثيق الدولية التي التزم بها العراق لكونه عضواً في الأمم المتحدة وفي هيئاتها العديدة(٥٠). كما أن معظم أطراف وفعاليات المعارضة العراقية لا تزال تتجاهل هي أيضا ممارسات النظام ولا تدينها بصورة صريحة، وهو ما يضع مسألة الثقة بين العرب والكرد في امتحان عسير وما يترتب على ذلك من آثار قد تهدد الكيان العراقي بالانهيار. إن من واجب جميع المخلصين لوحدة الكيان العراقي ولاستمرار العلاقات التاريخية بين العرب والكرد والتركمان والكلدو-آشوريين، إدانة سياسة النظام العراقي الرامية إلي تغيير الواقع القومي في كركوك وفي المناطق الأخرى من كردستان التي لاتزال خاضعة لسيطرة النظام. ويجب قبل أن تتفاقم سياسة النظام وتصل إلى حد طرد جميع السكان الأصليين من كرد وتركمان وكلدو-آشوريين من هذه المناطق، وضعها تحت حماية المجتمع الدولي تطبيقاً للقرار الدولي ٦٨٨ الذي يلزم الحكومة العراقية باحترام حقوق الإنسان في العراق بوجه عام والمنطقة الكردية بوجه خاص.

إن استمرار النظام العراقي في تنفيذ سياسته الرامية الى إخلاء كركوك من سكانها الأصليين وعدم اكتراثها بالاحتجاجات شبه المستمرة والتقارير الدورية للمنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان وبالتقارير السنوية للمنسق الدولي لحقوق الإنسان في العراق، يؤكد أن لاشيء يوقف النظام عن تنفيذ سياسته العنصرية هذه إلا بإجباره على إيقاف الترحيل وإلزامه بإعادة المرحلين إلي ديارهم تحت إشراف دولي، مع إعادة المستوطنين العرب الى المناطق التي جلبوا منها. ويتم ذلك فقط بوضع هذه المناطق تحت حماية دولية لحين سقوط النظام وإقامة نظام ديمقراطي سليم في العراق، وهو ما طالبت به ١٢٢ منظمة مدنية واحزاب سياسية كردستانية وهيئات ومنظمات وشخصيات عالمية معروفة في مذكرة مؤرخة في ٢٩ كانون الأول عام ٢٠٠٠موجهة إلى رئيس واعضاء مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى.

(٥٠) بعثت بتاريخ ١٢\ ١٢\ ٢٠٠٠ (١٢٢) تنظيماً مدنياً وسياسياً كردستانياً من داخل وخارج كردستان، مع عدد كبير من المنظمات والشخصيات المهتمة بحقوق الإنسان في أوروبا، بمذكرة إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن.

الملحق رقم ٤

كركوك في موسوعة عراقية صادرة عام ١٩٤٧(*)

من بين الوثائق الموجودة حاليا في أرشيف مركز كركوك للدراسات و البحوث في لندن كتاب يعد - وكما جاء في صدر غلافه الخارجي- "موسوعة تبحث في أهم شؤون بلادنا و أحوالها الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و الثقافية و العمرانية و التاريخية وسائر مرافقها الحيوية الأخرى، وتتناول تأريخ الأسر العراقية الكريمة و تراجم مشاهير رجال البلاد و تعرض أمام الشرق و الغرب أجمل صورة عن العراق الحديث و نهضته المباركة". وقد خصص الجزء الثاني من هذه الموسوعة للواء (محافظة) كركوك و رجالاته، وهي من تأليف الباحث والصحفي عبد المجيد فهمي حسن بالتعاون مع "نخبة مختارة من الشباب المثقف"(١). وتم طبع هذا الجزء من الكتاب المخصص للواء كركوك في مطبعة دجلة في بغداد عام ١٩٤٧م المصادف ١٣٦٦هـ(٢). وتتصدر صفحات الكتاب ثلاث صور في ثلاث صفحات متتالية. الأولى لملك العراق آنذاك وهو في عمر الصبى، والصورة الثانية هي للوصي على عرش العراق وولي العهد. أما الصورة الثالثة فهي تذكارية أخذت لملك العراق فيصل الثاني والأمير عبدالاله بمناسبة زيارتهما مدينة كركوك عام ١٩٣٩. وقد أخذت الصورة في محطة قطار كركوك، ويشاهد فيها السيد عمر نظمي وزير الداخلية السابق و الدكتور فائق شاكر متصرف لواء كركوك السابق أيضا ومعهما

(*) بحث قدم مع بحث آخر بعنوان: سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك قديما وحديثا في الندوة التي نظمها (مركزكربلاء للبحوث والدراسات في لندن) حول كركوك في ٢١و٢٢ تموز ٢٠٠١ في لندن والتي شارك فيها٢٣ باحثا وأكاديميا ومتخصصا من قوميات عربية وكردية وتركمانية واوروبية.

(١) جاء في الصفحة التالية لغلاف الكتاب: "اضطلعت بإصدار هذه السلسلة هيئة تضم نخبة مختارة من الشباب المثقف برئاسة السيد عبد المجيد فهمي حسن تدعى باسم لجنة تأليف دليل تأريخ مشاهير الألوية العراقية، وهي مجازة من قبل مديرية الدعاية العامة بموجب التصريح المرقم ٣٩٣٠ والمؤرخ ١٩٤٥/١١/١٣

(٢) وورد أيضا في الصفحة التالية لغلاف الكتاب عنوان المؤلف (رئيس اللجنة): بغداد، محلة القشل، قرب جامع المصاوب رقم ٦١٠-٩٤.

الدكتور سندرسن طبيب الملك الخاص و بقية أفراد الحاشية. والكتاب مهداة في الصفحة التي تلي هذه الصور الثلاث إلى: "السيد عبد الجليل حسن برتو متصرف لواء كركوك اعترافا بفضله العظيم وأياديه البيضاء على لجنة التأليف..."(٣). وتلي هذه الصفحة صورة للمؤلف، ثم كلمة بعنوان "تقريظ الكتاب" للسيد محمد عباس الصالح المدون في ١٩٤٧/٧/١ والذي يبدو أنه على صلة قريبة مع " لجنة التأليف" ورئيسها. وقد جاء فيها أن لجنة تأليف "دليل تأريخ مشاهير الألوية العراقية" التي أصدرت الجزء الأول من سلسلة أسفارها الأربعة عشر - وكان خاصا بلواء السليمانية - بدأت بإصدار الجزء الثاني المتضمن أحوال كركوك وتراجم مشاهير رجاله. ثم يضيف أنه طالع مسودة هذا الجزء بإمعان، ما دفعه إلى زيارة لواء كركوك ليطلع بنفسه على المحاسن التي أبرزها الكتاب، فحل في "مدينة كركوك عروس كردستان".

يتضمن الكتاب معلومات كثيرة ودقيقة عن لواء كركوك كموقعه وحدوده الإدارية ومساحته وعدد سكانه ووضعه الجغرافي ومياهه وأنهاره ومشروعات الري القائمة فيه. كما وردت فيه معلومات أخرى عن الجبال والمرتفعات الموجودة فيه والمناخ السائد فيه خلال فصول السنة، بالإضافة إلى طرق المواصلات الموجودة في اللواء. ففيما يتعلق بموقع اللواء وحدوده الإدارية، فقد جاء في هذه الموسوعة "أن الأراضي الواسعة التي يتألف منها لواء كركوك تمتد بين نهرى ديالى(٤) و الزاب الصغير في الجهة الشمالية الشرقية من العراق، تحيط به ألوية أربيل والسليمانية وديالى وبغداد والموصل"(٥).

(٣) أصبح المرحوم عبد الجليل برتو عضوا في محكمة تمييز العراقية في أواسط الخمسينات ومحاضرا في كلية الحقوق عام ١٩٥٧ عندما كنت طالبا في الكلية المذكورة.

(٤) يعرف هذا النهر الذي تنبع روافده العديدة من أراضي كردستان إيران باسم (سيروان) لحين دخول مجراه حدود لواء ديالى، فيطلق عليه عندئذ إسم نهر ديالى. راجع باسيلي نكيتين، الكرد، دراسة سوسيولوجية و تاريخية، نقله من الفرنسية وعلق عليه الدكتور نوري طالباني، دار الساقي للطباعة والنشر، لندن ٢٠٠١، ص ٨٥، حيث يسهب في بيان أهم روافد هذا النهر ومسار مجراه في سلسلة جبال كردستان، من جبل (شريش خان) غربي (ألوند) لحين دخوله الحدود الإيرانية- العراقية ثم مصبه في نهر دجلة.

(٥) عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تأريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد ١٩٤٧، ص٢.

أما الحدود الإدارية للواء كركوك فهي كالآتي : "يحده من الشمال لواء أربيل وقسم من لواء السليمانية، ومن الشرق لواء السليمانية وقسم من لواء ديالى، ومن ناحية الجنوب الشرقي نهر ديالى، وبينه وبين لوائي ديالى وبغداد من ناحية الجنوب الغربي جبل حمرين، وبينه وبين لواء السليمانية من ناحية الشمال الشرقي جبل قره داغ وجبل سكرمه وجبل أنجيرة وجبل بازيان"(٦). وتبلغ مساحة اللواء إجمالا (١٦٥٠٠) كم- تقريبا. أما عدد سكانه فيقدره مؤلفو الكتاب بـ"نحو ربع مليون نسمة، عدا القبائل الرحالة والمتوطنة التي تقدر نفوسها تخمينا بمائة ألف نسمة". وبصدد الوضع السكاني والاثني للسكان في اللواء، ذكر مؤلفو الكتاب " أن سكان اللواء هم مزيج من الأكراد و العرب والأتراك، غير أنهم يلتقون جميعا في إخلاصهم لوطنهم العراق، وولائهم للعرش المفدى.."(٧).

ووصف الكتاب الوضع الجغرافي والطوبوغرافي للواء كركوك بأنه يتألف " من سهل فسيح مترامي الأطراف، عظيم الخصب كثير الخيرات، يتدرج في الارتفاع شيئاً فشيئا كلما إمتد إلى الشرق والى الشمال، لهذا كانت معظم أنهاره تجري من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي"(٨). ثم يستطرد في الإسهاب ويقول أن هذا اللواء "تخترقه من الجهة الشمالية الشرقية سلسلة جبال جرداء متوسطة الارتفاع تشرف عليها وتحاذيها جبال السليمانية الشاهقة، وتتناثر التلال والروابي في أواسطه هنا وهناك. أما قسمه الغربي الممتد إلى سفوح جبل حمرين، فهو منبسط تكثر فيه المراعي والمروج الخضراء"(٩). وتهطل الأمطار بغزارة في معظم أنحاء لواء كركوك طيلة الشتاء والربيع والتي تروي الأراضي " التي لايمكن إرواؤها سيحاً، وتفجير العيون والينابيع العذبة، وتكوّن السهول والوديان والأنهار التي تجري متدفقة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي"(١٠). وتجري في أراضي اللواء أنهار عديدة لكنها تنضب غالباً في أيام الصيف، أهمها نهر (خاصه) الذي يخترق مدينة كركوك، ونهر داقوق الذي يمر بالقرب من قصبة داقوق، ونهر (آق صو/ آوه سپي)

(٦) نفس المصدر: ص٢.

(٧) نفس المصدر: ص٢ أيضا.

(٨) نفس المصدر: ص٣.

(٩) نفس المصدر: ص٣.

(١٠) نفس المصدر: ص٣.

الذي يمر بجوار بلدة طوزخورماتو(١١). وهناك أنهار ونهيرات أقل أهمية، وهي مبعثرة في شتى أنحاء اللواء. وتعتمد الجهات الشمالية من اللواء على نهر الزاب الصغير (زيي بجوك)، والجهات الجنوبية على نهر (سيروان/ديالى) والجداول المتفرعة عنه.

أما أهم الجبال الموجودة في اللواء، فهي جبل (قرەداغ)(١٢) الذي يبلغ ارتفاعه زهاء ١٨٥٠م، وجبل سكرمه الذي يقع شمالي جبل قره داغ الذي يصل ارتفاعه إلى ١٧٩٠م، وفيه مضيق سكرمه الذي يصل كركوك بالسليمانية عن طريق (كوك تبه)، وجبل (أنجيره) الذي يقع في الشمال الغربي من جبل سكرمه، بين مضيق (باسره) ومضيق (بازيان)، ويبلغ ارتفاعه ١٤١٠ امتار، وجبل بازيان الذي يقع في الشمال الغربي من جبل أنجيره، ويبلغ ارتفاعه نحو ١٣٥٠ متراً. ويبلغ ارتفاع المضيق المسمى باسمه أيضا نحو ٩٢٠ متراً. وهناك روابي عديدة في أنحاء متفرقة من اللواء، منها رابية (باتوداغ) في غربي مدينة كركوك وارتفاعها ٣٥٠ متراً، وروابي (قره حسن) الواقعة في شرقي المدينة، وهي تعلو إلى ٧٥٠ متراً وروابي (متاره) في جنوبي كركوك و رابية كفري في غربها وسنك آباد في شرقي بلدة (قره تبه).

أما أهم طرق المواصلات الموجودة في اللواء (في نهاية الأربعينات) فهي الخط الحديدي الذي يوصل كركوك ببغداد والذي يبلغ طوله نحو ٢٠٣ اميال، لكن طرق المواصلات الأخرى فهي للسيارات بعضها معبد وبعضها غير معبد. وهي تشمل طريق كركوك – الموصل، وطريق كركوك – أربيل الذي يتشعب من الطريق الأول،

(١١) أدى احتلال هذه البلاد من قبل العثمانيين قرابة أربعة قرون من الزمن إلى تتريك أسماء بعض القصبات و الجبال والأنهار الموجودة فيها، وكانوا يكتفون في أغلب الحالات بترجمة أسمائها الكردية إلى التركية، وهو ما حدث مثلا بالنسبة لنهر (آوه سبي) الذي تحول إلى (آق صو) في السجلات العثمانية الرسمية، الذي يعني (الماء الأبيض).

(١٢) لفظة (قره داغ) تركية تعني (الجبل الأسود)، وهي مترجمة أيضاً من اسم الجبل بالكردية. ومنطقة قره داغ التي تضم قصبة تحمل الاسم ذاته بالإضافة إلى عشرات القرى الكردية تؤيد بوضوح ما نذهب إليه، وهذا خلافاً لما يردده بعض القوميين التركمان من أن كل مدينة أو قصبة أو منطقة تحمل إسماً تركياً يجب اعتبارها تركية بالنتيجة!

وطريق كركوك – السليمانية، وطريق كركوك –بغداد. ويعترف المؤلف بأن اللواء بحاجة ماسة إلى شبكة واسعة لطرق المواصلات.

وبصدد الحالة الاقتصادية في اللواء جاء في الكتاب أن لواء كركوك يمتاز بتربة عظيمة الخصبة، لكن الزراعة فيه، خاصة زراعة الحبوب تعتمد على مياه الأمطار وحدها، لذلك تتوقف كمية الحاصلات الزراعية السنوية على كمية الأمطار التي تسقط خلال ذلك العام. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة في اللواء أو الصالحة للزراعة حوالي ١٢٥٠٠ كم–، أي ما يعادل خمسة ملايين مشارة (قرابة ٤/٣ من مساحة اللواء). ويؤكد الكتاب أن التربة في اللواء، شانها شأن التربة في المناطق الأخرى من كردستان، تمتاز بكون نسبة الأملاح فيها قليلة بسبب كون الأراضي منحدرة لا تقف المياه فيها، فلا تتسرب أملاحها.

أما أهم الحاصلات الزراعية الموجودة في اللواء فهي الحبوب، وبصورة خاصة الحنطة، "حيث يشتهر لواء كركوك بزراعة الحنطة الكردية الفاخرة، وهي تنتج بكميات كبيرة و تزرع في الأنحاء السهلية والمتموجة"(١٣). وتزرع في اللواء أيضاً الشعير، ثم الرز الذي تقتصر زراعته على مناطق محدودة تكثر فيها الينابيع والعيون وعلى شواطيء الأنهار، خاصة في قضاء جم جمال. كذلك ينبت في أنحاء اللواء معظم أنواع الخضراوات والفواكه الحقلية والحاصلات الجذرية. وتكتظ بساتين اللواء بأنواع كثيرة من الأشجار المثمرة التي تعتمد على مياه السقي، خاصة في المناطق الجبلية من اللواء. وتوجد في اللواء أراضي واسعة غير مزروعة تستعمل كمراعي ينتفع بها أفراد القبائل الرحالة التي تتجول بمواشيها في طلب العشب و الماء(١٤).

وأفرد مؤلفو الكتاب صفحات عديدة لمشروع الحويجة لري الأراضي بواسطة جداول تتفرع من نهر الزاب الصغير، إلى الغرب من بلدة (آلتون كوبري/ بردى)، وهو ما

(١٣) المصدر المشار إليه آنفاً، ص١٢.

(١٤) أقتصر تواجد العشائر الرحالة في اللواء على عشائر العبيد والجبور في جنوبي سهل الحويجه وفي المناطق المجاورة له، بالإضافة إلى بعض أفخاذ من عشيرة الجاف في سهل كفري. وكان أفراد من عشيرة الجاف الكردية يذهبون مع قطعانهم صوب الأراضي الإيرانية خلال بعض فصول السنة، وقد تم توطينهم فيما بعد في سهل كلار. أما عشائر العبيد والجبور وغيرهم فقد تم استيطانهم في سهل الحويجة.

يدل على أن المشروع لم يكن مكتملاً لدى إعداد الكتاب(١٥).

ونجد في الكتاب إشارات لأهم المنتجات الحيوانية في اللواء، والى التجارة التي تعتبر من مصادر المعيشة والرزق لعدد كبير من أبناء كركوك والقصبات الكبيرة في اللواء. أما الصناعة الرئيسية في اللواء، فهي استخراج النفط وبكميات كبيرة.

وقد خصص مؤلفو الكتاب صفحات عديدة من مؤلفهم للكلام عن صناعة النفط، مع ذكر لمحة تاريخية عن كيفية إنشائها مشيرين بوجه خاص إلى تكالب الغربيين ومحاولاتهم للحصول على امتياز باستثمار حقول النفط منذ العهد العثماني. وذكروا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، "بادرت الدول الحليفة المنتصرة فوضعت يدها على نفط العراق، معتبراً إياه ميراثا لها ورثته عن الدولتين المغلوبتين، تركيا وألمانيا، ومدعية بأن انتصارها في الحرب قد أكسبها حق استثمار منابع النفط في جميع البلاد التي فتحها بالقوة وأنتزعها بحد السلاح". ويضيف مؤلفو الكتاب أن موافقة إنكلترا على إشراك فرنسا معها في نفط العراق كانت نتيجة "اتفاق بينهما على تبادل (منافع سياسية) لا يتسع لذكرها هذا المجال"(١٦). ويتكلم واضعو الكتاب بإسهاب عن مفاوضات الحصول على امتياز باستخراج النفط منذ مؤتمر (سان ريمو)، وعن مراحل البحث عن النفط منذ آذار ١٩٢٥، وعن تدفق النفط عام ١٩٢٧ من بئر (باباكركر) القريبة من مدينة كركوك(١٧)، وعن أعمال الحفر في الأماكن الأخرى من اللواء، وعن مد خط الأنابيب لإرسال النفط من كركوك إلى حيفا و طرابلس عام ١٩٣١ والذي تم إنجازه عام ١٩٣٥. وفي الكتاب معلومات أخرى

(١٥) بدئ بحفر مشروع الماء بوسائل بدائية مع استخدام السجناء الموجودين في سجن كركوك في أعمال الحفر. وكانت حكومة ياسين الهاشمي هي التي خططت لهذا المشروع في بداية الثلاثينات عن طريق إنشاء وحدات استثمارية. وقد ترتب على إكمالها توطين عشائر العبيد والجبور و ألبومحمد الرحالة في سهل الحويجة. وقد بلغ مجموع نفوس هذه العشائر التي تم توطينها في هذا السهل حسب إحصاء عام ١٩٥٧(٢٧٧٠٥) نسمة. راجع مؤلفنا بعنوان: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ط٢، لندن ١٩٩٨، ص٥٣-٥٤

(١٦) ص٢٧

(١٧) يقع بئر باباكركر قرب قرية (شورآو) الكردية التي أجبر النظام العراقي سكانها وأهالي ١٢ قرية كردية أخرى قريبة منها على تركها في أواسط عام ١٩٦٣، بعد سيطرة حزب البعث على السلطة في انقلاب دموي في ٨ شباط ١٩٦٣.

عن اتفاقية لامتياز استخراج النفط مبرمة عام ١٩٣١، مع نشر أهم بنودها باعتبارها الاتفاقية السارية التنفيذ(١٨).

وفي الكتاب صفحات أخرى مخصصة لشركات النفط الأخرى - غير شركة نفط العراق (IPC)- التي منحتها الحكومة العراقية حق استثمار النفط في الأراضي الواقعة غربي نهر دجلة و شمالي خط العرض (٣٣) درجة(١٩).

ويتكلم مؤلفو الكتاب عن الحالة الاجتماعية و الثقافية في اللواء. وفيما يتعلق بحياة السكان ومعيشتهم، ذكروا "أن أغلبية السكان في لواء كركوك هم من أبناء المدن والقصبات والقرى، وهؤلاء يعيشون عيشة مدنية مستقرة ثابتة، أما الباقون فهم أبناء القبائل الرحالة..".(٢٠) ويذكر مؤلفو الكتاب أن إنشاء المؤسسات النفطية في اللواء وبدء شركة نفط العراق بحفر الآبار ومد خط الأنابيب أدى إلى "التهافت على لواء كركوك لآلاف العمال و المحترفين والفنيين، تتبعهم آلاف أخرى من أصحاب المهن المختلفة وصغار التجار والباعة وطالبي الرزق، فاكتظت المدن النفطية - ولاسيما مدينة كركوك- بهذه الجماهير"(٢١).

(١٨) ص٣١-٣٢ من الكتاب.

(١٩) ص٣٣-٣٦

(٢٠) ص٥٤ وما بعدها. وكما أسلفنا سابقا، استقر أبناء العشائر الرحالة في أراضي زراعية خصصت لهم منذ نهاية الأربعينات، لكن أبناء اللواء من الكرد يتعرضون منذ أواسط الستينات، وبصورة أخص منذ بداية عام ١٩٦٨ لسياسة الطرد والترحيل الإجباري، خاصة في القرى والقصبات الواقعة في شمالي وشمالي شرقي اللواء (المحافظة)، ويتم توطين العشائر العربية الموالية للنظام في أطراف كركوك. وقد بلغ عدد القرى المدمرة للفترة مابين ١٩٦٣ حتى نهاية ١٩٨٩، (٧٧٩) قرية كردية. للمزيد من تفاصيل، راجع مؤلفنا المشار إليه آنفاً، منطقة كركوك...،ص٦٨.

(٢١) يشير الدكتور أحمد نجم الدين في مؤلفه (أحوال السكان في العراق) المنشور من قبل معهد الدراسات العربية في القاهرة عام ١٩٧٠، ص١٠٩ وما بعدها إلى حصول هجرة كبيرة إلي كركوك للعمل في حقول شركة نفط العراق IPC، ويقدر عدد المهاجرين إليها للفترة مابين ١٩٤٧-١٩٥٧ وحدها ب(٣٩٠٠٠) مهاجر. ثم يضيف أن الزيادة في عدد سكان كركوك من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٦٨ وصلت إلى خمسة أضعاف ما كان عليه. ويجب الإشارة هنا أيضاً إلى المذكرة التي بعثت بها عشرات المنظمات المدنية والأحزاب السياسية الكردستانية، مع عدد من الهيئات والشخصيات العالمية >

أن عدد الذين طردوا من منطقة كركوك للفترة مابين ١٩٩١- ٢٠٠٠ قد تجاوز ١٠٨,٠٠٠ شخص معظمهم من الكرد ثم يليهم التركمان. وقد توجهوا جميعاً إلى محافظتي السليمانية وأربيل الخاضعتين للإدارة الكردية أو إلى خارج العراق. وربما بلغ عدد الذين أجبروا على ترك منازلهم والتوجه إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق عدداً مماثلاً. راجع

وبصدد الأزياء المحلية للسكان في اللواء، ورد في الكتاب أنه " يغلب على الطبقة العامة من الاهلين-ولاسيما الأكراد منهم- استعمال الألبسة المألوفة في المناطق الكردية"(٢٢).

أما عن الحالة القومية في اللواء، فقد جاء في الكتاب "أن القوميات الأساسية في اللواء هي الكردية ثم العربية والتركية. ويسكن الأكراد في الأنحاء الشمالية الشرقية وتمتد مساكنهم جنوباً وغرباً إلى أواسط اللواء. أما العرب فأنهم يسكنون غالبا في الجهات الجنوبية الغربية المحاذية لمنطقة السهول. أما الأتراك (واسمهم الشائع هو التركمان)، فمعظمهم يسكنون في أواسط اللواء حيث يختلطون بالعرب والأكراد"(٢٣).

وورد في الكتاب بخصوص الأتراك الذين يعيشون في اللواء أنهم "أحدث الأقوام عهداً بسكنى لواء كركوك، فقد جاء أسلافهم -على ما يروي المؤرخون- في أواسط القرن السابع عشر الميلادي، ضمن الحملة الكبرى التي جهزها السلطان العثماني مراد الرابع وقادها بنفسه إلي العراق لمحاربة الفرس (الصفويين) وإنقاذ بغداد من أيديهم. فإن هذا السلطان بعد أن استرجع بغداد وقضى على حكم الصفويين في العراق، أبقى في هذه البلاد -قبل رجوعه إلى الآستانة- حاميات قوية للمحافظة على خط الاتصال بينه وبين بغداد، والدفاع عنها وقت الحاجة، وقد وزع هذه الحاميات على طول خط وهمي يمر بين المنطقة الكردية والمنطقة العربية من العراق، ويبدأ هذا الخط من (بدره) فيتجه نحو الشمال الغربي ماراً بمندلي وقزلرباط و خانقين وقرەتبة وكفري وطوزخورماتو وداقوق وتازه خورماتو وكركوك وآلتون كوبري وأربيل والموصل حتى قصبة تلعفر غربي الموصل. ولا يخفى أن هذا الخط هو الطريق

< الأخرى إلى هيئات منظمة الأمم المتحدة في ١٢/٢٩/ ٢٠٠٠ بواسطة (مركز كركوك للدراسات والبحوث في لندن).

(٢٢) ص٥٦.

(٢٣) ص ٥٧.

الاستراتيجي الذي يربط الأناضول بالعراق"(٢٤). ثم يضيف مؤلفو الكتاب أن "الأتراك المقيمون في العراق - وبضمنهم أتراك لواء كركوك- هم أحفاد تلك الحاميات العثمانية التي أقيمت لحراسة البلاد وتأمين الاتصال العسكري بينها وبين عاصمة العثمانيين، فسكنت المدن والقرى التي أقامت معسكراتها فيها أو بجوارها، ثم استوطن رجالها هذه البلاد وامتزجوا بأهلها بمرور الزمن وخلفوا أحفادا هم اليوم من المواطنين المخلصين"(٢٥).

ويعيش في اللواء أيضا اقليات من الأرمن والنساطرة، حيث هاجروا إلى العراق قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى حينما أرغمهم العثمانيون على مغادرة مواطنهم، فسكنوا أمهات المدن العراقية، ومنها كركوك"(٢٦).

أما ديانة سكان اللواء فالأغلبية مسلمة، بجانب أقليات من المسيحيين والصائبة واليهود. وقد تخصص اليهود بالتجارة والصيرفة وصياغة الذهب(٢٧)، بينما يمتهن الصائبة صياغة الفضة. أما المسيحيون فانهم يزاولون شتى المهن والأعمال(٢٨).

ويفرد الكتاب عنواناً خاصاً لأهم العشائر الموجودة في لواء كركوك، مع التأكيد على أن "معظم العشائر التي تسكن اللواء هي عشائر كردية، وهذه توجد غالباً في أواسط اللواء وفي جهاته الشرقية والشمالية. أما العشائر العربية فتوجد في الأنحاء الجنوبية والغربية"(٢٩). وورد في الكتاب أيضاً أن " أبناء العشائر الكردية منقادون لرؤسائهم من المشايخ والبكوات والاغوات انقياداً تاماً. ومن الرؤساء من يكون شيخاً لإحدى الطرق القادرية أو النقشبندية، وبذلك يكتسب نفوذاً كبيرا إذ يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية"(٣٠).

ويقسم الكتاب عشائر اللواء إلى رحالة ومستوطنة، ثم يضيف أن عددا كبيرا من

(٢٤) ص ٥٨.

(٢٥) ص ٥٨.

(٢٦) ص ٥٨.

(٢٧) سُفِّر جميع يهود كركوك في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات بموجب قانون خاص لتسفير اليهود بعد إسقاط الجنسية العراقية عنهم.

(٢٨) ص٥٩ .

(٢٩) ص٥٩

(٣٠) ص٦٠ أيضاً. وهذه الظاهرة شاملة ولا تخص منطقة كركوك وحدها، بل أنها أكثر وضوحا في المناطق الأخرى من كردستان.

أفراد العشائر قد تحضروا بمرور الزمن، فسكنوا المدن واخذوا يزاولون مختلف المهن التجارية والمهن الصناعية، ومع ذلك فقد "ظلوا متحفظين بعلاقاتهم وروابطهم مع قبائلهم التي انحدروا منها(٣١)." ويعدد مؤلفو الكتاب أسماء أهم العشائر المتوطنة في اللواء، مع الإشارة فيما بعد لأسماء وتراجم كبار رجالاتها. والعشائر التي عددها الكتاب هي حسب الترتيب الوارد في الكتاب، كالآتي:

١- عشيرة (همونـد): عشيرة كردية تسكن قرى قضاء جم جمال وجبل طاسلوجة وجبل قره حسن وبعض جهات مدينة كركوك. ويسكن قسم منها على ضفاف نهر (داقوق صو). ثم يذكر الكتاب أنها من العشائر الكبيرة والمهمة في هذه المناطق، ويتفرع منها أفخاذ. ومن أشهر رؤسائها ورجالها المعاصرين، محمد امين آغا بن فقي قادر وأمين آغا رشيد آغا ويونس آغامحمود خضرآغا وغيرهم(٣٢).

٢- عشيرة طالباني: وهي عشيرة كردية عريقة تشتهر بتمسكها بتقاليدها الموروثة وبحرصها الشديد في المحافظة على مكانتها المحترمة، وهي تمت بوشائج القربى إلى عشيرة (زەنكنه) المعروفة. وجاء في الكتاب أيضا انه "نبع من هذه العشيرة رجال كثيرون في الأدب والعلم والسياسة، فمنهم من خلد التاريخ ذكره، ومنهم من لاتزال البلاد تتمتع بمزاياه وخدماته الطيبة"(٣٣). ومن أشهر رجالها الشيخ حبيب الطالباني- الذي يشغل منصب رئيس بلدية كركوك منذ عام ١٩٣٤- والشيخ جميل الطالباني القادري الرئيس الروحاني الأكبر للعشيرة وللطريقة القادرية، والشيخ حسيب الطالباني والسيد حسن الطالباني متصرف لواء السليمانية والشيخ وهاب الطالباني الذي أنتخب عضواً في مجلس الأمة لأكثر من مرة والشيخ فيض الله الطالباني. ويسكن معظم أفراد هذه العشيرة في قضاء داقوق وناحية قادركرم وناحية ليلان (قره حسن) التابعة لمركز قضاء كركوك(٣٤).

٣- عشيرة (العبيد): قبيلة عربية تنتمي إلى (زبيد)، وقد نزحت إلى العراق منذ أربعة قرون واستوطنت أراضي الجزيرة على ضفاف نهر الفرات الأعلى. غير أن

(٣١) ص ٦١مؤلفنا المشار إليه سابقاً، منطقة كركوك، ص٥١-٥٦

(٣٢) ص٦١-٦٢

(٣٣) ص ٦٢

(٣٤) ص٦٢

كثرة مصادماتها مع قبيلة (شمر) اضطرتها إلى النزوح إلى ضفاف دجله في ناحية (الملحة) وفي مناطق أخرى من لوائي بغداد و ديالى. ويرأسها الشيخ محمد صالح الحسين العلي وأخوه الشيخ عاصي الحسين العلي(٣٥).

٤- عشيرة (جاف): عشيرة كردية رحالة تشغل حالياً معظم الأراضي الممتدة من حلبجه إلى كفري و قره تبة. وهي عشيرة معروفة بفروسيتها وشجاعتها وتعد من اكبر العشائر الكردية. ومن أشهر رؤسائها في لواء كركوك كريم بك الرئيس الأكبر لها ومحمد أمين بك اكبر أنجاله و داود بك الذي انتخب نائبا عن لواء كركوك اكثر مرة(٣٦).

٥- عشيرة (داوده): عشيرة كردية تسكن قضاء داقوق وفي ناحيتي قادركرم وطوزخورماتو وفي غربي قضاء كفري في السهل الممتد إلى سفح جبل حمرين. وتعيش هذه العشيرة على الزراعة والرعي، وقد اشتهرت بجودة الحنطة التي تنتج في مزارعها فسميت باسم (الحنطة الداودية)(٣٧).

٦- عشيرتا (برزنجه وكاكەيي): عشيرتان كرديتان ترتبط إحداهما بالأخرى برابطة الولاء لأن عشيرة كاكەيي تخضع لنفوذ سادات برزنجه. وتسكن العشيرتان قضاء داقوق وبعض جهات مدينة كركوك وفي الأراضي الممتدة بين جبل برانان ونهر خاصه صو. كما أن عدداً من سادات (برزنجه) يسكنون ناحية (سنكاو) التابعة لقضاء جم جمال. ومن أشهر رؤساء عشيرة كاكه يي فتاح بك خليل بك كاكه يي.

وذكر الكتاب أسماء عشائر أخرى تسكن اللواء، وهي (البيات) وهي عربية وتسكن ناحية طوزخورماتو وبعض جهات قضاء كفري وناحية قره تبه(٣٨)، وعشيرة (شوان) وهي كردية تسكن ناحية (شوان) التابعة لمركز قضاء كركوك و ناحية

(٣٥) كانت هذه العشيرة رحالة وتم توطينها في سهل الحويجة بعد إكمال مشروع ري الحويجة في نهاية الأربعينات؛ للمزيد من التفاصيل حول مشروع ري الحويجة واستيطان عشائر العبيد والجبور وألبومحمد العربية فيها، راجع مؤلفنا المشار اليه آنفاً، ص ٦٣،٦٤.

(٣٦) ص٦٥ . ٦٤.

(٣٧) ص٦٥.

(٣٨) هذه العشيرة مغولية الأصل تم توطينها في منطقة (عيلام) بعد الغزو المغولي للمنطقة، ثم تم توطينها في السهول التي تقع شمالي جبل حمرين في العهد الصفوي، وأستوطن بعضهم مناطق أخرى من العراق.

(آغجلر) التابعة لقضاء چمچمال[٣٩]، وعشيرة (زنكنة) وهي كردية تسكن ناحية (قادركرم) وتربطها صلة القرابة بعشيرة (طالباني)،[٤٠]، وعشيرة (الجبور) وهي عربية تسكن ناحية (الملحة) وناحية قره تبه، وعشيرة (شيخان) وهي كردية تسكن ناحية (قادركرم)، وعشيرة (جباري) وهي كردية تسكن ناحية قادركرم، وعشيرة (الكروي) وهي عربية تسكن بعض قرى ناحية قره تبه[٤١].

ويفرد الكتاب أيضا عنواناً خاصاً للتقسيمات الإدارية في اللواء الذي يشتمل على أربعة أقضية وإحدى عشرة ناحية على النحو آلاتي:

١- قضاء مركز كركوك، ومركزه مدينة كركوك وتتبعه نواحي (آلتون كوبري/ بردي) و ملحه (حويجه) وشوان (ريدار) وقره حسن (ليلان)[٤٢].

٢- قضاء كفري، ومركزه قصبة كفري، وتتبعه نواحي قره تبه وبيباز (باوه نور) وقلعة شيروانه (سر قلعة)[٤٣].

٣- قضاء داقوق، ومركزه قصبة داقوق، وتتبعه ناحيتي طوزخورماتو وقادركرم[٤٤].

٤- قضاء جم جمال، ومركزه قصبة جم جمال، وتتبعه ناحيتي سنكاو وآغجلر[٤٥].

وورد بخصوص نواحي وأقضية اللواء معلومات تتعلق بمواقعها جغرافياً بالإضافة إلى أوضاعها السكانية والبيئية.

(٣٩) دليل تاريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، المرجع المشار إليه آنفاً، ص٦٦.
(٤٠)المصدر السابق ص٦٦
(٤١) ص٦٦.
(٤٢) ص ٦٩ تحولت ناحية (ملحة) إلي قضاء الحويجة عام ١٩٦٢ وتتبعه حالياً ناحيتان إداريتان هما الرياض والعباسية.
(٤٣) ألحق النظام البعثي عام ١٩٧٦ قضاء كفري بمحافظة ديالى. وتخضع حاليا قصبة كفري وبعض النواحي التابعة لها للإدارة الكردية في كردستان منذ نهاية عام ١٩٩١.
(٤٤) نقل مركز القضاء من قصبة داقوق إلى قصبة طوزخورماتو، ويتبع قضاء طوزخورماتو محافظة صلاح الدين (تكريت) منذ عام ١٩٧٦ رغم بعده الكثير عن المحافظة المستحدثة من قبل النظام البعثي.
(٤٥) يقع قضاء جم جمال مع ناحيتي سنكاو وآغجلر التابعتين له ضمن المنطقة المحررة من كردستان منذ عام ١٩٩١

١- قضاء كركوك: وتتبعه أربعة نواحي إدارية هي (آلتون كوبري) و (ملحه) و(شوان) و (قره حسن). ففيما يتعلق بناحية (آلتون كوبري) ومركزه قصبة (آلتون كوبري)، فقد جاء في الكتاب أنها تقع بمسافة ثلاثين ميلاً من شمالي مدينة كركوك و تقع على الطريق العام بين كركوك و أربيل ثم الموصل[٤٦]. أما ناحية الملحة فمركزها قرية (ملحة) الواقعة على الضفة الجنوبية (اليسرى) من نهر الزاب الصغير، على مسافة ثلاثين ميلاً من شمال غربي مدينة كركوك. ويتالف معظم أراضي هذه الناحية من سهل منبسط واسع ينحصر بين نهر الزاب الصغير ونهر دجلة وسفح جبل حمرين، إلا أن اعتمادها على الأمطار قلل كثيرا من أهميتها الزراعية، لذلك بدأت الحكومة بأنشاء مشروع لاروائها بمياه الزاب، أوجدت مشروع ري الحويجة الذي أنجز الجزء الكبير منه لدى إعداد هذا الكتاب[٤٧]. ثم يضيف مؤلفو الكتاب " أن أكثرية السكان في هذه الناحية من أبناء العشائر الذين تحضُّر قسم منهم في الآونة الأخيرة بعد إحداث مشروع الحويجه".[٤٨] وبصدد عدد نفوس أبناء هذه الناحية، جاء في الكتاب أنه "عدا نفوس أفراد عشائر العبيد الذين لم يتم تسجيلهم بعد، فيقدر نفوس الناحية بنحو ٢٥٠٠٠ نسمة. وأهم العشائر التي تسكن هذه الناحية – عدا عشيرة العبيد- الجبور والبوحمدان وأفراد من عشيرة البوجحش والجميلة، وكلها عربية. أما القسم الشمالي الشرقي فسكانه خليط من

(٤٦) دمر النظام العراقي جميع القرى التابعة لهذه الناحية، وجميعها كردية والبالغ عددها (٣١) قرية.
(٤٧) حول كيفية إنشاء مشروع ري الحويجة لتوطين العشائر العربية فيها، راجع مؤلفنا المشار إليه آنفاً "منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي" ص٥١-٥٦
(٤٨) كان أبناء العشائر العربية الذين تم توطينهم في أراضي سهل الحويجه بعد إحيائها بواسطة مشروع ري الحويجه من الرحل والبدو ولم يكونوا يمتهنون الزراعة، لذلك خصصت الحكومة عدداً من المرشدين الزراعيين لتعليمهم كيفية استثمار الأرض وممارسة طرق الزراعية المختلفة. وقد بلغ عدد نفوس أبناء عشيرة العبيد الذين تم توطينهم في سهل الحويجه بموجب الإحصاء الرسمي لعام ١٩٥٧ حوالي (١١٠٠٠) نسمة، وبلغ عدد نفوس عشيرة الجبور بموجب الإحصاء نفسه (١٢٥٩٥) نسمة، وأبناء عشيرة (ألبوحمدان) حوالي (٢١٤٠) نسمة، وبذلك بلغ مجموع أفراد العشائر العربية التي استوطنت ناحية الحويجه (٢٧٧٠٥) نسمة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧. وجعلت الحكومة من الناحية قضاء يحمل اسم قضاء الحويجة، مؤلفنا المشار إليه آنفا، ص٥٣، ٥٤.

الأكراد والعرب وبعض العائلات التركية"[٤٩].

والناحية الإدارية الثالثة التي تتبع قضاء كركوك هي (قره حسن) أو (ليلان) التي تبعد عن جنوب شرقي مدينة كركوك بنحو (١٥) ميلاً وتتبعها اكثر من خمسين قرية يمتاز اكثرها بأهمية زراعية خاصة لوقوعها وسط أراضي عظيمة الخصب وافرة الإنتاج[٥٠]. ويسكن هذه الناحية "عدا التركمان، قسم من عشائر الطالباني وبرزنجه وأفراد قلائل من العبيد والجبور والبيات والشيخان. ويقدر عدد نفوس الناحية بنحو (١٤٠٠٠) نسمة"[٥١]. أما ناحية (شوان) أو (ريدار) فتتألف من نحو (٨٠) قرية زراعية، ومركزها قرية شوان، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلي عشيرة شوان الكردية التي تسكنها[٥٢].

٢- قضاء كفري: مركزه قصبة كفري التي تبعد عن جنوبي مدينة كركوك بمسافة (٧٨) ميلا، وهي مشيدة على سفح جبل (باباشاسوار)، وكانت القصبة تعرف في العهد العثماني بـ(الصلاحية)[٥٣]. ويبلغ عدد سكان القصبة زهاء ستة آلاف نسمة، معظمهم تركمان والباقون أكراد، وفيها نحو ٥٠٠ دار[٥٤]. وأشهر العائلات في هذه البلدة هي عائلة السادات و بابان وعائلة الونداوي[٥٥]. ويتألف قضاء كفري من ثلاث نواح هي قره تبه وقلعة شيروانه وبيباز.

تقع ناحية (قرة تبه) قرابة (٢١) ميلا جنوب غربي قصبة كفري، ويبلغ عدد سكانها زهاء ١٧٠٠٠ نسمة، معظمهم من أبناء العشائر. واهم تلك العشائر هي الجبور والكروى(العربية) والبيات (التركمانية) والجاف وزنكنه وبالاني (الكردية)[٥٦].

أما ناحية شيروانه فمركزها قرية (شيروانه) الواقعة على الضفة الغربية (اليمنى) من نهر سيروان (ديالى)، على مسافة نحو (٢٥) ميلا من جنوب شرقي قصبة

(٤٩) دليل مشاهير الألوية، المصدر السابق، ص١٠٧
(٥٠) المصدر نفسه، ص١٠٧
(٥١) المصدر نفسه، ص١٠٧
(٥٢) المصدر نفسه، ص١٠٨
(٥٣) ص١٠٨
(٥٤) ص١٠٨
(٥٥) ص١١٠
(٥٦) ص١١١

كفري، وترتبط بها اكثر من (١٢) قرية. ومعظم سكان هذه الناحية من عشيرة الجاف الكردية[٥٧].

والناحية الثالثة التابعة لقضاء كفري هي ناحية بيباز ومركزها قرية تحمل الاسم نفسه تقع على الضفة الغربية (اليمنى) من نهر سيروان (ديالى)، واكثر سكانها من أبناء العشائر الكردية[٥٨].

٣- قضاء داقوق: مركزه قصبة داقوق الواقعة على الضفة الشمالية (اليمنى) من نهر داقوق، وتقع على الطريق العام بين كركوك-بغداد. وتبعه قصبة داقوق التي تبعد بمسافة (٢٨) ميلاً عن مدينة كركوك. ويبلغ عدد نفوس القضاء زهاء (٦٠٠٠٠) نسمة، ويحتوي القضاء على ناحيتين هما: طوزخورماتو وقادركرم[٥٩].

أما ناحية طوزخورماتو فمركزها قصبة تحمل نفس الاسم وتبعد عن جنوبي قصبة داقوق بنحو (٢٠) ميلاً وعن جنوب مدينة كركوك بنحو (٤٨) ميلاً. وتعد منطقتها من أغنى بقاع العراق بالنفط، وهي داخلة ضمن الأراضي التي يشملها امتياز شركة نفط العراق IPC. ويقدر عدد سكان هذه الناحية بـ(٢٣٠٠٠) نسمة واهم العشائر التي تسكنها هي: البيات، الداوده، وافراد من العشائر الأخرى. والناحية الثانية هي (قادركرم) ومركزها قرية قادركرم الواقعة في سهل (روخانه) على بعد (٥٠) ميلاً تقريباً من جنوب شرقي مدينة كركوك. وتسكن الناحية عشائر زنكنة وشيخان وجباري وطالباني[٦٠].

(٥٧) ص١١١، وتحمل الناحية إسماً آخر وهو (سرقلعه).
(٥٨) ص١١١، وللناحية أسماً آخر وهو (باوه نور)
(٥٩) ص١١٢. انتقل مركز القضاء إلى قصبة (طوزخورماتو) في نهاية الأربعينات، وبذلك تحولت داقوق إلى مجرد ناحية تتبع قضاء طوزخورماتو. وفي عام ١٩٧٦، الحق النظام العراقي قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين أي تكريت رغم بعدها الكثير عنها، بسبب وجود النفط فيها، كما الحق النظام ناحية داقوق بمركز قضاء كركوك ثم جعل منها قضاء.
(٦٠) ص١١٣. يلاحظ أن معظم القرى الكردية في قضاء طوزخورماتو قد دمرت وتعرض سكانها لعمليات الأنفال السيئة الصيت. أما القرى القريبة من الطريق العام بين كركوك-بغداد والقرى الواقعة على الضفة اليسرى منها، فقد أجبر سكانها على الرحيل منها وتم توطين العشائر العربية فيها التي جلبت من وسط وجنوب العراق؛ للمزيد من التفاصيل، راجع مؤلفنا المشار إليه آنفاً، ص٩٣-٩٧

٤-قضاء جم جمال: مركزه قصبة (جم جمال) التي تبعد عن مدينة كركوك بمسافة (٣٣) ميلا وهي تقع على الطريق الرئيسي بين كركوك و السليمانية. واهم العشائر التي تسكنها هي: همويند وبرزنجه وقسم قليل من الجاف وشوان وغيرها من العشائر الأخرى الكردية أيضا. ويقدر عدد سكانه القضاء بنحو (٤٠٠٠٠) نسمة، ويتالف القضاء من ناحيتي سنكاو وآغجلر(٦١).

أما ناحية (سنكاو) فمركزها قرية (كوك تبه) التي تبعد عن قصبة جم جمال بمسافة (٣٨) ميلاً ويمر بها نهر سريع الجريان. أما ناحية (آغجلر) فمركزها أيضاً قرية بهذا الاسم تبعد عن شمال شرقي قصبة جم جمال بمسافة (٢٥) ميلاً(٦٢).

وورد في الكتاب أيضا عنوان خاص بـ(الأمن في اللواء)، مع سرد معلومات عن رجالات الشرطة وتشكيلات دائرة الشرطة وملاك الشرطة الذي كان يضم مديراً للواء مع (٤) معاونين و (٢٥) مفوضاً و (٧١٤) شرطياً من مختلف الرتب والأصناف(٦٣).

أما العنوان الخاص بـ(المعارف) -أي التربية- في اللواء، فقد ورد فيه أن في اللواء (٦٩) مدرسة من مختلف الدرجات والأنواع. وبلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس (٦٧٠٠) تلميذا في (٤٣) مدرسة خاصة بالبنين و(١١) مدرسة خاصة بالبنات و(٤) مدارس بالأحداث، مع مدرسة ثانوية واحدة للبنين ومدرسة متوسطة للبنات ومدرسة للصناعة، وثانوية أهلية وعدد من المدارس الأهلية(٦٤).

ويتضمن العنوان الخاص بالصحة معلومات عن عدد الأطباء والمستشفيات والمستوصفات في اللواء. وقد بلغ مجموع عدد الأطباء ثمانية فقط، ٦ منهم عراقيون واثنان مصريان. وتوجد في مدينة كركوك مستشفى مدني وأخرى للعزل، مع (٢٢) مستوصفاً في المدينة وفي القصبات التابعة للواء(٦٥).

وورد في العنوان الخاص بالأوقاف والاماكن المقدسة في اللواء، ان عدد المراقد المقدسة في اللواء هو (٨) مراقد مع سبع تكايا و(٢٢) جامعاً مع (٢١) مسجداً.

(٦١) ص١١٥
(٦٢) ص١١٥
(٦٣) ص٧٣-٧٥
(٦٤) ص٧٨
(٦٥) ص٨٠-٨٢

وذكر في الكتاب أيضا أسماء الآثار التاريخية في اللواء، من إسلامية ومسيحية، بالإضافة إلى الإطلالات ذات الآثار التاريخية القديمة التي جرت فيها أعمال الحفر والتنقيب(٦٦).

وخصص الكتاب عنواناً خاصاً بمدينة كركوك، حيث ورد فيه أنها تنقسم إلى قسمين: أحدهما قديم جداً وهو (القلعة)، والآخر حديث وهو (القورية).

وأورد مؤلفو الكتاب بصدد القلعة معلومات تاريخية مقتضبة وغير وافية، مستشهدين بمخطوطتين باللغة السريانية اللتين جاء فيهما "أن سردنابال ملك الآشوريين هو الذي انشأ هذه المدينة (القلعة) قبل نحو سبعة وعشرين قرناً" وتعرضت لاحقاً لغزو الاسكندر الأكبر "الذي قضى على نفوذ الفرس فيها أصبحت جزءاً من ممتلكاته، فأمر بإقامة سور فخم لقلعتها وجعل لها ٦٥ برجاً، ووسع عمارتها، ثم جاء بعشائر كثيرة وإسكانها حول السور"(٦٧). وجاء في الكتاب أن المدينة انتقلت "من حكم السلوقيين إلي أيدي (البرثيين) سنة ٢٥٦ ق.م.، وبقيت تحت حكمهم إلى أن قضى الساسانيون على دولتهم عام ٢٢٧ للميلاد، أصبحت كركوك من ضمن أملاك الدولة الساسانية. وانتقلت كركوك إلى أيدي العرب المسلمين إلى أن اكتسح المغول بلاد المسلمين، فأصبحت كركوك تحت حكمهم، فأصابها الخراب والدمار، ثم انتقلت إلى أيدي الجلائريين ثم في يد تيمور لنك، ثم وقعت في دائرة حكم الخروف الأسود والخروف الأبيض، ثم الصفويين حتى وقعت اخيراً في أيدي العثمانيين في أوائل القرن السادس عشر، ثم في أيدي الإنكليز في أواسط عام ١٩١٨"(٦٨) ويكشف لنا هذا السرد السريع أن كركوك والمنطقة بأسرها قد تعرضت للغزو والاحتلال الأجنبي خلال فترات طويلة إلى أن حددت مصيرها نهائياً وزارة المستعمرات البريطانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك بإلحاقها بالمملكة العراقية كجزء من ولاية الموصل العثمانية في نهاية عام ١٩٢٦، وقد سبق لها أن شكلت هذه المملكة في أواسط ١٩٢١، ثم جلبت الأمير فيصل بن الحسين من الحجاز ونصب ملكاً عليها، بعد إجراء عملية استفتاء صورية بين السكان لقبوله ملكاً عليها(٦٩).

(٦٦) ص٨٦-٩٠
(٦٧) ص٩٢
(٦٨) ص٩٢-٩٤
(٦٩) خالد الموسوي، ظهور الدولة العراقية الحديثة وتركيبة النظام الملكي المستورد،>

أما القسم السهلي من مدينة كركوك فيعرف باسم (القورية)، وهو حديث العهد وبدأ العمران فيه في أوائل القرن الثامن عشر. وقد استمد اسم (القورية) من قرية كانت تحمل نفس الاسم(٧٠).

وكانت كركوك تدار بعد استيلاء العثمانيين عليها بموجب نظام إقطاعي (ده ره بكي)، حيث يتولى (متسلم) إدارتها مقابل رسوم مقطوعة(٧١). ولما الغي نظام الحكم الإقطاعي عام ١٨٤٠، أنيطت إدارة كركوك بولاية شهرزور، وكانت مدينة كركوك مركزاً لها. وفي عام ١٨٧٩ أصبحت هذه الولاية سنجقاً أي متصرفية ألحقت بولاية الموصل. وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت هذه المتصرفية تضم اقضية: كركوك، اربيل، رانية، رواندوز، كويسنجق و كفري(٧٢).

ويصف الكتاب أيضا الحالة العمرانية في مدينة كركوك ويقول "أن عدد بيوت المدينة يبلغ زهاء ثمانية آلاف بيت، وعدد سكانها اكثر من ستين ألفاً يتكلم معظمهم التركية والكردية، أما القلائل الذين يتكلمون اللغة العربية من سكان المدينة الأصليين فرطا نتهم عظيمة جداً. وقد زادت في السنوات الأخيرة نسبة السكان العرب الذين هاجروا إلى هذه المدينة من شتى أنحاء البلاد للاشتغال في منابع النفط"(٧٣).

ويعدد مؤلفو الكتاب بعد ذلك أسماء أهم الشوارع الرئيسية في المدينة، وعددها (١٨) شارعاً(٧٤). أما الصفحات من ١٠٤ إلى ١١٥ من الكتاب، فمكرسة لاقضية ونواحي اللواء، مع الإشارة إلى اشهر الأماكن المقدسة فيها وأهمية هذه الاقضية والنواحي من الوجهتين الزراعية والتجارية.

ويخصص الكتاب الصفحات المتبقية من الكتاب (١١٩-٢٦٨) لبيان تراجم رؤساء الوحدات الإدارية والدوائر الأخرى وهيئة الموظفين في اللواء. ويتبين أن معظم كبار موظفي اللواء هم من العرب ومن خارج اللواء كالمتصرف (المحافظ) الحالي

< صحيفة (الاتحاد) الكردستانية الأسبوعية، العدد ٤١٦ في ١٣ نيسان ٢٠٠١، ص٦

(٧٠) ص٩٤ من الكتاب.

(٧١) ص٩٥

(٧٢) ص٩٥

(٧٣) ص٩٨، وراجع أيضا كتاب الدكتور أحمد نجم الدين عن أحوال السكان في العراق، المشار إليه سابقاً.

(٧٤) ص١٠١-١٠٣

والسابق ومدير تحريرات اللواء، وضابط تجنيد المنطقة، وقاضي كركوك الشرعي، ورئيس دائرة تسوية حقوق الأراضي في اللواء ومعاونه، ومدير الطابو، ومدير أموال القاصرين، ورئيس الصحة مع ستة من الأطباء من مجموع ثمانية، ومدير شرطة اللواء مع عدد من مفوضي الشرطة في ألاقضية والنواحي، ومدير المعارف (التربية) مع عدد من منتسبي دائرته، ومهندس البلدية، ومفتش المنتجات المحلية ومعاون مهندس أشغال المنطقة في كركوك وعدد من منتسبي الدائرة المذكورة، وملاحظ نفوس اللواء، وملاحظ العمل والضمان الاجتماعي في المنطقة الشرقية ومركزها كركوك، ومفتش شؤون العمل في هذه الدائرة، ومأمور الكمرك، بالاضافة إلى عدد آخر من موظفي اللواء لا مجال لسرد عناوين وظائفهم. ويتبين من سرد تراجم جميع هؤلاء الموظفين العرب انهم من مواليد الألوية (المحافظات) العربية في العراق، وان وجودهم في كركوك سببه كونهم موظفين فيها وليس بسبب إنتمائهم للواء، فهم يقطنون فيه بسبب وظيفي. لكن رئيس البلدية كردي، وكذلك معظم الحكام (القضاة) ورؤساء الوحدات الإدارية في ألاقضية والنواحي.

وخصص الكتاب الصفحات المتبقية منه (٢٦٩-٣٧٤) لسرد تراجم أبناء اللواء "من زعماء واعيان ومشاهير الأسر القديمة والوجوه والأشراف ورؤساء العشائر والتجار في اللواء"(٧٥).

ويلاحظ أن مؤلفي الكتاب في سردهم لتراجم رؤساء الأسر التركية في كركوك من آل النفطجي وآوجي وبيريادي قد استندوا على المعلومات التي زودوا بها من رؤساء تلك الأسر. وقد أقروا جميعاً أن أجدادهم قد قدموا المنطقة برفقة السلطان العثماني مراد الرابع في حملته المشهورة لاسترداد العراق من الصفويين. فقد ورد في الكتاب بخصوص آل النفطجي وعلى لسان رئيس هذه الأسرة "أن نسبها ينتمي إلى قبيلة تركية كانت تسكن آسيا الصغرى (الأناضول)، ثم هاجر بعض أفرادها إلي العراق"(٧٦). ثم يضيف رئيس هذه الأسرة أن أجدادهم اصبحوا موضع ثقة سلاطين آل عثمان، فعهدوا إليهم بأرفع مناصب الحكم في لواء كركوك وهو منصب (المتسلمية) أي الإدارة"(٧٧). ووردت التأكيدات ذاتها من رؤساء أسرة (آوجي) حيث ذكر رئيسها انه لايزال يعيش في مدينة (قونيه) التركية أفراد من أسرتهم،

---

(٧٥) ص٢٦٩

(٧٦) ص٢٨٤

(٧٧) ص٣٠١

"وقد قدم جدهم الأكبر أيضا إلى العراق مع السلطان العثماني مراد الرابع".

في الموسوعة شرح واسع عن العشائر والأسر العربية التي تقطن لواء كركوك، كعشائر العبيد في سهل الحويجه جنوب غربي اللواء، والكروي في سهل (قره تبه) جنوب كفري، واسرة التكريتي التي تعيش في مدينة كركوك. ويدعى رؤساء الأسرة التكريتية في كركوك أن جدهم الأكبر قد قدم العراق عام ١٠٤٨ للهجرة برفقة السلطان العثماني مراد الرابع "الذي استعان به واصطحبه معه في حملته التي قام بها لاسترجاع العراق من الفرس"(٧٨). وقد كافأهم السلطان" بمنحهم عدة قرى وأراضي زراعية في منطقتي كركوك وتكريت، لقاء أعمالهم... غير أن السلطان عبد الحميد الثاني انتزعها منهم وضمها إلى أملاكه "السنية"(٧٩).

أن هذه الموسوعة التي ألفها نخبة من الكتاب والمختصين العرب في العراق قبل اكثر من نصف قرن من الزمان، تتضمن معلومات دقيقة عن الأوضاع الاجتماعية والاثنية والإدارية والاقتصادية في منطقة كركوك، فضلا عن سردها تراجم لكبار رجالات ومشاهير الناس والأسر والعشائر الموجودة فيها.

وتتبين فائدة هذه الموسوعة لدى إجراء مقارنة بين الأوضاع التي كانت قائمة في المنطقة عام ١٩٤٧، وما آلت إليها منذ أن بدأ النظام العراقي بممارسة حملات الإبادة والتطهير العرقي فيها بهدف تغيير الواقع القومي والسكاني فيها عن طريق القوة والإكراه. إن هذه الموسوعة العراقية تعتبر مصدراً علمياً مهما يجب الاعتماد عليها لتحديد الحالة القومية في منطقة كركوك. وتبرز أهمية هذه الموسوعة أيضا في أن مؤلفيها جميعاً هم من العرب المختصين الذين اجروا دراسات ميدانية في المنطقة واتصلوا بالناس، من رسميين وغير رسميين، ومن أبناء المدينة والقصبات ورؤساء العشائر والسكان في الريف أيضا، هذا فضلاً عن جمعهم لمعلومات تاريخية استقوها من أمهات الكتب و المصادر العلمية. وقد تم تأليف الكتاب بإيعاز من ممثلي السلطة ومساندتها في كل من بغداد وكركوك أيضاً، لذلك لا يمكن التشكيك في المعلومات الرسمية الواردة فيه. ومع ذلك فقد جاء الكتاب خالياً لمعلومات تفصيلية تتعلق بالحالة الاجتماعية في اللواء، كما لم يسرد أي إحصاء عن الحالة الاثنية فيه، ولم يشر إلى كون معظم رؤساء الدوائر من أبناء الألوية الأخرى، وان الدراسة

(٧٨) ص٢٨٩

(٧٩) ص٢٨٩ أيضا

الابتدائية هي بالعربية وحدها، وغير ذلك من الحقوق الطبيعية التي تم اشتراطها لدى قبول العراق عضواً في عصبة الأمم والتزمت الدولة العراقية بتبنيها في جميع مناطق كردستان.

لقد أكد باحث عربي منصف علي أن حملات الترحيل الإجباري لأبناء منطقة كركوك من كرد وتركمان وكلدو- آشوريين والتي بلغت ذروتها بعد عودة حزب البعث إلى السلطة في العراق عام ١٩٦٨، هي "عمليات قسرية واصطناعية ومرفوضة لأنها تقوم على التغيير الديموغرافي بالعنف والقوة والأبعاد والتهجير واستقدام سكان عرب عن طريق الأموال والاغراءات، وكلها مرفوضة في القوانين الدولية والدساتير العالمية.ثم أضاف "انه ينبغي في أي اتفاق بين المركز وكردستان تصحيح الأمور وإعادتها إلى وضعها الأولي الطبيعي"(٨٠). ذلك "أن المعطيات التاريخية والواقعية والسكانية تؤكد أن كركوك تتكون من الأكراد (وهم الأكثرية) والتركمان ومن ثم العرب". وتؤيد هذه الحقيقة الإحصاءات الرسمية التي أجرتها الحكومات العراقية خلال عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ أما الإحصاءات التي نظمها النظام العراقي بعد ذلك، فهي مرفوضة لأنها نظمت بعد عمليات الترحيل الجماعية للكرد، ثم توطين عشرات الألوف من العرب في ديارهم. وذهب النظام إلى حد إجبار غير العرب في كركوك على تغيير انتماءاتهم القومية، حيث وزعت عليهم استمارات خاصة أعدت لهذا الغرض. وفي حالة عدم ملئها من قبلهم فانهم يطردون من ديار آبائهم وأجدادهم. ووجود اكثر من ١٠٨٠٠٠ كردي من أبناء منطقة كركوك في المناطق المحررة من كردستان "كلاجئين" فيها يؤيد ممارسات النظام الذي دأب على طرد الكرد والتركمان والآشوريين من كركوك والمناطق الأخرى من كردستان الخاضعة لسلطته لحد ألان(٨١).

(٨٠) الدكتور حسن الجلبي، العلاقة المتكافئة في الدولة الواحدة تقضي على أسباب الانفصال، جريدة (الحياة)، العدد ٩٩٩ . ١٠ في ٢٣ آذار ١٩٩٣

(٨١) راجع المذكرة التي أعدها (مركز كركوك للدراسات والبحوث) في لندن في ٢٩ /١٢ / ٢٠٠٠ والتي قدمت إلى الهيئات الدولية ولعدد كبير من الدول والمنظمات ومراكز البحوث المهتمة بقضايا حقوق الإنسان في العالم، والمنشورة باللغة الإنكليزية في مجلة (دراسات كردستانية) التي تصدر في السويد، المجلد الخامس، آذار (مايس) ٢٠٠١، ص٤٧.